جمارك عمان

شرطة عمان السلطانية

بيان

يحصد جائزة الابتكار الحكومي ٢٠٢٥م

ملف العدد

دور الجمارك في تعزيز القطاع اللوجستي

الجمارك الخضراء

ممارسات مسؤولة لمستقبل مستدام

احتفالًا باليوم الوطني.. جلالة السلطان
شمل برعايته الاستعراض العسكري الكبير

الإدارة العامة للجمارك

رؤية ورسالة الإدارة العامة للجمارك ٢٠٢٦-٢٠٣٠م

رؤيتنا

جمارك عُمانية رائدة، تُحقق الأمن وتيسر التجارة عبر تحول رقمي ذكي ومستدام، للمساهمة في دفع عجلة الاقتصاد الوطني.

رسالتنا

نحمي حدود سلطنة عمان ونسهل التجارة المشروعة، عبر أنظمة رقمية متكاملة وشراكات فاعلة، لتحقيق أمن مجتمعي واقتصاد تنافسي.

القيم المؤسسية

- النزاهة.
- الابتكار.
- التميز المؤسسي.
- الحوكمة الرقمية.
- العدالة.
- الاستدامة البيئية.

: + 968 80080022
: @omancustoms
: www.customs.gov.om
: info@customs.gov.om

بيان Bayan

من أقوال القائد

"إنّ تطويرَ البيئة الاستثمارية والتجارية تُعدُّ ضرورةً أساسيّةً لدفع عجلة التنمية بالبلاد ... وبما يجعلُ البلادَ وجهةً استثماريّةً جاذبةً وأكثرَ اندماجًا في منظومة الاقتصاد العالمي ولتحقيق هذا الاندماج فقد سعتْ حكومتُنا لبناءِ شبكةٍ واسعةٍ من الموانئ والمناطقِ الحرّةِ والمناطقِ الاقتصاديةِ الخاصةِ والمناطقِ الصناعيةِ المتكاملة..."

حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - ١١ يناير ٢٠٢٥م

"إن الجهاز بكافة تشكيلاته يتشرف بأداء واجبه الوطني المقدس بكل عزيمة وإخلاص؛ مواكباً لكل برامج التطوير والتحديث، في سبيل نشر مظلة الأمن والنظام في ربوع الوطن، ويحقق للمواطن والمقيم الراحة والأمان"

> تهنئة من معالي الفريق لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم بمناسبة يوم شُرطة عُمان السُّلطانية (الخامس من يناير ٢٠٢٦م)

معالي الفريق / حسن بن محسن الشريقي
المفتش العام للشرطة والجمارك

مجلة جمركية سنوية تصدر عن الإدارة العامة للجمارك

جمارك عمان

www.customs.gov.om

المشرف العام

العميد/ سعيد بن خميس الغيثي

رئيس التحرير

العقيد/ محمد بن سيف الراجحي

مدير التحرير

الرائد/ ناصر بن خلفان الخاطري

التحرير

النقيب/ مبـارك بن طالـــب الجابري
الوكيل أول/ أحمد بن حمود الحبسي
الرقيب أول/ أيمن بن عبدالله الهنائي

التصوير

الوكيل أول/ إسحاق بن إبراهيم البوسعيدي
الرقيب أول/ إبراهيـم بن خلفـان الشبيبي

جرافيك

الرقيب/ مروان بن علي الصوافي

التصميم

الرقيب أول/ أحمد بن سعيد الهنائي

التدقيق اللغوي

الرائد/ ثريا بنت أحمد الكلبانية

ترجمة

الرائد / يوسف بن أحمد البلوشي

سلطنة عمان -مسقط

شرطة عمان السلطانية - الإدارة العامة للجمارك

ص.ب ١٣٤ مسقط الرمز البريدي ١١١

:80080022

:customs.admin@gov.om

ملاحظة: المقالات المنشورة في المجلة تعبر عن آراء كتابها ونرحب بالمساهمات الخارجية

ملف العدد

أهم ضبطيات ٢٠٢٥م

لقاء العدد

شخصية العدد

حصاد بيان ٢٠٢٥م

بروز

الجمارك ركيزة التنمية الاقتصادية

العميد / سعيد بن خميس الغيثي
مدير عام الجمارك *

شهدت شرطة عُمان السلطانية ممثلة في الإدارة العامة للجمارك خلال السنوات الأخيرة نقلة نوعية في أدائها المؤسسي بفضل الرؤية الحكيمة للقيادة، وجهود التطوير المستمرة التي ارتكزت على التحول الرقمي، وإعادة هندسة الإجراءات، وتعزيز الكفاءات الوطنية بما ينسجم مع مستهدفات رؤية "عُمان ٢٠٤٠". فقد أصبحت الجمارك اليوم شريكاً فاعلاً في دعم الاقتصاد الوطني، من خلال تسريع الإجراءات وتبسيطها، واعتماد أنظمة إلكترونية ذكية تعزز الشفافية والدقة وتقلل الوقت والتكلفة على المتعاملين.

وتُعد الجمارك العمانية اليوم أحد الأعمدة الرئيسة التي تستند إليها التنمية الاقتصادية في سلطنة عُمان، ليس فقط بوصفها جهة تنظيمية لحركة المسافرين والبضائع عبر الحدود، وإنما كمنظومة متكاملة تُمكّن الاقتصاد الوطني من الانفتاح على الأسواق العالمية وتُسهم في تعزيز جاذبية الاستثمار وتسهيل انسيابية التجارة الدولية.

ويأتي نظام "بيان" كأحد أبرز المنجزات التقنية التي مكّنت الجمارك من تحقيق التحول الرقمي الكامل في بيئة العمل، وربط الجهات الحكومية والقطاع الخاص ضمن منظومة إلكترونية واحدة تتيح تبادل المعلومات بشكل آني وتسهم في تسريع حركة البضائع عبر المنافذ، وتُعد اليوم النافذة الإلكترونية الواحدة بنظام بيان من أهم ركائز تسهيل التجارة، وتبسيط الإجراءات الجمركية، وتحقيق التكامل مع الجهات المعنية.

ولم يقتصر التطور على الجانب التقني فحسب، بل شمل أيضاً تطوير الهيكل التنظيمي والإداري، وتبني مفاهيم الإدارة الحديثة، وتفعيل مبادرات التخطيط الاستراتيجي والأداء المؤسسي، بما يعزز من كفاءة الموارد البشرية ويرسخ ثقافة التميز المؤسسي ، كما أولت الجمارك اهتمامًا خاصًا بالشراكة مع القطاع الخاص، إيمانًا منها بأن التكامل بين القطاعين العام والخاص هو الطريق الأمثل لتحقيق التنمية المستدامة وجذب الاستثمارات المباشرة.

وفي إطار دعم القطاع اللوجستي الذي يُعد أحد محركات التنويع الاقتصادي في سلطنة عُمان، تعمل الجمارك على تسهيل حركة البضائع عبر الموانئ والمطارات والمنافذ البرية، وتعزيز الربط بين المناطق الحرة والاقتصادية والمناطق الجمركية الخاصة، بما يُسهم في بناء شبكة لوجستية متكاملة تعزز موقع عُمان كمركز إقليمي للتجارة وإعادة التصدير.

إن الجمارك اليوم لم تعد تقف عند حدود الرقابة والإجراءات، بل أصبحت شريكاً تنموياً فاعلاً في بناء الاقتصاد الوطني الحديث، ورافداً رئيساً لتحقيق الاستدامة والتنافسية، وممكّناً أساسياً في منظومة الاقتصاد الرقمي والقطاع اللوجستي المتطور، وبهذا النهج المتكامل من التحول الإداري والتقني، تمضي الإدارة العامة للجمارك قدماً نحو تحقيق رؤيتها وأهدافها، مستندة إلى كوادر وطنية مؤهلة، وأنظمة رقمية متقدمة، وشراكات استراتيجية تعزز مكانة سلطنة عُمان في المشهد التجاري الدولي.

* دكتوراه في القانون

المشرف العام

الجمارك والشراكة الاستراتيجية الفعالة

العقيد / محمد بن سيف الراجحي
مساعد مدير عام الجمارك

تعد الجمارك الحديثة أكثر من مجرد جهة لتحصيل الرسوم وحماية الحدود؛ لقد أصبحت نقطة التقاء حيوية تجمع بين متطلبات الأمن الاقتصادي وضرورات تسهيل حركة التجارة الدولية.

إن تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتعزيز مكانة سلطنة عُمان كمركز لوجستي عالمي يتطلب تبني نهج الشراكة الاستراتيجية الفعالة، خاصة بين الجمارك من جهة، والقطاعين العام والخاص من جهة أخرى، لقد أثبتت التجارب الدولية أن تحول العلاقة التقليدية بين الجمارك والقطاع الخاص من علاقة "رقابة وتفتيش" إلى علاقة "تكامل وثقة متبادلة" هو المفتاح نحو آفاق جديدة للنمو؛ فإطار عمل منظمة الجمارك العالمية يدعو صراحة إلى تعزيز هذه الشراكة عبر مبادرات متقدمة مثل برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد، و مبادرات الممر الجمركي الآمن والتخليص المسبق والتدقيق اللاحق و إصدار الأحكام المسبقة.

يُشكل القطاع الخاص بصفته المستفيد والمحرك الرئيسي للتجارة، أهمية قصوى في هذه المعادلة؛ حيث تتيح هذه الشراكة الاستفادة من الخبرات الفنية لتسريع الإجراءات الجمركية، واعتماد أنظمة إدارة المخاطر الذكية التي تقلل من التفتيش الروتيني وتُمكن من التركيز على الشحنات عالية المخاطر فقط.

كما أن التعاون الفعال يخلق بيئة تجارية تتسم بالشفافية، مما يمكن المستثمرين من وضع خطط طويلة الأجل بثقة أعلى، وبالتالي يشجع على الاستثمار المباشر وينمي القطاع اللوجستي، إن العمل المشترك لتطوير الأنظمة الإلكترونية مثل نظام "بيان" يضمن التكامل الرقمي بين الجمارك وجميع الأطراف المعنية، مما يسرّع عملية التخليص بشكل جذري، وهو ما يعزز قدرة القطاع اللوجستي التنافسية.

لكن هذه الشراكة لا تقتصر على القطاع الخاص فقط بل تمتد لتشمل المؤسسات الحكومية الأخرى ذات العلاقة بالتجارة واللوجستيات ،فالتكامل مع الجهات الحكومية ذات العلاقة بالعمل الجمركي يضمن أن دعم السياسات الجمركية بشكل مباشر لأهداف التنويع الاقتصادي وعدم الاعتماد على الإيرادات النفطية ، مثل دعم الصادرات وتسهيل دخول مستلزمات الإنتاج.

كما تتكامل الجمارك مع مشغلي الموانئ والمطارات والنقل لضمان انسيابية حركة البضائع، وهذا الدور الجمركي الحيوي يعزز كفاءة القطاع اللوجستي ويدعمه ليصبح عنصراً جاذباً في خدمة سلاسل الإمداد العالمية، بالإضافة إلى ذلك يضمن التعاون مع المؤسسات الأمنية والرقابية لتطبيق معايير السلامة والجودة وحماية حقوق الملكية الفكرية، وهو ما يساهم في حماية المستهلكين والمستثمرين على حد سواء.

إن رؤية "عُمان ٢٠٤٠" تضع القطاع اللوجستي في صميم الأولويات الوطنية، ولتحقيق هذه الرؤية، فإن الإدارة العامة للجمارك ملتزمة بمواصلة الاستثمار في التقنيات والحلول المبتكرة لتعزيز كفاءة التخليص الجمركي، وتطوير الكفاءات البشرية، والأهم من ذلك، تفعيل الشراكة عبر لجان عمل دائمة لمراجعة الأداء وتطوير الإجراءات بشكل مستمر.

إن نجاح الجمارك في أداء رسالتها هو نجاح للاقتصاد الوطني بأكمله، ومن خلال هذه الشراكة الاستراتيجية، نضمن أن تكون الجمارك هي البوابة الأولى للتجارة وتعزيز الاستثمار، مما يعزز مكانة سلطنة عُمان كوجهة جاذبة وموثوقة للتجارة الدولية.

رئيس التحرير

احتفالاً باليوم الوطني .. جلالة السلطان شمل

تفضل حضرةُ صاحبِ الجلالةِ السُّلطان هيثم بن طارق المعظّم القائدُ الأعلى حفظهُ اللهُ ورعاهُ، فشمل برعايته السّامية الكريمة الاستعراضَ العسكريَّ الكبيرَ الذي أُقيم على ميدان الفتح في الوطيّة بمحافظة مسقط احتفالًا باليوم الوطنيِّ المجيد لسلطنةِ عُمان، بحضور السّيدةِ الجليلةِ حرمِ جلالةِ السُّلطان حفظها اللهُ ورعاها.

ولدى وصولِ عاهل البلاد المُفدّى -أيّدهُ اللهُ- إلى ميدان الاستعراض، كان في استقبال جلالتِه كلٌّ من صاحبِ السُّمو السّيد شهاب بن طارق آل سعيد نائبِ رئيس الوزراء لشؤون الدّفاع، ومعالي الفريق أول سُلطان بن محمّد النُّعماني وزيرِ المكتب السُّلطاني، والفريق الرّكن بحري عبد الله بن خميس الرئيسي رئيسِ أركان قوّات السُّلطان المسلّحة.

وعند اعتلاء جلالتِه المقصورةَ السُّلطانيّةَ، أدّت طوابيرُ الاستعراض التّحيّة العسكريّةَ، وعزفت المُوسيقى العسكريّة المُشتركة السّلامَ السُّلطانيّ، فيما أطلقت مدفعيّةُ سُلطان "عُمان" بالجيش السُّلطاني العُماني إحدى وعشرين طلقةً تحيّةً لمَقدمِ جلالتِه -أعزّهُ اللهُ-.

عقبَ ذلك تقدّم قائدُ طابور الاستعراض العسكريّ على ظهر الخيل باتجاه المقصورةِ السُّلطانيةِ مُستأذنًا جلالةَ القائد الأعلى -رعاهُ اللهُ- ببدء الاستعراض العسكريّ، حيث شاركت وحداتٌ تمثّل الجيش السُّلطانيّ العُمانيّ، وسلاح الجوّ السُّلطانيّ العُمانيّ، والبحريّة السُّلطانيّة العُمانيّة، والحرس السُّلطانيّ العُمانيّ، وقوّة السُّلطان الخاصّة، وشُرطة عُمان السُّلطانية، بالإضافة إلى فرق المُوسيقى العسكريّة المُشتركة والرّاكبة.

برعايته السامية الاستعراض العسكري الكبير

وقدّمت الفرقُ الموسيقيّة العسكريّة المُشتركة التي تمثّل أسلحة قوات السُّلطان المسلّحة، والحرس السُّلطانيّ العُمانيّ، وشرطة عُمان السُّلطانيّة، وشؤون البلاط السُّلطاني استعراضها الموسيقيّ بالمسير البطيء والعاديّ مرورًا من أمام المقصورة السُّلطانيّة، مُؤدّيةً التّحيّةَ العسكريّة لجلالةِ القائد الأعلى -أيّدهُ اللّهُ-.

بعدها شاهد جلالةُ السُّلطان القائدُ الأعلى -أيّدهُ اللّهُ- استعراضًا لقُوات الفرق بالجيش السُّلطانيّ العُمانيّ، وهي تردّد فن (الهبوت)، وهو من الفنون العُمانيّة التّقليديّة الأصيلة، مرورًا من أمام المقصورة السُّلطانيّة، مؤدّيةً التّحيّةَ العسكريّةَ للمقام السّامي.

ثم قدّمت طوابيرُ حرس المراسم استعراضَها العسكريّ بمصاحبة المقطوعات الموسيقيّة للموسيقى العسكريّة المُشتركة، مؤدّيةً التحيّةَ العسكريّة لجلالةِ القائد الأعلى.

تلا ذلك استعراضُ طوابير الزيّ المموّه التي تمثّل أسلحة قوات السُّلطان المسلّحة، والحرس السُّلطانيّ العُمانيّ، وقوة السُّلطان الخاصّة، وشُرطة عُمان السُّلطانيّة، مرورًا من أمام المقصورة السُّلطانيّة مؤدّيةً التحيّةَ العسكريّةَ لسُلطان البلاد المُفدّى.

ثم شاهد جلالتُه استعراضًا موسيقيًّا على ظهر الخيل قدّمته الفرقُ الموسيقيّةُ الرّاكبةُ مرورًا من أمام المقصورة السُّلطانية مؤدّيةً التّحيّةَ العسكريّة لجلالةِ السُّلطان المعظّم -أبقاهُ اللّهُ-.

وخُتِمت مراسمُ الاستعراض العسكريّ المَهيب بأداء طابور الاستعراض للنشيد العسكريّ (فلْتسلَمي عُمان)، وترديد نداء الولاء والتّأييد "الإيمان بالله، الولاء للسُّلطان، الذود عن الوطن"، ثم الهتاف ثلاثًا بحياة حضرةِ صاحبِ الجلالةِ السُّلطان هيثم بن طارق المعظّم القائدِ الأعلى حفظهُ اللّهُ ورعاهُ.

بعد ذلك، عزفت الفرقةُ الموسيقيّةُ العسكريّةُ المُشتركةُ السّلام السُّلطانيّ، وأدّت الطوابير المُشاركة التحيّةَ العسكريّةَ لجلالةِ السُّلطان المعظّم، إيذانًا بانتهاء الاستعراض العسكريّ. بعدها غادر جلالتُه -أيّدهُ اللّهُ- ميدان الاستعراض، تحفّهُ عنايةُ المولى عزّ وجلّ.

الجمارك تعزز القطاع اللوجستي

القطاع اللوجستي ...

يشهد تطوراً ملحوظاً ليصبح أحد الركائز الأساسية لدعم التجارة الدولية وجذب الاستثمارات

وتدعم التجارة الدولية

يشهد القطاع اللوجستي في سلطنة عُمان تطوراً مستمراً ليصبح أحد الركائز الأساسية لدعم التجارة الداخلية والخارجية وتعزيز تنافسية البلاد على المستويين الإقليمي والدولي ، وتضطلع الإدارة العامة للجمارك بدور محوري في هذا المجال من خلال تطوير الإجراءات الجمركية، وتبني تقنيات حديثة، ورفع كفاءة الكوادر البشرية، بما يضمن سرعة ومرونة حركة البضائع، مع الالتزام بالمعايير الدولية للرقابة والتفتيش وحماية سلاسل التوريد.

التحول الرقمي وتعزيز الكفاءة الجمركية:

تأتي جهود الإدارة العامة للجمارك ضمن استراتيجية شاملة لتحويل الإجراءات والعمليات الجمركية إلى نظام إلكتروني متكامل، على رأسه نظام بيان، الذي يربط ٧٤ جهة حكومية ويقدم أكثر من ٤٩٠ خدمة إلكترونية للمجتمع التجاري، دون الحاجة لمراجعة المنافذ الجمركية، ويشمل النظام خدمات التخليص المسبق، والدفع الإلكتروني للضرائب، والتخليص بضمانات بنكية، وخدمات الاستيراد المؤقت، وتجزئة البضائع، إضافة إلى منظومة إدارة المخاطر وأحدث أجهزة التفتيش للكشف عن البضائع الممنوعة والمقلدة والمقيدة. هذه الإجراءات أسهمت في تقليل زمن الإفراج الجمركي وتحقيق مستويات قياسية في مؤشرات الأداء.

ويعكس التحول الرقمي في الجمارك أهمية الربط بين نظم المعلومات الجمركية والجهات الحكومية واللوجستية الأخرى، لضمان تدفق البيانات بدقة وسلاسة، وتعزيز الشفافية وتقليل المخاطر التشغيلية، كما يتيح هذا النظام متابعة جميع العمليات الجمركية لحظة بلحظة، ما يسهم في اتخاذ القرارات بشكل أسرع وأكثر دقة.

تحديث البنية التحتية في الموانئ وتسهيل حركة التجارة:

شهدت الموانئ العمانية، وعلى رأسها ميناء صحار، تحديثات في البنية الأساسية شملت تطوير أنظمة التفتيش الجمركي المعتمدة على إدارة المخاطر الإلكترونية، وتطوير نظام التدقيق الجمركي، هذه الإجراءات أسهمت في رفع تنافسية الموانئ وسرعة الإجراءات الجمركية، وعززت مكانة سلطنة عُمان في مؤشرات التجارة عبر الحدود، كما ركزت الإدارة على تطوير آليات الرقابة وتبسيط الإجراءات الجمركية، مع إيلاء اهتمام خاص للسلع عالية المخاطر والسلع ذات الاستخدام المزدوج ، بالإضافة إلى تدريب الكوادر على أفضل الممارسات الدولية وتصنيف البضائع بدقة مع تسريع عملية الإفراج عن البضائع والامتثال التام بالقوانين والاتفاقيات الدولية.

الممر الجمركي الآمن والمبادرات اللوجستية المتقدمة:

تسهم الإدارة العامة للجمارك في تعزيز التكامل اللوجستي من خلال مبادرات متنوعة، أبرزها الممر الجمركي الآمن الذي يربط الموانئ بالمناطق الحرة والمستودعات الاستثمارية، وقد أسهم هذا الممر في تقليل الوقت والتكاليف بنسبة تصل إلى نصف التكلفة السابقة، ما يعزز من تنافسية قطاع النقل والتجارة.

وتتيح المستودعات الاستثمارية المعفاة من الضريبة الجمركية إعادة التصدير وتخزين البضائع لفترات طويلة، بينما يتيح برنامج المشغل الاقتصادي المعتمد بناء شراكات قوية مع القطاع الخاص، ويعزز من الالتزام بالقوانين والإجراءات الجمركية، ويقلل من المخاطر المرتبطة بسلاسل التوريد ، كما تم تفعيل بوليصة الشحن الجوي الإلكترونية ونظام النقل البري الدولي (TIR)، لتسهيل مرور

البضائع العابرة دون توقف متكرر في المنافذ، ما يعزز سرعة تدفق السلع ويقوي الربط التجاري لسلطنة عُمان مع الأسواق العالمية.

تحسين بيئة العمل الجمركي وتعزيز الشفافية:

تعمل الادارة العامة للجمارك على تحسين بيئة العمل اللوجستي في المنافذ الجمركية، مع تسريع الإجراءات وتسهيل الإفراج عن البضائع لدعم حركة التجارة المحلية والدولية. ويتيح التعاون المستمر مع القطاع الخاص معالجة المعوقات بشكل سريع، وخلق بيئة تجارية جاذبة للاستثمار.

كما تم تحديث التعريفات الجمركية وفق المعايير الدولية، وتسهيل تصنيف السلع بما يعزز الشفافية ويقلل فرص الخطأ في تحديد الرسوم الجمركية ، كما تسهم البرامج التدريبية المستمرة للكادر الجمركي في رفع كفاءة تطبيق القوانين، وتعزيز الالتزام بالمعايير الدولية، ما يدعم القطاع اللوجستي ويحقق أقصى استفادة اقتصادية.

الشراكة الاستراتيجية بين القطاعين العام والخاص:

تواصل الإدارة العامة للجمارك تعزيز دورها كشريك استراتيجي في دعم القطاع اللوجستي في سلطنة عُمان، من خلال تطوير الإجراءات، وتبني الحلول الرقمية، وتعزيز التكامل بين القطاعين العام والخاص. وتساهم هذه المبادرات في تسهيل التجارة الدولية، وحماية الاقتصاد الوطني، ودعم التنمية المستدامة، كما تعزز مكانة سلطنة عُمان كمركز لوجستي إقليمي واعد، قادر على منافسة الأسواق الإقليمية والعالمية في سرعة وكفاءة خدمات النقل والتخليص الجمركي.

تجسد هذه الجهود التزام سلطنة عمان بالارتقاء بالقطاع اللوجستي بما يخدم الاقتصاد الوطني ويعزز دورها كمركز تجاري ولوجستي متطور، ويؤكد على قدرة الجمارك العمانية على مواكبة التطورات الرقمية والابتكار في تقديم الخدمات الجمركية، بما يواكب متطلبات التجارة العالمية الحديثة.

مشاركـات خارجية

شـارك العميد سعيد بن خميس الفيثي مدير عام الجمارك بتاريخ ٢٢ يناير ٢٠٢٥م الاجتماع الثاني عشر للمجلس التنفيذي لهئية الإتحاد الجمركي وذلك بمقر الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي بالرياض. وناقش الاجتماع قرارات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري وعدداً من تقارير اللجان وفرق العمل وأعمال لجنة المراجعة ومتابعة تنفيذ قرارات المجلس التنفيذي للهيئة.

شـارك العميد سعيد بن خميس الفيثي مدير عام الجمارك يوم ٢٣ فبراير ٢٠٢٥م في الاجتماع الحادي والستين لمديري عموم الجمارك بإقليم شمال أفريقيا والشرق الأدنى والشرق الأوسط، بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة. وناقش الاجتماع سبل تعزيز التعاون الجمركي العربي وتبادل الخبرات في الرقابة الجمركية، التجارة الإلكترونية، ومكافحة التهريب.

شـارك العميد سعيد بن خميس الفيثي مديـر عـام الجمارك في مؤتمر إدارة الحدود والتكنولوجيا الذي عُقد في العاصمة البحرينية المنامة خلال الفترة من ٤ إلى ٦ نوفمبر ٢٠٢٥م ، وناقش المؤتمر أفضل الممارسات والتقنيات الحديثة في مجالات إدارة الحدود والجمارك، وسبل تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في الأمن الجمركي وتيسير حركة التجارة، واستعرض العميد مدير عام الجمارك تجربة سلطنة عُمان في تطوير الأنظمة الجمركية وتوظيف الحلول الرقمية لرفع كفاءة الأداء وتسريع الإجراءات الجمركية.

حلقة عمل حول مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة

نظمت الإدارة العامة للجمارك حلقة عمل حول (مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة (SALW) بالتعاون مع منظمة الجمارك العالمية وذلك خلال الفترة من ٩ إلى ١٤ نوفمبر ٢٠٢٥م، وافتتحت الحلقة تحت رعاية العقيد محمد بن سيف الراجحي مساعد مدير عام الجمارك.

حلقة عمل حول السلع ذات الاستخدام المزدوج

نظمت الإدارة العامة للجمارك تحت رعاية العميد سعيد بن خميس الغيثي مدير عام الجمارك حلقة عمل حول "القوائم الرقابية وجداول المطابقة لرموز النظام المنسق للسلع ذات الاستخدام المزدوج"، وذلك بالتعاون مع المكتب الاتحادي الألماني خلال الفترة من ٢ إلى ٤ نوفمبر ٢٠٢٥م.

وهدفت الحلقة إلى تعزيز قدرات الكوادر الجمركية في الرقابة على هذه السلع ورفع كفاءة تطبيق القوائم الرقابية الدولية، بالإضافة إلى تبادل الخبرات وأفضل الممارسات الدولية بما يدعم التكامل بين الجمارك والجهات المعنية والتزامات سلطنة عُمان الدولية.

المعرض التوعوي لمكافحة المخدرات بمحافظة الظاهرة

شاركت الإدارة العامة للجمارك في المعرض التوعوي الذي أُقيم بمحافظة الظاهرة بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة المخدرات، بهدف تعزيز الوعي المجتمعي بمخاطر المخدرات، والتعريف بدور الجمارك في مكافحة تهريبها وإحباط محاولات إدخالها إلى البلاد، تأكيدًا على مسؤوليتها الوطنية في حماية المجتمع.

وتضمّن ركن الإدارة العامة للجمارك مواد توعوية وإرشادية، وأفلامًا توضيحية لأساليب التهريب، إلى جانب شرح آليات التفتيش والإجراءات الجمركية المتّبعة، والتعريف بالتقنيات الحديثة المستخدمة في الكشف عن المواد الممنوعة.

٢٦ يناير
يوم الجمارك العالمي

WORLD CUSTOMS ORGANIZATION

شعار منظمة الجمارك العالمية لعام ٢٠٢٦م

"الجمارك تحمي المجتمع من خلال اليقظة والالتزام"

يعكس شعار منظمة الجمارك العالمية لعام ٢٠٢٦ «الجمارك تحمي المجتمع من خلال اليقظة والالتزام» الدور المتنامي للجمارك بوصفها خط الدفاع الأول عن أمن المجتمع والاقتصاد ، فاليقظة تعني المراقبة الذكية والاستباقية لحركة البضائع لكشف المخاطر قبل وقوعها، بينما يعبّر الالتزام عن النزاهة والشفافية والتقيد بالمعايير الدولية ، ويؤكد الشعار أن حماية المجتمع لا تنفصل عن تسهيل التجارة الآمنة، حيث تمثل الجمارك نقطة التوازن بين الأمن وسلاسة سلاسل الإمداد.

جمارك الخليج

الجمارك السعودية : إحباط محاولة تهريب أكثر من ٥٨ ألف حبة من الإمفيتامين

تمكّنت هيئة "الزكاة والضريبة والجمارك السعودية في منفذ الحديثة من إحباط محاولة تهريب ٥٨،٧٢١ قرصاً من مادة "الإمفيتامين" المُخدر (الكبتاجون)، عُثر عليها مخبأة في إحدى الإرساليات القادمة إلى المملكة عبر المنفذ.

وأوضح مصدر رسمي بأنه عُثر على تلك المواد بعد أن وردت عبر المنفذ إرسالية عبارة عن"زيت زيتون" محمولة على إحدى الشاحنات، وعند خضوعها للإجراءات الجمركية والكشف عليها عبر التقنيات الأمنية.

الجمارك البحرينية : إطلاق «منصة تيسير» لتسهيل التجارة

أطلقت شؤون الجمارك بالتعاون مع صادرات البحرين منصة «تيسير» عبر موقعها الإلكتروني، لتكون مرجعًا شاملًا لإجراءات الاستيراد والتصدير. وتوفر المنصة واجهة سهلة تُمكّن الأفراد والتجار والمخلصين الجمركيين من الاطلاع على المتطلبات الجمركية والرقابية وربط رموز التعرفة بمتطلبات الجهات المختصة، بما يسهم في تبسيط الإجراءات وتعزيز كفاءة العمليات التجارية ودعم النمو الاقتصادي في مملكة البحرين.

جمارك دبي : توقيع مذكرة تفاهم استراتيجية مع شركة بينانس لتعزيز المدفوعات الرقمية

جمارك دبي توقع مذكرة تفاهم استراتيجية مع شركة بينانس، وذلك على هامش فعاليات أسبوع "بينانس للبلوك تشين ٢٠٢٥ " الذي تستضيفه دبي بمشاركة نخبة من قادة التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي العالمي، في خطوة نوعية تجسد رؤية دبي وريادتها العالمية في تبنّي أحدث التقنيات المتقدمة في الخدمات الحكومية، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

جمارك الكويت : إحباط عملية تهريب ٤ مليون حبة من مادة الكبتاجون

أحبطت الإدارة العامة للجمارك بالكويت وبالتعاون مع مكافحة المخدرات وقوة الإطفاء العام، من إحباط محاولة تهريب كمية ضخمة من المؤثرات العقلية تُقدّر بحوالي (٤,٠٠٠,٠٠٠) حبة من مادة الكبتاجون، وتبلغ قيمتها السوقية نحو (١٢,٠٠٠,٠٠٠) دينار كويتي، حيث كانت مخبأة بطريقة مبتكرة داخل أنابيب مخصصة لمعالجة المياه. ويأتي هذا الإنجاز الأمني تأكيداً لحرص القيادة الأمنية العليا على مواصلة الضربات الاستباقية ضد شبكات تهريب وترويج المخدرات، وفي إطار استراتيجية وزارة الداخلية الهادفة إلى حماية المجتمع من هذه الآفة المدمرة.

وتعود تفاصيل الواقعة إلى ورود معلومات سرية تفيد باعتزام تهريب كمية كبيرة من الكبتاجون إلى البلاد بطريقة مبتكرة، حيث تم على الفور تسهيل خروج الشحنة ومتابعة خط سيرها وضبط المتورطين.

جمارك الخليج

الجمارك القطرية : إحتفال بتخريج ٥٠ موظفاً في تخصص إدارة الجمارك

شهدت الهيئة العامة للجمارك القطرية تخريج مجموعة من موظفيها الدارسين في كلية المجتمع في قطر ضمن حفل تخريج الدفعة الرابعة عشرة من حملة درجتي الدبلوم والبكالوريوس للعام الأكاديمي ٢٠٢٥م.

وضمت قائمة خريجي الهيئة، عدد (٢) من منتسبي برنامج الدبلوم المشارك في العلوم التطبيقية – تخصص إدارة الجمارك، إلى جانب عدد (٤٨) موظفاً وموظفة من خريجي الدفعة الثالثة لبرنامج بكالوريوس إدارة الحدود (الجمارك)، والذين أنهوا بنجاح مسيرتهم الأكاديمية ضمن برامج التعاون المشترك بين الهيئة وكلية المجتمع في قطر.

ويأتي هذا الإنجاز في إطار استراتيجية الهيئة العامة للجمارك الهادفة إلى تعزيز القدرات العلمية والعملية لمنتسبيها، ورفع كفاءة الأداء الجمركي وتطوير الخدمات المقدمة عبر تأهيل الكفاءات الوطنية وتمكينها من التفاعل مع الاقتصاد القائم على المعرفة والتنافسية، بما ينسجم مع رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠.

الدكتـــورة / عزيـــزة بنـــت عبـــدالله القمشوعيـــة
عميدة الدراسات العليا بجامعة التقنية والعلوم التطبيقية

برنامج ماجستير العلوم في الجمارك والضرائب

أكد الكاتب الألماني فريدريك ليست في كتابه النظام القومي للاقتصاد السياسي، المنشور عام ١٨٤١م، أنَّ "الأمة التي تنسى رسومها الجمركية تنسى صناعتها"، مشدداً على دور النظام الجمركي كدرع أساسي لحماية الصناعات الوطنية من المنافسة الخارجية غير المتكافئة. وعلى الصعيد الإقليمي، تُعد سلطنة عمان رائدة في تبني هذا النظام؛ فقد أُنشئ أوائل القرن العشرين أول مقر للجمارك العمانية عام ١٩٢٤م (https://www.customs.gov.om/ar/aboutus)، مما يعكس عمق الجذور التاريخية للسياسات الجمركية في الاقتصاد العماني، مستمدة من نظام "العُشور" الذي يفرض ١٠٪ على قيمة البضائع في الدُّول العمانية عبر التاريخ.

أمَّا في العصر الحديث، فإنَّ قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بمراجعة الاتفاقيات التجارية مع بقية دول العالم، ومن ثَمَّ إعادة صياغة النظام الجمركي الأمريكي، لم يكن مجرد خطوة عشوائية، بل تعبيراً عن إدراك عميق لقوة السياسات الجمركية كأداة فعَّالة لتعزيز التنافسية الاقتصادية، وحماية المصالح الوطنية، ودفع الإصلاحات الهيكلية في الأسواق العالمية المتسارعة. وفي هذا السياق، تبرز جامعة التقنية والعلوم التطبيقية كشريك أصيل في تحقيق رؤية عُمان ٢٠٤٠، التي أُطلقت في نهاية عام ٢٠٢٠م بتوجيهات من حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق – أعزَّه الله – كمرجع وطني للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٤٠، ومنها تنبثق الاستراتيجيات الوطنية القطاعية والخطط الخمسية للتنمية.

وترتكز هذه الرؤية على أربعة محاور رئيسية: "الإنسان والمجتمع"، و"الاقتصاد والتنمية"، و"الحوكمة والأداء المؤسسي"، و"البيئة المستدامة". وتتوافق هذه الرؤية مع أهداف التنمية المستدامة العالمية، إذ استلهمت الجامعة هذا الإرث التاريخي في الجمارك، وواكبت التطورات الدولية في الاقتصاد، لتطلق برنامج ماجستير العلوم في الجمارك والضرائب. ويُعد هذا البرنامج بوابة وطنية لصقل مهارات التخطيط الاقتصادي والقيادة، ومرجعاً معرفياً للباحثين في النظريات الاقتصادية والمالية، مما يساهم مباشرة في أولويات الرؤية المتعلقة بالتنويع الاقتصادي وتعزيز القدرات الوطنية، وعليه؛ فقد صُممت أهداف البرنامج لتتضمَّن الآتي:

- تعريف الطلاب باللوائح الجمركية وقوانين الضرائب، وتطبيقاتها محلياً وإقليمياً ودولياً.
- بناء القدرات النقدية والتحليلية لتقييم التحديات في قضايا الجمارك والضرائب وصياغة استراتيجيات فعالة وإدارة المخاطر القائمة والمتوقعة.
- تزويد الطلاب بالمعرفة والمهارات العملية ذات الصلة بالقطاع الصناعي، وإعدادهم لشغل وظائف في إدارة الجمارك وإدارة الضرائب.
- تمكين الطلاب بالبرامج التعليمية والتطبيقية اللازمة لإجراء البحوث والدراسات التي تعالج التحديات المعقدة والناشئة في مجال الجمارك والضرائب.
- ترسيخ وتعزيز السلوك الأخلاقي في مجال الجمارك والضرائب، مع التأكيد على قيم النزاهة والشفافية والمساءلة.

وقد استقبل البرنامج أول دفعة له في فصل الخريف ٢٠٢٥، بقبول ٢٢ طالباً وطالبة (متمنين لهم التوفيق). بينما يعمل الكادر التدريسي مع عمادة الدراسات العليا على جذب طلاب دوليين، لإثراء المخرجات بتجارب عالمية متنوعة. ففي عالم يتسارع فيه التبادل التجاري، يظل النظام الجمركي جسراً يحمي الصناعات ويبني الأجيال. ومن خلال برنامج ماجستير الجمارك والضرائب، تزرع جامعة التقنية والعلوم التطبيقية بذور الابتكار والنزاهة، لتكون عمان أكثر قوة واستدامة، تحقق رؤيتها ٢٠٤٠ بأيدٍ وطنية ماهرة.

د.م٣ / سعيد بن عبدالله العريمي
مديـــــر نظـــــم المعلومـــات

الجمارك العُمانية نحو منظومة ذكية وتنافسية

في ظل التحول العالمي المتسارع نحو الاقتصاد الرقمي، تبرز إدارة نظم المعلومات بالإدارة العامة للجمارك كأحد الأعمدة الاستراتيجية الداعمة لتحديث العمل الجمركي، وممكن أساسي لتحقيق مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠ في مجالات الاقتصاد، والحوكمة، والأداء المؤسسي، والتقنية والابتكار ، وقد أسهمت الإدارة في نقل العمل الجمركي من الإجراءات التقليدية إلى منظومة رقمية متكاملة تقوم على السرعة والدقة والشفافية.

وتنطلق الإدارة من رؤية واضحة لبناء منظومة جمركية ذكية ومتكاملة تسهم في تسريع الإجراءات وتعزيز أمن وسلاسل الإمداد، ورفع كفاءة وجودة الخدمات المقدمة للمستفيدين، بما يعزز تنافسية الاقتصاد الوطني ويواكب متطلبات التجارة العالمية.

وقد حققت الإدارة خلال الفترة الماضية منجزات نوعية، تمثلت في أتمتة الإجراءات الجمركية، وتعزيز التكامل الإلكتروني مع الجهات الحكومية، وتحسين مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال، ورفع جودة البيانات الجمركية لدعم التخطيط وصناعة القرار، إلى جانب تطوير منظومة الأمن السيبراني وتحقيق كفاءة أعلى في الإنفاق الحكومي من خلال الحلول التقنية.

وفي إطار استشراف المستقبل، تتجه الإدارة إلى توظيف الذكاء الاصطناعي والتحليل المتقدم في كشف المخاطر والتلاعب، والتنبؤ بأنماط المخالفات، وتعزيز منظومة الامتثال، إضافة إلى التوسع في الخدمات الجمركية الرقمية، والتكامل مع منصات التجارة الإلكترونية، وتفعيل أجهزة الخدمة الذاتية، وتبادل البيانات المباشر مع الشركاء المحليين والدوليين، بما يسرّع الإجراءات ويحد من الأخطاء ويرفع كفاءة المنظومة الحدودية ، وتنسجم هذه التوجهات مع مسارات التكامل الجمركي الخليجي وتوصيات منظمة الجمارك العالمية، إلى جانب الاستثمار في البنية التحتية الرقمية والأمن السيبراني وبناء القدرات الوطنية التقنية.

وأخيراً، إدارة نظم المعلومات محركاً أساسياً لتعزيز كفاءة الأداء وجودة الخدمات، ودعامة رئيسية لترسيخ مكانة سلطنة عُمان كمركز لوجستي وتجاري إقليمي رائد، في انسجام كامل مع مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠.

حصاد ٢٠٢٥م ـ بيان

عدد البيانات الجمركية المنجزة

الاستيراد	العبور	التصدير	المسافنة
771373	42863	472283	3906

إجمالي مستخدمي نظام بيان	365402
الجمارك	2508
التجاري	122759
الفردي	237445
الجهات الحكومية	2690
إجمالي التصاريح	143417

الموافقات	139415	المرفوض	4002
الموافقات التلقائية	8146		

الشركاء التجاريون في نظام بيان

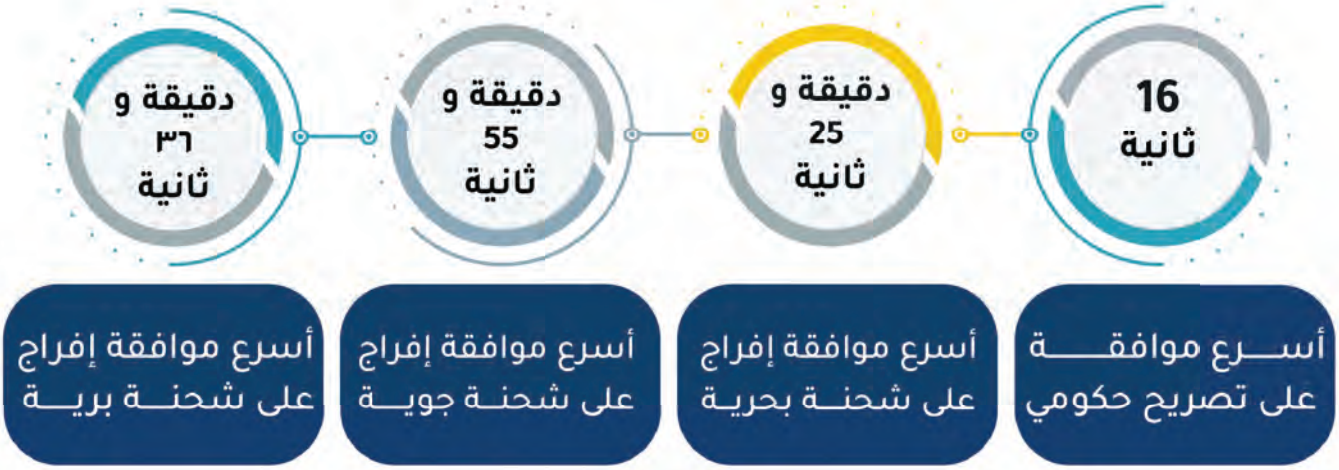

بيان المسافر

خدمة جديدة لتيسير إجراءات المسافرين

الرائد / علي بن عبدالله البادي
إدارة نظـــــم المعلومـــــات

في إطار الجهود المتواصلة التي تبذلها الإدارة العامة للجمارك لتطوير خدماتها وتعزيز التحول الرقمي في مختلف العمليات الجمركية، أطلقت الإدارة خدمة جديدة موجهة للمسافرين تهدف إلى تيسير إجراءات الاستيراد والتصدير الشخصي للقادمين إلى سلطنة عُمان أو المغادرين منها. وتأتي هذه الخدمة لتسهيل حركة السفر وتعزيز كفاءة الأداء الجمركي، بما يعكس التزام الجمارك الدائم بتحسين تجربة المستخدمين وتطوير مستوى الخدمات المقدمة لهم.

وتندرج هذه المبادرة ضمن نظام «بيان» الجمركي، حيث أصبحت الخدمة متاحة للمسافرين عبر النافذة الداخلية والخارجية، بما يتيح إنجاز المعاملات بسرعة ومرونة ودون الحاجة إلى التعاملات الورقية أو تعدد المراجعات، وهو ما يعزز مستوى الانسيابية والسهولة في مختلف مراحل الإجراء الجمركي.

وتُعد هذه الخدمة نقلة نوعية في بيئة العمل الجمركي؛ إذ تمكّن المسافرين من إتمام عمليات الاستيراد المؤقت والتصدير المؤقت وإعادة التصدير بسهولة تامة، مع توفير ربط مباشر مع باقي الإجراءات الجمركية، بما في ذلك سداد الضرائب والرسوم واستردادها إلكترونياً، ويسهم هذا التكامل في تسريع الدورة الإجرائية وتقديم تجربة رقمية متكاملة تعزز الثقة والشفافية.

كما تجسد هذه المبادرة رؤية الإدارة العامة للجمارك في تعزيز التكامل بين الخدمات الرقمية وتطوير بيئة عمل متقدمة ترفع كفاءة الأداء وتسرع الإجراءات، وتتماشى مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية لتيسير التجارة والسفر. وتؤكد الخطوة كذلك حرص الجمارك على توظيف التقنيات الحديثة لتقديم خدمات ذكية وسهلة الاستخدام تلبي تطلعات المسافرين والمتعاملين.

ومن خلال هذه الخدمة الجديدة، تؤكد الإدارة العامة للجمارك التزامها المستمر بتحسين تجربة المسافر وتعزيز مستوى الخدمات المقدمة، بما يدعم رؤيتها في بناء إدارة جمركية رائدة تضمن أمن المجتمع وتيسير التجارة والسفر، وتسهم في توفير بيئة رقمية متقدمة تعكس التطور الذي تشهده السلطنة في مختلف القطاعات.

DELIVERY

الملازم أول / صالح بن سالم العبري
رئيس قســـم التدقيق الميدانـــي

التحول الرقمي في العمل الجمركي

شهد العالم في العقود الأخيرة ثورة رقمية غيرت مختلف مناحي الحياة، ولم تكن الإدارات الجمركية بمنأى عن هذه التحولات. ففي ظل التزايد الكبير في حركة التجارة الدولية، وتنامي التحديات الأمنية والاقتصادية، أصبح التحول الرقمي ضرورة حتمية لتعزيز كفاءة العمل الجمركي وتحقيق التوازن بين تسهيل التجارة وحماية الحدود. وقد برز "نظام بيان" كأحد الأنظمة المتقدمة في سلطنة عمان والتي تمثل نموذجاً للتحول الرقمي الناجح في العمل الجمركي.

لقد شكل التحول الرقمي نقلة نوعية في العمل الجمركي، بعد أن كانت المعاملات تتسم بالبطء والتعقيد بسبب المستندات الورقية، واليوم أصبحت هذه العمليات والإجراءات تتم بسلاسة عبر نظام "بيان". هذا التحول عزز الكفاءة والشفافية ، مما مكن الجمارك من التركيز على مهامها الأساسية في تسهيل التجارة وحماية الأمن الوطني.

يقدم اليوم نظام بيان مجموعة متكاملة من الخدمات تصل لأكثر من ٤ خدمات تشمل تقديم البيانات الجمركية إلكترونياً، والدفع الإلكتروني للرسوم، وتتبع الشحنات، والحصول على التصاريح والتراخيص. كما يوفر أدوات متقدمة لإدارة المخاطر وإصدار التقارير، مع إتاحة بعض الخدمات عبر تطبيق الشرطة.

يُوظف نظام بيان تطبيقات الذكاء الاصطناعي لتسريع عملية اتخاذ القرار وتجنب التدخل البشري ومثال على ذلك إدارة المخاطر وتحليل البيانات،وتحسين عمليات الفحص والتفتيش، التدقيق اللاحق ونظام التقييم والمساعدة في التصنيف الجمركي وتحليل سلوك المتعاملين وقد أسهم استخدام الذكاء الاصطناعي في تحسين بيئة الأعمال وتسهيل التجارة كما أسهم نظام بيان من خلال ربطه الإلكتروني مع المشغلين الاقتصاديين والجهات الحكومية وأنظمة الجمارك الإقليمية والدولية في تعزيز مكانة السلطنة كمركز تجاري لوجستي عبر تسهيل عمليات

الاستيراد والتصدير فقد ألغى الحاجة إلى المعاملات الورقية وقلص زمن التخليص الجمركي والإفراج عن البضائع من أيام إلى ساعات وحقق التكامل مع مختلف جهات القيد مما يسهل تبادل المعلومات ويعزز كفاءة العمليات.

يتطلع النظام مستقبلاً إلى توسيع استخدام التقنيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، وذلك تماشياً مع رؤية عمان ٢٠٤٠م في مجال التحول الرقمي ، حيث يجري الآن العمل على تطوير خدمات رقمية جديدة وتعزيز الخدمات الحالية مثل إتاحة المزيد من الخدمات الجمركية على تطبيق شرطة عمان السلطانية ومنافذ الخدمة الذاتية التي سيتم توفيرها في المنافذ الجمركية مع التركيز على تحسين تجربة المستخدم وتعزيز التعاون الدولي.

"بيـــان" يحصد جائزة الابتكار الحكومي

حصلت شرطة عمان السلطانية على الجائزة العربية للاقتصاد الرقمي ٢٠٢٥م في فئة الابتكار الحكومي عن نظامها الجمركي الإلكتروني "بيان" ضمن مؤتمر ومعرض الاقتصاد الرقمي (سيملس الشرق الأوسط ٢٠٢٥م)، الذي أُفتتح يوم الثلاثاء ٢٠ مايو ٢٠٢٥م بمركز دبي التجاري العالمي تحت رعاية الفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية بدولة الإمارات العربية المتحدة، بحضور معالي أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية، وتسلم الجائزة ممثلاً لشرطة عمان السلطانية العميد سعيد بن خميس الغيثي مدير عام الجمارك والعقيد عبدالله بن سعيد الكلباني مدير عام تقنية المعلومات.

تهدف الجائزة إلى تكريم الأفراد والمؤسسات والمبادرات التي تساهم بفعالية في بناء الاقتصاد الرقمي وتطوير الحلول التقنية ودعم منظومات التحول الذكي بما يتواكب مع أهداف التنمية المستدامة والمعايير الدولية، ويأتي هذا التكريم تقديرًا لجهود شرطة عمان السلطانية في التحول الرقمي وإسهامها الفاعل في تطوير المنظومة التقنية في سلطنة عمان بما يتماشى مع رؤية عمان ٢٠٤٠.

ويعد نظام بيان أحد أفضل نماذج التكامل الرقمي الحكومي في المنطقة، إذ أسهم في تسريع العمليات التجارية وتبسيط الإجراءات الجمركية باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتعزيز كفاءة الخدمات الجمركية وحركة التجارة الدولية بين سلطنة عمان ودول العالم، ويشتمل النظام على أكثر من ٤٩٥ خدمة إلكترونية مع الربط المباشر بـ ٧٤ جهة حكومية وخاصة.

ARAB AWARD FOR DIGITAL ECONOMY
فئة الجهات الحكومية
العربية- 2025
شرطة عمان السلطانية
"نظام بيان"

بيان
Bayan

حوار خاص مع صالح بن ناصر بن سعيد الشيادي

٣٧ عاماً في خدمة الجمارك ... صالح الشيادي يروي مسيرة العطاء والتحول

أرى ضرورة التأهيل المستمر للكوادر البشرية وتعزيز قيم الأمانة والمسؤولية

العمل الجمركي لن أنساه يوماً، ولا يزال حاضراً من خلال ممارستي لأعمال المحاسبة

حاوره: الرائد/ ناصر الخاطري

صالح بن ناصر بن سعيد الشيادي

تطل مجلة جمارك عُمان، في شخصية العدد، على تجربة جمركية ثرية، لنقترب أكثر من شخصية صقلتها سنوات طويلة من العمل الميداني والإنساني في أروقة الجمارك.

إنه صالح بن ناصر بن سعيد الشيادي، أحد الكفاءات الجمركية التي أسهمت في مسيرة العمل الجمركي، متقاعد بالدرجة المدنية الرابعة من الإدارة العامة للجمارك بشرطة عُمان السلطانية ، يمتد عطاؤه لأكثر من سبعة وثلاثين عامًا، كانت حافلة بالتجارب المهنية الثرية والمواقف الإنسانية المؤثرة.

نستعرض في هذا اللقاء محطات بارزة من رحلة كفاحه، ونغوص في تفاصيل مسيرته المهنية بين التحديات والإنجازات، لنقدّم للقارئ شهادة حيّة من قلب العمل الجمركي.

نبدأ من البدايات.. كيف كانت انطلاقتكم في العمل الجمركي، وما أبرز المحطات التي أسهمت في تشكيل شخصيتكم المهنية؟

كانت البداية في الرابع والعشرين من أكتوبر عام ١٩٨٢م، حينها لم يكن عمري يتجاوز السابعة عشر عاماً، ودخلت العمل الجمركي بشغف التعلّم وتحمل المسؤولية مبكراً. ومنذ ذلك التاريخ بدأت رحلة مهنية طويلة، شكّلت كل محطة فيها لبنة في بناء شخصيتي الجمركية. بدأت العمل في منفذ خطمة ملاحة حتى الرابع عشر من يوليو ١٩٨٤م، وهي مرحلة ميدانية أساسية غرست فيّ الانضباط والدقة في التعامل مع البضائع والمسافرين، ثم انتقلت في الخامس عشر من الشهر نفسه إلى الإدارة العامة للجمارك، حيث استمر عملي حتى نهاية الخدمة. وخلال هذه الفترة مررت بمعظم الإدارات الجمركية، وكان لقسم التخليص الدور المحوري في إكسابي الأساسيات العملية في الاستيراد والتصدير والمحاسبة وشؤون البواخر، ثم انتقلت إلى قسم الصراف لاكتساب

الخبرة في جوانب المحاسب والجرد اليومي، ومنها إلى جمرك البريد بروي، ثم العودة مجددًا إلى قسم الصراف. ومنذ عام ١٩٩٦م وحتى ٢٠١٨م عملت في إدارة الإيرادات – قسم الإعفاء، وهي المحطة المفصلية في مسيرتي، إذ شكّلت مدرسة جمركية متكاملة تعلّمت فيها أدق تفاصيل العمل الجمركي من الجوانب التشريعية والمالية والإجرائية، قبل أن أنتقل لاحقًا إلى إدارة التدقيق لاستكمال الصورة الشاملة للمنظومة الجمركية.

لا تخلو مسيرة العمل الطويلة من التحديات ... ما أبرز المواقف التي واجهتكم خلال العمل؟

التحديات كانت حاضرة منذ البدايات، سواء على المستوى الشخصي أو المهني. فقد بدأت العمل بشهادة إعدادية، وكان طموحي يتجاوز ذلك، فواصلت دراستي الثانوية في المساء، وكنت أقطع مسافات طويلة مشيًا على الأقدام، ثم التحقت بالدراسة الجامعية، محاولًا التوفيق بين متطلبات العمل والدراسة. وبفضل الله ثم بتعاون بعض المسؤولين، تمكنت من تجاوز هذه المرحلة وإنهاء دراستي الجامعية. أما مهنيًا، فواجهت مواقف تتطلب الحزم والدقة، من أبرزها واقعة تزوير قرار إعفاء من قبل أحد مخلصي الشركات. ورغم إنكار المخلص وإدارة الشركة خلال التحقيق، وبالتعاون مع الضباط العسكريين، قمنا بزيارة مقر الشركة. وبعد طلب تفتيش المكاتب، عثرت في درج مكتب المخلص على الأدلة التي كشفت خيوط القضية كاملة، وهو موقف أكد لي أهمية الحس المهني واليقظة في العمل الجمركي، باعتباره خط الدفاع الأول عن المال العام.

كيف تقيمون التحولات التي شهدها العمل الجمركي خلال سنوات خدمتكم؟

شهد العمل الجمركي تحولات جوهرية، ففي بداياتي كان الاعتماد كلياً على السجلات اليدوية وما يرافقها من جهد ووقت، ثم انتقلنا إلى العمل الآلي عبر نظام «مرسال»، والذي مثّل خطوة مهمة رغم ما واجهه من تحديات تقنية وتشغيلية. ومع تطور العمل، تم اعتماد نظام «بيان»، الذي أسهم في توحيد الإجراءات، وتسريع إنجاز المعاملات، وربط الجمارك العُمانية بنظيراتها في دول مجلس التعاون، بما يتواكب مع المعايير الدولية. وعلى الصعيد الإداري، انتقلت الإدارة العامة للجمارك من مبنى واحد في ميناء السلطان قابوس إلى منشآت أكثر تطورًا، ثم تم الانتقال إلى المبنى الحالي عام ٢٠٠٢م، الذي شهد لاحقًا توسعات شملت المعهد الجمركي والمخازن وملحقات أخرى، إلى جانب تطوير شامل للمنافذ الجمركية بما يواكب متطلبات المرحلة الحديثة.

ما أبرز الإنجازات التي تعتزّون بها خلال مسيرتكم؟

الإنجازات ولله الحمد كثيرة، غير أن أبرزها يتمثل في تأسيس وتكوين قسم الإعفاء، والعمل على تطويره تدريجياً من حيث الإجراءات والأنظمة والكوادر، حتى أصبح قسماً فاعلا يواكب التحول الإلكتروني، ويسهم في تحقيق التوازن بين تسهيل الإجراءات وحماية المال العام.

كيف تنظرون إلى التطور الرقمي في العمل الجمركي؟

التطور الرقمي يُعد نقلة نوعية حقيقية، إذ أسهم في ربط الشعب الجمركية ذات الأبعاد الاقتصادية والأمنية، وعزز من التكامل بين الجمارك وجميع الشركاء من جهات حكومية وقطاع خاص، وساعد على رفع كفاءة الأداء، وتقليل الأخطاء، وتعزيز الشفافية.

كيف تصفون فلسفة العمل الجمركي؟

الجمارك في جوهرها جهة خدمية قبل أن تكون رقابية، فهي تسهّل حركة التجارة وتحمي الاقتصاد الوطني، وفي الوقت ذاته تقف بحزم أمام أي إساءة أو تجاوز. لذلك يجب على الرجل الجمركي أن يمتلك وعيًا متوازنًا يجمع بين الحس الأمني والحس الاقتصادي.

ما دور الجمارك في حماية المستهلك؟

الجمارك تمثل خط الدفاع الأول عن المستهلك، فمنذ لحظة دخول البضاعة إلى المنافذ، يكون للرجل الجمركي دور أساسي في التحقق من نوعها ومطابقتها للاشتراطات، واتخاذ القرار المناسب بشأنها، سواء بالسماح أو التقييد أو المنع، بالتنسيق مع الجهات المختصة، بما يضمن سلامة المستهلك وحماية السوق المحلي.

ما أبرز المهارات التي يجب أن يتحلى بها الرجل الجمركي؟

من المهم تدريس قانون الجمارك ضمن المناهج الأكاديمية، إلى جانب التدريب العملي المكثف للخريجين، وتعزيز قيم الأمانة والمسؤولية، والتوعية بالمخاطر الجمركية. كما أرى ضرورة التركيز التدريبي في المنافذ ذات الكثافة التشغيلية العالية، مثل ميناء صحار، ومطار مسقط الدولي، ومنفذ الوجاجة.

كيف تعاملتم مع ضغوط العمل طوال هذه السنوات؟

العمل الجمركي يتطلب تكيّفاً دائماً مع طبيعته المتغيرة، ولا يمكن اعتباره ضغطاً بقدر ما هو مسؤولية. وكنت أحرص على تطوير أدائي باستمرار، فالجمارك مدرسة متجددة تربط الماضي بالحاضر. أما على الصعيد الشخصي، فكان كتاب الله مصدر الطمأنينة، إلى جانب الرياضة والاستجمام في أوقات الإجازات.

ماذا يعني لكم العمل الجمركي بعد التقاعد؟

العمل الجمركي سيبقى حاضراً في حياتي، وقد انعكس إيجابًا على ممارستي للأعمال المحاسبية الخاصة، وأكسبني خبرة تنظيمية وانضباطًا ما زلت أستفيد منهما حتى اليوم.

لا بد أن الذاكرة تختزن مواقف إنسانية.. هل من موقف تتذكرونه؟

المواقف الإنسانية كثيرة، فقد كنت أتعامل مع زملائي بروح الأب، ومع المخلصين الجمركيين والشركاء بروح التعاون والاحترام. وأذكر موقفاً حين تلقيت اتصالاً في الثالثة فجراً بشأن شحنة عالقة في أحد المنافذ الحدودية، وبالتنسيق مع المنفذ تم الإفراج عنها في حينها لأهميتها ولحساسية البضائع التي تحملها.

كيف ترون مستقبل الجمارك العُمانية؟

الجمارك العُمانية تشهد تطوراً ملموساً، لكنها مطالبة بالاستمرار على مواكبة العصر، مع ضرورة المتابعة التقنية الدقيقة للأنظمة، والاعتماد على الكفاءات الوطنية المؤهلة لضمان الاستدامة والكفاءة.

كلمة أخيرة توجهونها لزملائكم في العمل الجمركي؟

أقول لزملائي: ثابروا واجتهدوا، فالوطن لا ينهض إلا بأبنائه، وتحلّوا بالأمانة، خاصة في العمل الجمركي، فالأمانة هي الأساس الذي تُبنى عليه الثقة والمسؤولية، وفقكم الله، ولكم مني كل التقدير والاحترام.

جمارك ميناء السلطان قابوس قسم الصراف

مكتب ملاحة

فريق ملاحة ١٩٨٣م

الإعفاءات الجمركية

الرائد / يحيى بن جمعة الشرياني
رئيس قسم الشؤون القانونية *

تناولتُ في العدد السابق الحديث عن الإدخال المؤقت للبضائع باعتباره أحد الأوضاع المعلَّقة للضريبة الجمركية، والذي يُعدّ استثناءً من الأصل العام في الاستيراد. وفي هذا العدد سأتناول الوضع الأخير من الأوضاع المعلَّقة للضريبة الجمركية، وهو "إعادة التصدير"، التي تُعرَّف بأنها عملية تصدير البضائع المستوردة إلى خارج الدولة مجددًا من دون إجراء أي عمليات تصنيع جوهرية عليها أو تغيير في طبيعتها.

وتهدف إعادة التصدير بصورة مباشرة إلى الاستفادة من الموقع الاستراتيجي لسلطنة عمان لتكون مركزاً تجارياً لنقل البضائع بالعبور (الترانزيت)، بما يسهم في تسهيل حركة التجارة العالمية. وقد نظّم قانون الجمارك الموحّد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية هذا الوضع في المادة (٩٥)، حيث أجاز إعادة تصدير البضائع الداخلة إلى البلاد والتي لم تُستوفَ عنها الضرائب الجمركية، سواء إلى الخارج أو إلى المناطق الحرة، وذلك وفق الإجراءات والضمانات التي تحددها اللائحة التنفيذية.

ومن حيث المبدأ، لا يوجد ما يمنع من السماح للمستورد بإدخال بضائع إلى سلطنة عمان بقصد إعادة تصديرها، على نحو تُعامل فيه جمركيًا بما لا يقتضي سداد الضريبة الجمركية عند الاستيراد، وإنما يُكتفى بتقديم ضمان نقدي أو مصرفي يعادل قيمة الضريبة إلى حين إتمام إعادة التصدير. وتُعد إعادة التصدير في هذه الحالة استثناءً من القاعدة الأصلية المتمثلة في سداد الضريبة الجمركية مباشرة عند الاستيراد.

كما أجاز المشرّع إعادة التصدير إلى المناطق الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة، بحيث يُردّ الضمان المودَع إلى المستورد فور ثبوت خروج البضاعة من سلطنة عمان، وينسحب الأمر ذاته عند إدخال البضاعة إلى المناطق الحرة أو المناطق الاقتصادية.

وقد نظمت اللائحة التنفيذية - في المواد (١٤) و(١٥) و(١٦) - أحكام إعادة التصدير بصورة تفصيلية، فأجازت إعادة تصدير البضائع الأجنبية التي لم تُستوفَ عنها الضرائب الجمركية، بما يشمل:

١. البضائع التي لم تُسحب من المخازن الجمركية.

٢. البضائع المستوردة بقصد إعادة تصديرها، والتي أُفرج عنها مؤقتًا بضمانات نقدية أو مصرفية، بشرط ألا تتجاوز مدة بقائها ستة أشهر من تاريخ الإفراج.

٣.البضائع المدخلة إلى الدولة تحت وضع الإدخال المؤقت ويرغب أصحابها في إعادة تصديرها.

٤. البضائع المودعة في المستودعات الجمركية.

كما وضعت اللائحة التنفيذية عددًا من الضوابط التي يجب مراعاتها عند إعادة التصدير، ومنها:

- يجب أن تتضمن البضاعة جميع العناصر المميزة لها.

- يجوز أن يكون الشخص الذي يقوم بإعادة التصدير غير المستورد الأصلي، شريطة موافقة الجمارك.

- إثبات رقم البيان الجمركي الأصلي الذي استوردت البضاعة بموجبه على بيان إعادة التصدير.

- احتفاظ الجمارك بحقها في المعاينة الجمركية للبضائع المطلوب إعادة تصديرها.

وبذلك نكون قد أنهينا استعراض جميع الأوضاع المعلّقة للضريبة الجمركية الواردة في قانون الجمارك الموحّد.

مصطلحات جمركية

التقـــــــــادم

هي التي تنص على أن أي مطالبة أو دعوى لاسترداد الضرائب "الرسوم" الجمركية لا تقبل إذا مضى على تأديتها (دفعها) أكثر من ثلاث سنوات، المادة (١٧٤) من قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون.

كما جاءت المادة (١٧٥) من قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي تتعلق بإتلاف السجلات والمسميات الجمركية بعد مرور خمس سنوات.

أحكام خاصة بالمسافرين

المادة (٦٠) من قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون يتم التصريح والمعاينة في الدوائر الجمركية المختصة عما يصطحبه المسافرون أو يعود إليهم، وفق الأصول والقواعد التي يحددها المدير العام.

* دكتوراه في القانون

المسؤولية القانونية

للمخلص الجمركي بين الالتزامات والمساءلة

الرائد / محمد بن صالح الغافري
قسم الشؤون القانونية*

يُعد المخلص الجمركي حجر الزاوية في سلسلة التجارة الدولية، فهو ليس مجرد وسيط إجرائي، بل هو وكيل قانوني ومحور مفصلي يمثل المستورد والمصدر أمام السلطات الجمركية، وهو حلقة الوصل المحورية بينهما، فهي مهنة ثقة ومسؤولية قانونية، لا مهنة وساطة عادية، فلهذا تعد هذه المهنة من المهن ذات الطبيعة الخاصة ، فالمخلص الجمركي هو الجهة أو الشخص الذي يمتلك المعرفة الكاملة بإجراءات الشحن والتخليص الجمركي واللوائح والقوانين التي تنظم عمليات التصدير والاستيراد ومن ثَم القدرة على تخليص كافة الأمور المتعلقة بالجمارك بمرونة وسهولة ، مما يساعد على توفير الوقت والجهد وكذلك الأموال، وإن إدراك المخلص الجمركي لحدود التزاماته ومساءلته هو الأساس للحفاظ على سلامة التجارة الدولية، وحماية حقوق الوطن في تحصيل الضرائب والرسوم ، وضمان تدفق البضائع بانتظام وشرعية، اذ أن دوره لا يقتصر على مجرد استكمال الأوراق، بل يتعداه إلى تحمل المسؤولية القانونية والمالية، كونه وكيلاً مفوضاً ومسؤولاً أمام القانون حول صحة وسلامة البيانات المقدمة في البيان الجمركي، وهذا الدور يضع المخلص الجمركي في مواجهة دائمة بين واجباته القانونية الصارمة وبين مخاطر المساءلة التي يحكمها قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واللوائح التنفيذية، حيث يجب أن يكون المخلص مرخصاً ومقيداً لدى الجمارك، مما يمنحه الصفة القانونية لممارسة المهنة، وقد أفرد له قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الباب العاشر كاملاً المواد من (١٠٨) إلى (١١٥) بمسمى (المخلصون الجمركيون) موضحا به الخطوط العامة لأعمال التخليص الجمركي والالتزامات القانونية للمخلص الجمركي أثناء قيامه بأعمال التخليص والعقوبات الممكن إيقاعها عليه في حال مخالفته للقانون أو اللوائح، وآلية إصدار التراخيص لمزاولة المهنة وإجراءات الحصول على الرخص الجمركية لمؤسسة التخليص الجمركي ومندوبيه والتزاماتهم أمام الجمارك والشروط اللازمة لفتح مكاتب التخليص الجمركي والإجراءات الواجب اتخاذها لإتمام أعمال التخليص الجمركي من جميع جوانبها الإدارية والجزائية.

وتتركز التزامات المخلص الجمركي حول ضمان التخليص السليم والسريع للبضائع وفقاً القوانين والأنظمة المعمول بها والتي تتمثل في:

أ. الالتزام بدقة وصحة البيانات: حيث يقع على عاتق المخلص مسؤولية تصنيف البضاعة تصنيفاً صحيحاً ودقيقاً وفقاً لنظام المنسق الجمركي، حيث يترتب على هذا التصنيف تحديد الرسوم والضرائب والقيود، والتأكد من صحة القيمة المصرح بها في الفاتورة وبما يتوافق مع قواعد تقييم البضائع جمركياً، وتحديد منشأ البضاعة بشكل دقيق لضمان تطبيق الاتفاقيات والإعفاءات الضريبية.

ب. الالتزام بالأنظمة والقيود: التأكد من استيفاء البضائع لجميع القيود والاستثناءات المتعلقة بالاستيراد والتصدير (مثل الحصول على التراخيص والموافقات المسبقة من جهات القيد كوزارة الصحة وهيئة المواصفات والمقاييس).

ج. الالتزام المالي: حيث يقع على عاتقيه مسؤولية دفع الرسوم والضرائب الجمركية والضرائب الأخرى المستحقة نيابةً عن الموكل في المواعيد المحددة.

وأذ أن مهنة التخليص الجمركي تتأسس على الثقة، ولهذا يضع المشرع شروطاً عليه،

* ماجستير في الإدارة العامة

حيث نصت المادة (١٤) من لائحة تنظيم التخليص الجمركي ومهنة مندوب المخلص الجمركي، على الالتزامات الجوهرية بالتقيد بأحكام القوانين الجمركية والدقة في إنهاء البيان الجمركي، والمحافظة على سرية المعلومات والاحتفاظ بسجل المعاملات لمدة خمس سنوات، كما نصت المادة (١١٢) من قانون الجمارك الموحد المسؤولية المزدوجة التي تنص بأن المخلص الجمركي مسؤول عن أعماله وأفعاله تجاه الجمارك وأمام المستوردين والمصدرين، وهذه المسؤولية المزدوجة ترسخ دوره كحارس للمصلحتين، وأن الإخلال بالالتزامات يُعرض المخلص للمساءلة الجزائية والإدارية، وذلك بهدف الحفاظ على أمن البلد وسلامة الخزينة العامة للدولة، وتتمثل مسؤولية المخلص الجمركي في الآتي:

أ. المسؤولية الجزائية والمدنية:

أولا: يُعتبر المخلص مسؤولاً عن أي مخالفات جمركية تنشأ نتيجة لخطئه أو إهماله في تقديم البيانات، وقد تشمل هذه المخالفات فرض غرامات مالية أو اتخاذ إجراءات تأديبية ضده.

ثانيا: في حال ثبوت مشاركة المخلص الجمركي أو علمه بوجود تهريب جمركي (تقديم بيانات كاذبة بقصد التهرب)، فإنه يواجه مسؤولية جزائية يعاقب عليها قانون الجمارك الموحد جزائيا بعقوبات تصل إلى السجن والغرامة ومصادرة البضائع ووسائل النقل.

ب. المسؤولية التأديبية:

تتولى الجمارك فرض عقوبات تأديبية على المخلصين المخالفين للضوابط المهنية، وتشمل (الإنذار أو الغرامة أو الإيقاف عن العمل لفترة محددة، أو إلغاء الترخيص نهائياً في حالات المخالفات الجسيمة أو تكرارها).

وقد نصت المادة (١٦) من اللائحة أن العقوبات الإدارية تبدأ بـ الإنذار، وتتدرج إلى الغرامة المالية تصل إلى (٥٠٠) خمسمائة ريال عماني، أما العقوبة الأشد فهي إلغاء الترخيص بشكل نهائي بقرار يصدر من المدير العام إذا ارتكب المخلص جريمة تهريب جمركي أو صدر بحقه حكم قضائي نهائي في جريمة تهريب جمركي أو جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة أو ثبت ضده ارتكاب مخالفة تكون عقوبتها سحب الترخيص.

حيث تهدف هذه العقوبات الرادعة بالحبس والغرامة إلى الحفاظ على أمن البلد والسلامة العامة وسلامة الغذاء وحماية الإيرادات العامة من التهرب الضريبي، حيث قد يتعرض المخلص لضغوط من المفوضين لتقليل قيمة البضائع أو التلاعب بالبيانات لخفض الضرائب أو الرسوم، مما يضعه أمام خيار قانوني وأخلاقي صعب، مما يتعين على المخلصين الجمركيين التمسك بمعايير العناية المهنية الواجبة، وتوثيق جميع المراسلات والمستندات، والتأكد من صحة المستندات المقدمة، ورغم أن المشرع أعُطي صلاحية إجراء التسوية الصلحية مع المخالف في جرائم التهريب، ولكن من الأهمية بمكان التأكيد على أن التسوية الصلحية لا تُغني عن المساءلة الإدارية للمخلص، فقرار إلغاء الترخيص (العقوبة الإدارية) يبقى قائماً حتى لو تم قبول التسوية الصلحية.

رغم العبء الكبير على عاتق المخلص الجمركي يقابله جهود حثيثة من الإدارة العامة للجمارك لتقليل الأخطاء وتعزيز الكفاءة، حيث لا يمكن ممارسة هذه المهنة إلا بعد اجتياز الدورات التدريبية التي تؤهل المخلص في أداء مهامه على أكمل وجه، وتزويد مؤسسات التخليص الجمركي بالتحديثات التقنية والمعارف الجمركية المستجدة المتعلقة بالجوانب القانونية والتنظيمية، وقد أتاح نظام "بيان" الإلكتروني تسهيل الإجراءات ومرونة العمل، مما أزال أي مبرر للتهاون، خاصة وأن النظام مزود بالمعلومات الكافية لإنجاز تلك المهام باحترافية.

كما أتاح هذا النظام عمليات التخليص المسبق للبضائع قبل وصولها للمنفذ الجمركي، مما يحقق الموازنة بين سرعة الإنجاز والتبسيط وبين تفعيل النظم الجمركية لضمان سلامة الإجراءات.

ومما سبق يتضح لنا بأنه يقع على عاتق المخلص الجمركي مسؤولية تتجاوز الوكالة إلى الشراكة الجمركية، خاصة مع وجود نظام تقني متطور كـ "بيان"، وجهود تدريب مستمرة، فلم يعد هناك مجال لتقديم عمل غير احترافي، فعلى المخلصين استغلال أدوات التمكين الجمركي المتاحة، للتأكد من صحة المعلومة على مدار الساعة، لضمان أن تبقى هذه المهنة مهنة ثقة وأمانة.

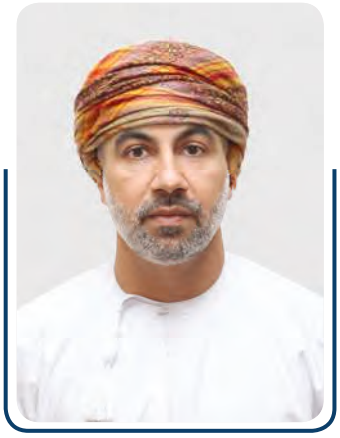

د.م٣ / سيف بن هلال المعولي
مدير التعاون الجمركي

اتفاقيات التجارة الحرة

ودورها في دعم القطاع اللوجستي ورؤية عُمان ٢٠٤٠

تُولي سلطنة عُمان اهتماماً كبيراً بتعزيز مكانتها في منظومة التجارة الدولية، من خلال الانفتاح على الأسواق العالمية وتطوير شراكات استراتيجية تسهم في تنويع مصادر الدخل وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. وتُعد اتفاقيات التجارة الحرة من أبرز الأدوات التي تحقق هذا التوجه، لما لها من أثر مباشر في تسهيل انسياب السلع والخدمات، وجذب الاستثمارات، ودعم النمو في القطاعات الواعدة وعلى رأسها القطاع اللوجستي.

وقّعت سلطنة عُمان اتفاقية تجارة حرة ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تُعد من التجارب الرائدة في المنطقة في هذا المجال، أما باقي الاتفاقيات، فقد جاءت ضمن الإطار متعدد الأطراف بين دول مجلس التعاون الخليجي وشركائها التجاريين، مثل اتفاقية مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع سنغافورة، واتفاقية مجلس التعاون مع دول رابطة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA)، التي تضم سويسرا، النرويج، آيسلندا، وليختنشتاين. كما تقترب دول المجلس من استكمال مفاوضات اتفاقيات جديدة مع باكستان وكوريا الجنوبية، إضافة إلى اتفاقيات أخرى لا تزال قيد التفاوض، تماشياً مع توجه المجلس نحو التفاوض الجماعي لما يوفره من قوة تفاوضية أكبر وانسجام في السياسات التجارية.

وفي السياق ذاته، تسعى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بما في ذلك سلطنة عُمان، إلى توسيع شبكة شركائها التجاريين، ولتحقيق ذلك، تجري حالياً مفاوضات مع عدد من القوى الاقتصادية العالمية مثل المملكة المتحدة واليابان وتركيا وإندونيسيا، إلى جانب خطط للتفاوض مع دول أخرى ذات ثقل اقتصادي عالمي. هذا التوجه يعزز من تنوع الشركاء التجاريين للمجلس، ويسهم بفاعلية في تعزيز مستوى الاندماج في سلاسل القيمة الدولية.

وجدير بالذكر أن الرسوم الجمركية المطبقة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية منخفضة نسبياً، إذ تبلغ ٥٪ فقط على أغلب السلع، في حين تُعفى بعض السلع بموجب التعرفة الجمركية أو من خلال إعفاءات صناعية تشجع الإنتاج المحلي، وعليه، فإن الأثر المالي لاتفاقيات التجارة الحرة من حيث انخفاض الإيرادات الجمركية يبقى محدودًا مقارنة بالدول ذات الرسوم المرتفعة، بينما في المقابل سيحصل المستهلك على سلع بأسعار أقل، ما يعزز القوة الشرائية ويرفع جودة الحياة في دول المجلس. ويبرز الأثر الأعمق لهذه الاتفاقيات في مجالات التسهيل غير الجمركي، حيث تتضمن فصولاً متقدمة تتعلق بحماية الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق الملكية الفكرية، وهو ما يشكل ضمانات إضافية ضرورية لجذب كبرى الشركات اللوجستية العالمية.

ومن منظور رؤية عُمان ٢٠٤٠، التي جعلت من القطاع اللوجستي أحد القطاعات المحركة للتنويع الاقتصادي، فإن هذه الاتفاقيات تمثل فرصة لتعزيز موقع سلطنة عُمان كمركز إقليمي للتجارة والخدمات اللوجستية، مستفيدة من موقعها الجغرافي المتميز كبوابة محورية تربط بين الأسواق الآسيوية الصاعدة وأسواق أفريقيا وأوروبا. وتفتح هذه الاتفاقيات الباب أمام الشركات العُمانية للتوسع نحو أسواق جديدة وتأسيس شراكات مع كبرى الشركات العالمية، مما يسهم في رفع الكفاءة، وتوطين المعرفة، وتوفر فرص عمل نوعية للمواطنين. ومع ذلك، يتطلب النجاح في هذا المسعى العمل المستمر على تأهيل الشركات المحلية لتحمل المنافسة المتزايدة وضمان التوافق التام بين الأنظمة المحلية ومتطلبات الاتفاقيات الدولية.

إن المضي في هذا الاتجاه يستدعي مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين بيئة الأعمال، وتبسيط الإجراءات الجمركية، وتعزيز التحول الرقمي في الخدمات التجارية، وهي مجالات حققت فيها سلطنة عُمان تقدمًا ملموسًا من خلال منظومة "بيان" الإلكترونية، التي تُعد منصة وطنية متكاملة تضم مجموعة من الأنظمة والخدمات الحديثة مثل نظام إدارة المخاطر، ونظام التخليص الجمركي الإلكتروني، ونظام القيمة الجمركي وغيرها، إلى جانب عملها وفق مبدأ النافذة الواحدة التي تربط جميع الجهات الحكومية والقطاع الخاص المعنية بالتجارة والجمارك في منظومة موحدة تُسهم في تسريع حركة البضائع وتسهيل التجارة. كما تبنت أفضل الممارسات العالمية، من بينها المبادرات برنامج الأحكام المسبقة الذي يتيح للمتعاملين الحصول على قرارات ملزمة مسبقة بشأن التصنيف أو المنشأ أو القيمة قبل عملية الاستيراد، إلى جانب نظام المشغل الاقتصادي المعتمد الذي يعزز الثقة والتعاون بين الجمارك والقطاع الخاص عبر منح مزايا وتسهيلات للشركات الملتزمة بالمعايير الأمنية والجمركية. كما تم تفعيل نظام التدقيق اللاحق كأحد أدوات الرقابة الحديثة التي توازن بين تسهيل حركة التجارة وضمان الامتثال للأنظمة الجمركية، بما يحقق الشفافية ويرفع كفاءة الأداء الجمركي.

أخيراً، يمكن القول إن اتفاقيات التجارة الحرة ليست مجرد علاقات اقتصادية، بل هي ركيزة أساسية لتحقيق التكامل اللوجستي والتجاري في المنطقة، وأداة استراتيجية لتحقيق مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠ نحو اقتصاد متنوع، تنافسي، ومندمج بفاعلية في الاقتصاد العالمي.

د.م٥ / حليمة بنت ربيع السيابية
رئيس قسم التعاون الإقليمي والدولي

الدبلوماسية الجمركية

أداة استراتيجية لتعزيز التعاون الدولي

في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم في مجالات التجارة والاقتصاد والعلاقات الدولية ، برز مفهوم الدبلوماسية الجمركية كأداة حديثة تربط بين الجانب الأمني والاقتصادي للجمارك والجانب الدبلوماسي السياسي للدول، وهي توظيف أدوات التعاون الجمركي في خدمة السياسة الخارجية للدول ، من خلال توقيع الاتفاقيات الجمركية الثنائية ومتعددة الأطراف ومذكرات التفاهم الجمركي بين الدول، والمشاركة في المنظمات الدولية كعضو فعّال مثل منظمة الجمارك العالمية ومنظمة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات. بالإضافة إلى المشاركة في المبادرات المشتركة بين الدول مثل نظام النافذة الواحدة. وهنا يأتي السؤال : كيف يمكن للجمارك أن تصبح جسراً لتعزيز العلاقات الدولية بين دول العالم؟

إن للجمارك دوراً أساسياً في تعزيز التجارة العالمية من خلال تسهيل حركة البضائع عبر الحدود وضمان الإلتزام بالقوانين والاتفاقيات الدولية وحماية الاقتصاد الوطني من الممارسات غير المشروعة. ولأن التجارة العالمية لم تعد تبادلًا للسلع بين دول العالم فحسب، بل أصبحت منظومة متكاملة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن والبيئة والصحة العامة وغيرها من الجوانب الحيوية، فإن الجمارك تعتبر جسراً محورياً أساسياً لتعزيز التعاون والعلاقات الدولية بين دول العالم.

تشكل أبعاد الدبلوماسية الجمركية ركائز أساسية تعكس الدور الشامل الذي تؤديه الإدارات الجمركية في الساحة الدولية، متمثلة في البعد الأمني والبعد السياسي والبعد الاقتصادي.

البعد الأمني للدبلوماسية الجمركية:

يُعَد البعد الأمني للدبلوماسية الجمركية أحد الركائز الجوهرية لها، إذ يُجسدّ الدور الحيوي الذي تضطلع به الإدارات الجمركية في حماية

المجتمعات والاقتصادات الوطنية من المخاطر العابرة للحدود. ويقوم هذا البعد على تعزيز التعاون الدولي وتبادل المعلومات الاستخباراتية بين الإدارات الجمركية للدول، بما يسهم في كشف الأنشطة غير المشروعة والتصدي لجرائم التهريب بمختلف أشكالها، سواء كانت أسلحة أو مخدرات أو سلعاً مقلدة أو مواد تهدد الصحة العامة والبيئة.

كذلك، يهدف هذا البعد إلى ترسيخ التنسيق المستمر مع المنظمات الأمنية والجمركية الدولية، مثل منظمة الجمارك العالمية والإنتربول، لضمان سلامة سلاسل الإمداد العالمية من أي تهديدات محتملة. ويأتي ذلك في إطار التوازن بين تسهيل حركة التجارة المشروعة من جهة، وتشديد الرقابة لحماية الأمن الوطني والدولي من جهةٍ أخرى.

البعد الاقتصادي للدبلوماسية الجمركية:

يتمثل البعد الاقتصادي للدبلوماسية الجمركية في الأثر البارز الذي تؤديه الإدارات الجمركية في تعزيز حركة التجارة الدولية وتسهيل انسياب السلع عبر الحدود من خلال تبسيط الإجراءات وتبني أنظمة حديثة تعتمد على الأتمتة وإدارة المخاطر. فكل اتفاقية تعاون موقعة بين إدارتين جمركيتين تسهم بشكل مباشر في خفض تكاليف التجارة وجذب الاستثمارات الأجنبية من خلال الثقة المتبادلة بين البلدين. بالإضافة إلى تعزيز القدرة التنافسية للاقتصادات الوطنية.

إن تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول لم يعد ممكناً دون شراكات جمركية فعّالة تقوم على مبدأ تبادل الخبرات والمعلومات وتنسيق الجوانب الجمركية. ومن هنا، فإن البعد الاقتصادي للدبلوماسية الجمركية يشكل أداة إستراتيجية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي العالمي وبناء علاقات قائمة على المصالح المشتركة والثقة المتبادلة.

البعد السياسي للدبلوماسية الجمركية:

إن البعد السياسي للدبلوماسية الجمركية لهُ أثرٌ داعمٌ للسياسة الخارجية للدول وتعزيز حضورها الإقليمي والدولي. فمن خلال مشاركة الإدارة الجمركية في الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف، تسهم بدورها في ترسيخ علاقة الشراكة والتفاهم بين الدول ، مما يخدم الأهداف السياسية والاقتصادية. إضافةً إلى ذلك، فإن التعاون الجمركي الدولي يسهم في بناء الثقة السياسية عبر تبادل المعلومات وتنسيق الإجراءات ومكافحة التهريب والجريمة بشكل مشترك، وهي مجالات تتطلب مستوى عالٍ من الشفافية والتفاهم، مما يعزز الحضور الدبلوماسي والعلاقة بين الحكومات وترسيخ مكانة الدولة كشريك موثوق في المنظومة الدولية.

ويمكننا القول... إن كل تعاون بين الإدارات الجمركية هو في جوهره فعل دبلوماسي يعكس رؤية الدولة تجاه العالم، ويترجم مبادئها في ممارسات واقعية على الحدود والمنافذ.

فإن الدبلوماسية الجمركية أداة إستراتيجية فعالة لتعزيز أواصر التعاون والتنسيق بين الإدارات الجمركية على المستويين الإقليمي والدولي. ومن خلال آلياتها المؤسسية القائمة على الحوار والشراكة، تسهم بدورها في مواجهة التحديات المشتركة وتيسير التجارة العابرة للحدود. وبذلك ، تسهم بفاعلية في تحقيق الأمن الاقتصادي وتعزيز النمو المستدام.

أبرز الضبطيات في المنافذ الجمركية لعام ٢٠٢٥م

إحباط ١٣٣ كيلوجراماً من الماريجوانا

أحبطت الإدارة العامة للجمارك عدة محاولات لتهريب مخدر الماريجوانا عبر مطار مسقط الدولي ومطار صلالة الدولي والبريد المركزي ومنفذ صرفيت الحدودي، وتمكنت من ضبط ١٣٣ كيلوجراماً من المادة المخدّرة، إضافة إلى ٥٠ سيجارة إلكترونية محشوة بالماريجوانا. وكشفت عمليات التفتيش عن استخدام أساليب إخفاء متنوعة، من بينها سخانات ماء وحقائب وأمتعة شخصية.

إحباط ١٧ كيلوجراماً من الأفيون والكوكايين

أحبطت إدارة الشؤون الجمركية محاولة نوعية لتهريب نحو ١٧ كيلوغراماً من المخدرات؛ شملت ١٥,٨ كيدوجراماً من الأفيون مخبأة باحترافية داخل أعمدة معدنية معدّلة، و١,٠٤٦ كيلوجراماً من الكوكايين مخفية ضمن حقائب مدرسية، مؤكدة بذلك جاهزيتها التامة في التصدي لأساليب التهريب الاحترافية.

تهريب ٥ كيلو جرامات من كريستال ميث

تمكن قسم البريد المركزي بإدارة الشؤون الجمركية من إحباط عملية تهريب نوعية لأكثر من ٥ كيلو جرامات من مخدر "الكريستال ميث"، وقد عُثر على الكمية الممنوعة مخبأة بإحكام شديد داخل طرد بريدي تم فيه استخدام عمودين معدنيين لغرض التمويه والتضليل.

أهم ضبطيات | المنافذ الجمركية بسلطنة عُمان ٢٠٢٥م

ضبط مبالـغ ماليـة

تمكن رجال الجمارك في منفذي المزيونة وصرفيت من ضبط عددٍ من الأشخاص في عمليات متفرقة خلال محاولتهم إدخال مبالغ مالية كبيرة بعملات متنوعة دون الإفصاح عنها وإخفائها في الأجزاء الداخلية للمركبات،وذلك في إطار مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ضبط ٣٤,٠٠٠ ألف زجاجة من المشروبات الكحولية

داهمت إدارة الالتزام وتقييم المخاطر عدداً من المخازن ومساكن العمالة الوافدة في عمليات متفرقة، وتمكنت من ضبط مجموعة من المتهمين من جنسيات آسيوية، إضافة إلى كميات كبيرة من المشروبات الكحولية، كما أحبطت جمارك منفذ الوجاجة محاولات تهريب مماثلة، ليصل إجمالي المضبوطات خلال عام ٢٠٢٥م إلى أكثر من ٣٤،٠٠٠ زجاجة وعبوة من المشروبات الكحولية.

ضبط كميات من الألعاب النارية

تمكنت إدارة الالتزام وتقيم المخاطر من مداهمة عددٍ من مواقع العمالة الوافدة بولاية بركاء وتضبط ٥ أشخاص من جنسيات آسيوية، إضافة إلى ضبط أكثر من١٠,٤٠٠صندوقاً من المفرقعات والألعاب النارية بغرض الاتجار بها.

تهريب متطور ورقابة أذكى

النقيب / هلال بن سعيد المشرفي
رئيس قسم شؤون القضايا

تقوم إدارة الالتزام وتقييم المخاطر بدور أساسي في الحد من أنشطة التهريب وحماية المجتمع من آثارها السلبية. فقد تمكنت خلال الأعوام الماضية من إحباط محاولات متعددة، مستندة إلى عمل ميداني منظم وجهود رقابية متواصلة حيث بلغت عدد القضايا مع بداية العام الحالي الى يومنا هذا ٤٠٩ قضية . ومع ذلك، لا يتوقف المهربون عن ابتكار وسائل جديدة لتجاوز الأنظمة، مما يجعل عمل ادارة الالتزام وتقييم المخاطر في سباقٍ مستمرٍ والذي يتطلب تحديثًا دائمًا للأدوات والأساليب.

وتستند الإدارة في عملها إلى منهجية مدروسة لتقييم المخاطر، تُسهم في فرز الشحنات حسب درجة حساسيتها قبل دخولها للدولة. ويعتمد هذا التقييم على مصادر معلومات متنوعة وإجراءات تنظيمية تتيح تحديد الحالات التي تستوجب تدقيقًا أكبر، سواء عبر مراجعة المستندات أو التفتيش اليدوي.

ومع اتساع الاستخدامات الرقمية، أصبحت التكنولوجيا الحديثة عنصراً مؤثراً في محاولات التلاعب، كإخفاء البيانات أو تعديل مسارات الشحن. وفي المقابل، تعمل الإدارة على الاستفادة من التقنيات المتقدمة للتحليل والكشف عن الأنماط غير المألوفة، بما يرفع من مستوى الجاهزية والقدرة على الاستباق.

ورغم نجاح المداهمات الميدانية، إلا أن الإدارة تدرك أن عملية مكافحة التهريب لا تكتمل إلا بإثبات التهم أمام القضاء. ولهذا تُعنى إدارة الالتزام بجمع الأدلة، ودعم ملفات القضايا، وإعداد تقارير محكمة تسهم في إدانة المتهمين، بحيث لا تكون الإجراءات مجرد ضبط ميداني، بل مسارًا قانونيًا متكاملًا يحمي المجتمع ويضمن العدالة .

وفي ظل تطور أساليب التهريب من جهة وتنامي قدرات الجهات الرقابية من جهة أخرى، يستمر هذا التحدي المتبادل، ليظل الوعي والخبرة والتقنية عوامل أساسية في صون أمن الحدود والحفاظ على السلامة العامة.

الملازم أول / محمود بن ناصر المبسلي
قســـم العلاقـــات والإعـلام الأمني

"رمز"

تطبيق ذكي يقود مستقبل التصنيف الجمركي

في إطار سعي سلطنة عُمان إلى ترسيخ مكانتها كرائد في جودة العمل الجمركي، يبرز تطبيق "رمز" كأحد أبرز الابتكارات الوطنية التي تعزز كفاءة العمليات التجارية وتسهم في تسريع التحول الرقمي في القطاع الجمركي واللوجستي. ويقدّم التطبيق حلاً عملياً ودقيقاً لأحد أكثر التحديات تعقيداً في التجارة الدولية، وهو تحديد رمز النظام المنسق (HS Code) للسلع والبضائع.

يعتمد "رمز" على تقنيات الذكاء الاصطناعي المتقدمة، ليكون أكثر من مجرد قاعدة بيانات محلية فهو محرك ذكي للتحليل والتصنيف قادر على قراءة النصوص والصور وفهم خصائص المنتجات بدرجة دقة تصل إلى نحو ٩٠٪، ما يمنح المستخدمين ثقة عالية في نتائج التصنيف.

ويضم التطبيق أكثر من ١٢ ألف رمز جمركي موزعة على ٩٧ فصلاً تغطي مختلف فئات السلع، كما يتيح البحث بمرونة عبر الوصف أو الرمز أو الصورة، إضافة إلى تحليل الفواتير تلقائياً، وتوفير تقديرات تقريبية للقيم والأسعار من مصادر متعددة. كما يتميز بواجهة ثنائية اللغة (العربية والإنجليزية) وأداء سريع مدعوم بتخزين ذكي وسجل بحث متكامل.

رحلة المستفيد: من الصورة إلى الرمز خلال ثوانٍ

يعمل "رمز" وفق مسار ذكي متدرج يبدأ بإدخال البيانات (نصاً أو صورة أو رمز)، ثم تحليلها عبر الذكاء الاصطناعي، يلي ذلك تصنيف المنتج ضمن فصله الجمركي، وتحديد مادته وحالته، وصولاً إلى عرض الرمز الكامل المكون من ١٢ رقماً مرفقاً بنسبة الثقة والرسوم المتوقعة.

أداة تخدم منظومة التجارة بالكامل

صُمم التطبيق ليكون شريكاً رقمياً لمختلف أطراف المنظومة اللوجستية، من موظفي الجمارك وشركات الشحن، إلى المستوردين ورواد التجارة الإلكترونية، وصولاً إلى الطلبة والباحثين في مجالات التجارة الدولية والتعرفة الجمركية.

تطبيق رمز الذكي

نظام ذكي للبحث عن الرموز الجمركية المنسقة

هو تطبيق متقدم يستخدم الذكاء الاصطناعي لتحديد الرموز الجمركية للمنتجات بدقة عالية تصل إلى 95%. يوفر التطبيق واجهة سهلة الاستخدام تدعم البحث بالنص والصور.

- بحث بالصورة
- ذكاء اصطناعي
- دعم ثنائي اللغة

97 فصل جمركي	13000+ رمز جمركي
95% دقة التصنيف	6 طرق بحث

نحو مستقبل جمركي أكثر ذكاءً

يمثل "رمز" خطوة استراتيجية نحو رقمنة التصنيف الجمركي وتحويله إلى تجربة دقيقة وسهلة وشفافة، بما يختصر الوقت ويخفض التكاليف ويعزز كفاءة سلاسل الإمداد. وبهذا الابتكار، تؤكد سلطنة عُمان قدرتها على إنتاج حلول رقمية تنافسية تسهم في دعم الاقتصاد الوطني وترسيخ موقعها في خريطة التجارة العالمية.

صفحات التطبيق

جولة تفاعلية في واجهات التطبيق الرئيسية وكيفية استخدامها

الصفحة الرئيسية

نقطة البداية للمستخدم مع ست خيارات رئيسية وتصميم عصري.

- البحث النصي - إدخال وصف المنتج
- البحث بالكاميرا - التقاط صورة
- تصفح الرموز - استعراض قاعدة البيانات
- حاسبة الأسعار - حساب التكاليف

البحث بالصورة

واجهة بسيطة لالتقاط أو اختيار صورة المنتج.

- منطقة عرض الصورة الملتقطة
- زر الكاميرا والمعرض
- عرض الرموز المقترحة (18 نتيجة)
- نسبة الثقة 95% لكل نتيجة

د.م٤ / خالـد بن حمـد المعــولي
مساعد مدير التواصل الجمركي

منصة تجاوب

خطوة وطنية لترسيخ التواصل الفعّال مع المجتمع

يشهد العمل الحكومي في سلطنة عُمان تحولاً نوعياً يعزز مبدأ المشاركة المجتمعية ويقرب المواطن من دوائر صنع القرار، ومن أبرز ملامح هذا التحول إطلاق المنصة الوطنية للمقترحات والشكاوى والبلاغات "تجاوب" في الرابع من مارس ٢٠٢٥م، بمشاركة أكثر من ٥٥ مؤسسة حكومية.

تأتي هذه الخطوة في سياق توجه الحكومة العُمانية نحو بناء منظومة رقمية متكاملة تُسهم في تحسين الأداء ورفع جودة الخدمات وتعزيز الشفافية، بما يتوافق مع مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠. فالمنصة تمثل قناة تواصل مباشرة بين المواطنين والجهات الحكومية، تتيح لهم إيصال مقترحاتهم وملاحظاتهم وبلاغاتهم بطريقة إلكترونية سهلة وسريعة، وتضمن في الوقت نفسه استجابة فاعلة من الجهات المعنية. من بين الجهات المشاركة في هذه المنظومة شرطة عُمان السلطانية ممثلةً في الإدارة العامة للجمارك، التي أولت اهتماماً خاصاً بتفعيل دورها في استقبال البلاغات والشكاوى المتعلقة بالخدمات الجمركية والتعامل معها بكفاءة وسرعة. فمشاركة الجمارك في "تجاوب" تؤكد التزامها بنهج التطوير المستمر وتعزيز قنوات التواصل مع الجمهور، بما يسهم في رفع كفاءة الأداء وتحسين بيئة العمل الجمركي.

إن منصة "تجاوب" ليست مجرد وسيلة تقنية، بل هي فلسفة إدارية جديدة تسعى لترسيخ الشراكة بين الحكومة والمجتمع، وتُعيد تعريف العلاقة بين المواطن والجهات الحكومية على أساس المشاركة والمسؤولية المشتركة. كما تسهم في مكافحة الإشاعات من خلال تعزيز مصداقية المعلومة، وتمكّن الجهات الحكومية من قياس رضا المواطنين ومتابعة جودة الخدمات المقدمة لهم.

تجاوب
TAJAWOB

وتمثل المنصة نقلة نوعية في تسريع الاستجابة للشكاوى والمقترحات وتوحيد قنوات التواصل بين المؤسسات الحكومية والمواطنين، مما يعزز التنافس الإيجابي بين الجهات في تقديم خدمات أفضل، ويواكب التحول الرقمي الذي تنتهجه سلطنة عمان .

في المحصلة، "تجاوب" نموذجاً وطنياً رائداً لتكريس ثقافة الحوكمة والمساءلة، وتعزيز الثقة المتبادلة بين المواطن والحكومة، بما يفتح آفاقًا أوسع لبناء مستقبل إداري أكثر كفاءة وشفافية في سلطنة عُمان.

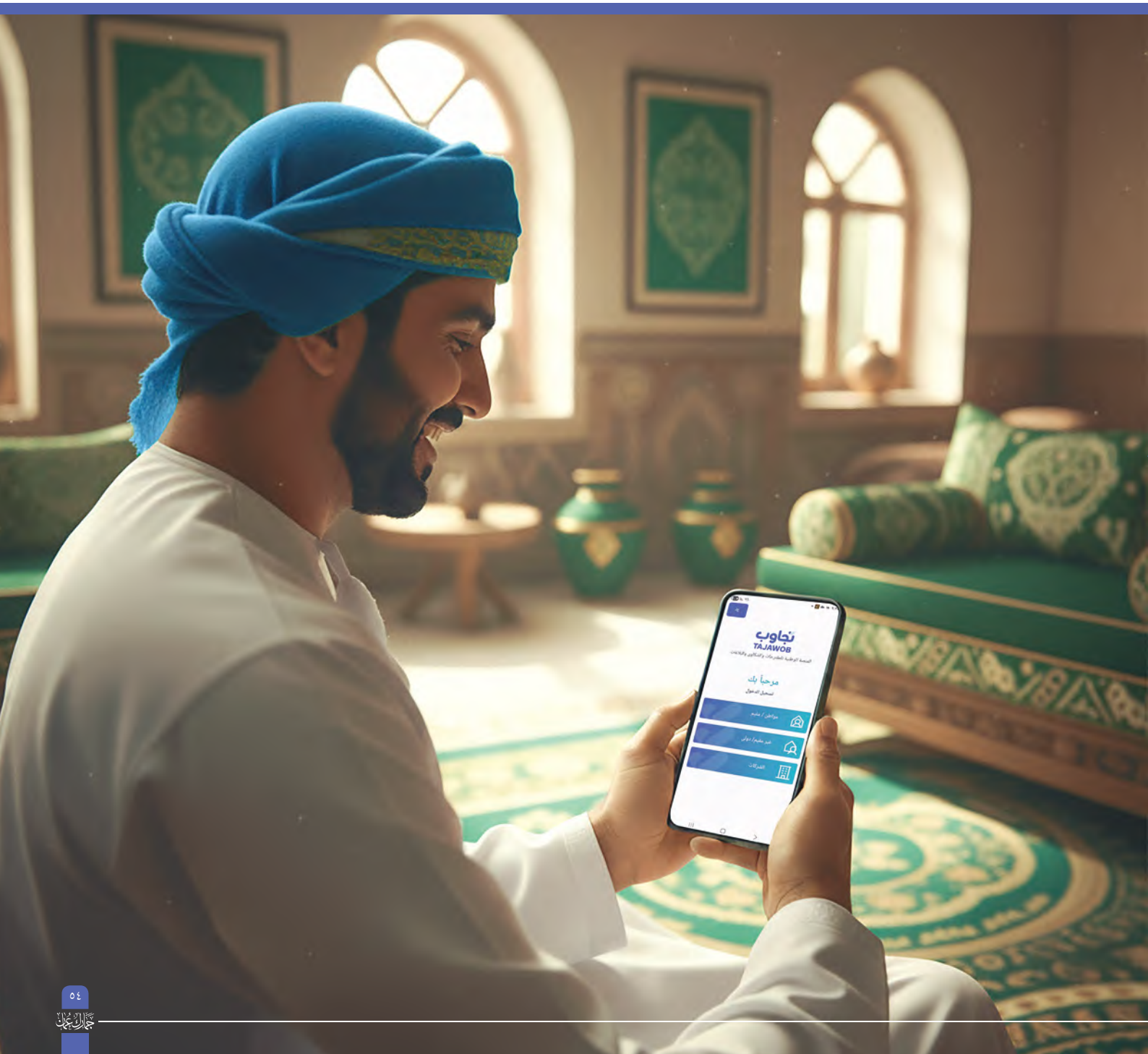

الرائد / سالـم بن صالـح الخيـاري
مساعد مدير مركز التدريب الجمركي

الإغراق وآثاره الإقتصادية

يعد الإغراق التجاري من أخطر الممارسات غير العادلة في التجارة الدولية، إذ تقوم بعض الدول أو الشركات بتصدير منتجات إلى أسواق خارجية بأسعار تقل عن قيمتها الفعلية أو عن أسعارها في بلد المنشأ، بغرض السيطرة على السوق وإقصاء المنافسين المحليين. تؤدي هذه الممارسات إلى إضعاف الصناعات الوطنية وإرباك التوازن الاقتصادي للدول المستوردة، وهو ما استدعى تدخل منظمة التجارة العالمية (WTO) لوضع قواعد واضحة لمواجهتها، تتيح للدول فرض رسوم إغراق تعويضية مؤقتة أو دائمة لضمان بيئة تجارية عادلة وحماية المنتجين المحليين.

دور سلطنة عُمان والجهات المختصة:

تقوم الإدارة العامة للجمارك والجهات الرقابية الأخرى في سلطنة عُمان برصد أي مؤشرات لوجود إغراق في السلع المستوردة، والتحقق من مدى تأثيرها على السوق المحلي. كما تتعاون هذه الجهات مع وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار والهيئات الإقليمية المختصة لاتخاذ الإجراءات المناسبة التي تضمن حماية الصناعات الوطنية واستقرار الأسواق.

يتم فرض رسوم الإغراق في حال ثبوت وجود ممارسات تضر بصناعة محلية أو تهددها، وذلك بعد تحقيق رسمي تقوم به جهة مختصة مثل وزارة التجارة أو اللجنة الدائمة لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية لدول مجلس التعاون الخليجي.

أهداف فرض رسوم الإغراق:

- حماية المنتجين المحليين من المنافسة غير العادلة.
- الحفاظ على الوظائف والصناعات الوطنية.
- ضمان التوازن في السوق المحلي ومنع الاحتكار الخارجي.
- ردع الدول أو الشركات عن استخدام الإغراق كوسيلة للسيطرة على الأسواق.

أسباب فرض رسوم الإغراق في سلطنة عُمان:

أولاً: الأسباب القانونية

١. الالتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية (WTO) التي تكفل حق الدول في اتخاذ تدابير مكافحة الإغراق.

٢. تطبيق اللائحة الخليجية الموحدة لمكافحة الإغراق والدعم والتدابير التعويضية والوقائية الصادرة عن مجلس التعاون الخليجي، والتي تحدد آليات فرض الرسوم عند تحقق شروط معينة.

ثانيًا: الأسباب الاقتصادية

١. وجود حالة إغراق مثبتة لمنتجات تُباع في السوق المحلي بأسعار أقل من قيمتها في بلد المنشأ.

٢. وقوع ضرر أو تهديد بالصناعة الوطنية مثل انخفاض الإنتاج أو الحصة السوقية أو توقف بعض خطوط الإنتاج.

٣. الحفاظ على بيئة تنافسية عادلة توازن بين المنتج المحلي والمستورد.

ثالثًا: الأسباب الاستراتيجية والتنموية

١. حماية الصناعات الناشئة والحساسة من المنافسة غير العادلة.

٢. تعزيز الأمن الصناعي والغذائي ومنع الاعتماد المفرط على الواردات المغرقة في القطاعات الحيوية كالأغذية والأدوية.

٣. تشجيع الاستثمار الصناعي المحلي عبر خلق سوق آمنة ومستقرة للمستثمرين.

تأثير فرض الرسوم في حال عدم وجود حالات إغراق:

أولاً: على المستهلك

- ارتفاع الأسعار نتيجة تحميل الرسوم على السلع المستوردة.
- انخفاض القوة الشرائية وتأثر نمط الاستهلاك، خصوصاً إذا كانت السلع المتأثرة أساسية.

ثانيًا: على الصناعات المحلية

- زيادة تكاليف الإنتاج بسبب ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج المستوردة.
- ضعف الحافز على التطوير إذا فُرضت الرسوم لحماية صناعات غير مهددة فعلياً.
- تشويه المنافسة بإعطاء ميزة غير مبررة للمنتج المحلي.

ثالثًا: على البيئة التجارية والاستثمارية

- تراجع ثقة المستثمرين بسبب التدخلات غير الدقيقة في السوق.
- انخفاض تنوع المنتجات نتيجة انسحاب بعض الموردين الأجانب.
- احتمال نشوء نزاعات تجارية دولية إذا اعتُبرت الرسوم غير مبررة.

الإطار القانوني والتنظيمي في سلطنة عُمان:

تعتمد السلطنة على اللائحة الخليجية الموحدة لمكافحة الإغراق والدعم والتدابير الوقائية التي تنظم إجراءات التحقيق في الشكاوى وفرض الرسوم عند الحاجة.

وتعد الأمانة الفنية لمكافحة الممارسات الضارة في التجارة الدولية التابعة للأمانة العامة لمجلس التعاون الجهة الإقليمية المسؤولة عن تنفيذ التحقيقات، بينما تشارك وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار في المتابعة وتقديم البيانات اللازمة عبر قسم مكافحة الإغراق.

دور الإدارة العامة للجمارك:

تلعب الإدارة العامة للجمارك دوراً محورياً في تنفيذ قرارات مكافحة الإغراق من خلال ما يلي:

١. تنفيذ القرارات الصادرة عن الجهات المختصة:

- تعميم قرارات فرض الرسوم على المنافذ الجمركية.
- إدراج رموز السلع المشمولة بالإغراق في نظام "بيان".
- تحديث قواعد البيانات الجمركية وفق التغييرات المعتمدة.

٢. التحقق من السلع في المنافذ الجمركية:

- مطابقة السلع المستوردة بالسلع الخاضعة للرسوم.
- فحص الوثائق والشهادات للتأكد من المنشأ والسعر الحقيقي.
- التنسيق مع إدارة التعرفة الجمركية عند وجود شكوك.

٣. تحصيل الرسوم المفروضة:

- تطبيق النسب المحددة بدقة وتسجيلها إلكترونياً في النظام الجمركي.

٤. التوعية والرقابة:

- تدريب المفتشين والمخلصين الجمركيين على التعرف على السلع الخاضعة للإغراق.
- نشر التعاميم بالمنافذ لتعزيز الالتزام والرقابة.

يمثل الإغراق تحديًا اقتصاديًا عالميًا يتطلب تعاونًا مؤسسياً وتشريعياً دقيقًا لضمان عدالة التجارة الدولية.

وفي سلطنة عُمان، تسهم الجهات المعنية ـ وفي مقدمتها الإدارة العامة للجمارك ووزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار ـ في حماية السوق الوطني من الممارسات الضارة، مع الحرص على تحقيق التوازن بين حماية المنتج المحلي ومصلحة المستهلك، بما يدعم النمو الصناعي والاستقرار الاقتصادي في البلاد.

النقيب / مكتوم بن راشد الدهماني
رئيس قسم الملكية الفكرية

دور الجمارك في حماية الملكية الفكرية

تُعد الجمارك من أهم الجهات الحكومية المسؤولة عن تنظيم حركة السلع في المنافذ، سواء عند الاستيراد أو التصدير، وتسهم بدور محوري في حماية الاقتصاد الوطني من خلال القوانين واللوائح التي يقوم عليها العمل الجمركي.

ولا يقتصر دور الجمارك على تسهيل عمليات النقل والتبادل التجاري وتوفير بيئة آمنة للتجارة المشروعة عبر الرقابة الدقيقة على السلع، بل يمتد كذلك إلى حماية حقوق الملكية الفكرية للسلع والمنتجات، من خلال ضبط البضائع المقلدة التي تنتهك العلامات التجارية الأصلية ومنع دخولها إلى البلاد.

ويأتي هذا الدور في إطار النهج التطويري الذي تنتهجه الإدارة العامة للجمارك، الهادف إلى تسهيل الإجراءات وتعزيز كفاءة العمل الجمركي. ومن أبرز مبادراتها في هذا الجانب استحداث نظام إلكتروني متكامل يتيح للشركات والمؤسسات تقديم طلبات حماية علاماتها التجارية إلكترونيًا وفق المستندات المطلوبة، مما يعزز سرعة الإنجاز ودقة المتابعة.

مفهوم الملكية الفكرية:

الملكية الفكرية هي نتاج فكر الإنسان من إبداعات فكرية وأعمال ذهنية، وتشمل الاختراعات، والنماذج الصناعية، والعلامات التجارية، والمصنفات الأدبية والفنية مثل الأغاني والكتب والرموز والأسماء. وتُعد هذه الحقوق أحد الركائز الأساسية في دعم الابتكار وضمان العدالة التجارية وتشجيع التنافس الشريف.

المنافسة غير المشروعة:

ظهر مفهوم المنافسة غير المشروعة منذ زمن طويل في إطار حماية حقوق الملكية الفكرية. ولا يمكن حصرها في تعريف واحد شامل، إلا أنه يمكن القول بأنها الممارسات التي تُخلّ بمبدأ الحماية العادلة وتُضعف من العوائد المشروعة للملكية الفكرية. ومن أبرز صورها:

١. اللبس: وهو وجود تشابه أو غموض في العلامات أو البيانات التجارية يجعل المستهلك غير قادر على التمييز بين السلع أو الخدمات أو الشركات من حيث الشكل أو اللون أو الرمز.

٢. التضليل: تقديم بيانات كاذبة أو مضللة حول السلع والمنتجات بقصد خداع المستهلك أو التأثير على قراراته الشرائية.

٣. نزع الثقة من المنافسين: ويقصد به نشر ادعاءات غير صحيحة تهدف إلى تشويه سمعة منتج أو خدمة منافسة، مما يؤثر سلباً على مكانة المشروع أو المؤسسة في السوق.

٤. الكشف عن المعلومات السرية: تُعد الأسرار التجارية من أهم عناصر القوة التنافسية للمؤسسات، وتسريبها دون إذن المالك الحقيقي يُعد انتهاكاً جسيمًا يؤدي إلى منافسة غير مشروعة ويضر بالاقتصاد العادل.

٥. الانتفاع غير المشروع من أعمال الغير: ويقصد به الاستفادة من منتجات أو خدمات الآخرين دون مقابل مادي أو إذن قانوني، بهدف تحقيق مكاسب تجارية على حساب جهود الغير. ويُعد ذلك مخالفة صريحة عندما يتم دون ترخيص أو بعد انقضاء الحماية القانونية بطرق غير مشروعة.

٦. الإعلانات المقارنة: وهي الإعلانات التي يُجري فيها المعلن مقارنة بين منتجاته ومنتجات منافسيه سواء بطريقة إيجابية أو سلبية. وتُعد مشروعة إذا تمت بموضوعية وشفافية، لكنها تُعد منافسة غير مشروعة إذا استُخدمت للإساءة أو التقليل من جودة المنتجات المنافسة.

إن الحديث عن الملكية الفكرية والمنافسة غير المشروعة يؤكد أن الحماية ليست مجرد إجراء قانوني، بل هي ركيزة أساسية لدعم الاقتصاد الوطني وتشجيع التطور وضمان عدالة السوق فحقوق الملكية الفكرية تحمي الإبداع وتحصّن الابتكار من الاستغلال غير المشروع، بينما تسهم مكافحة المنافسة غير المشروعة في ترسيخ قيم النزاهة وتعزيز الثقة بين الأطراف الفاعلة في السوق.

إن الالتزام بالمبادئ القانونية المنظمة للملكية الفكرية لا يحمي أصحاب الحقوق فحسب، بل يعزز ثقة المستهلكين ويخلق بيئة استثمارية جاذبة قائمة على العدالة والشفافية، مما يرسخ أسس التجارة العادلة ويواكب توجهات السلطنة في بناء اقتصاد معرفي مستدام.

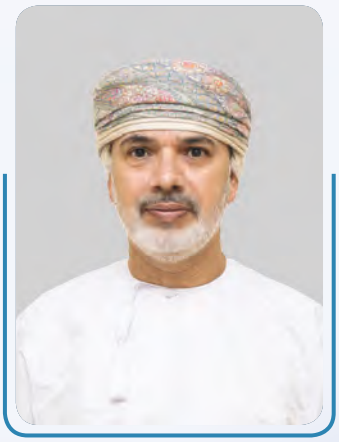

مقدم متقاعد / راشد بن عبدالله المعمري

الإيرادات الجمركية

ودورها في دعم الخزينة العامة

تُعد الإيرادات الجمركية أحد أهم مصادر الدخل العام في العديد من دول العالم، خصوصاً الدول التي تعتمد على التجارة الخارجية بوصفها محركًا رئيسياً للاقتصاد الوطني. إذ تمثل الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على السلع المستوردة والمصدّرة مصدرًا مالياً ثابتاً يسهم في تمويل الموازنة العامة، ويعمل في الوقت ذاته كأداة لحماية الاقتصاد المحلي وتنظيم حركة التجارة.

وفي ظل التحولات الاقتصادية وتسارع العولمة، باتت الإدارة الجمركية تؤدي دوراً مزدوجاً؛ فهي لم تعد جهة لتحصيل الرسوم فقط، بل شريك محوري في تعزيز الأمن الاقتصادي، وتنمية الإيرادات، ورفع التنافسية الوطنية.

مفهوم الإيرادات الجمركية ومكوناتها:

تُعرَّف الإيرادات الجمركية بأنها جميع المبالغ التي تتحصل عليها الدولة عبر إدارات الجمارك مقابل السماح بمرور السلع عبر حدودها. وتشمل ما يلي:

١. الرسوم الجمركية: مبالغ تفرض على السلع المستوردة وفق نسب محددة في التعريفة الجمركية.

٢. الضرائب غير المباشرة: مثل ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية عند الاستيراد.

٣. الرسوم الإدارية ورسوم الخدمات: وتشمل رسوم البيانات الجمركية، والتخزين، والمعاينة، والتصاريح.

٤. الغرامات والمصادرات: الناتجة عن المخالفات الجمركية أو محاولات التهرب.

وتُعد هذه المكونات مجتمعة رافدًا ماليًا مهمًا يسهم في تعزيز التوازن المالي وتمويل الخدمات العامة.

أهمية الإيرادات الجمركية:

تلعب الإيرادات الجمركية دوراً حيوياً في دعم الخزينة العامة للدولة، ويمكن تلخيص أبرز أوجه أهميتها في الآتي:

١. تمويل الموازنة العامة: فهي مورد رئيسي يمكّن الدولة من تنفيذ المشاريع التنموية وتطوير البنية التحتية ودعم الخدمات الاجتماعية.

٢. تحقيق الاستقرار المالي:لأنها تسهم في تقليل العجز المالي والحد من الاعتماد على الديون الخارجية.

٣. تنظيم التجارة وحماية الإنتاج المحلي: عبر فرض رسوم مدروسة لحماية الصناعات الوطنية من المنافسة غير العادلة.

٤. تعزيز الرقابة الاقتصادية: من خلال مكافحة التهريب والغش التجاري وغسل الأموال.

٥. تحفيز الاستثمار المحلي: عبر سياسات جمركية واضحة وعادلة تشجع على التصنيع المحلي وتقليل الاستيراد.

أثر الإيرادات الجمركية على الخزينة العامة:

تشكل الإيرادات الجمركية نسبة معتبرة من الدخل العام، لاسيما في الدول النامية المعتمدة على التجارة الخارجية. ويتجلى أثرها في عدة جوانب، أبرزها:

١. زيادة القدرة التمويلية للدولة: ما يساعد في تغطية النفقات الجارية والرأسمالية دون اللجوء إلى الاقتراض المفرط.

٢. تحقيق الاستدامة المالية: إذ تُعد الجمارك مصدراً أكثر استقراراً مقارنة بالإيرادات النفطية أو الضرائب المباشرة المتقلبة.

٣. تحسين التصنيف الائتماني للدولة: فارتفاع الإيرادات الذاتية يعزز الثقة الدولية في الاقتصاد الوطني.

٤. توسيع نطاق الإنفاق الاجتماعي: من خلال توجيه الفوائض الجمركية لدعم قطاعات التعليم والصحة والخدمات.

٥. دعم السياسات المالية: عبر دور الجمارك في ضبط الواردات وتحقيق توازن الميزان التجاري.

التحديات التي تواجه الإيرادات الجمركية:

رغم أهميتها، تواجه الإيرادات الجمركية مجموعة من التحديات، ومنها:

١. التهرب الجمركي والتجارة غير المشروعة، الأمر الذي يسبب خسائر مالية كبيرة للدولة.

وتبذل الإدارة العامة للجمارك جهوداً بارزة في التصدي لهذه الظواهر عبر التطوير المستمر للكوادر، وتحديث أنظمتها الإلكترونية، وفي مقدمتها نظام بيان الذي يُعد نموذجاً متقدماً للحكومة الإلكترونية، حيث ربط مختلف الجهات ذات العلاقة وسهّل الإجراءات على المستخدمين، وأسهم في رفع كفاءة التحصيل وتيسير الإجراءات.

٢. الاتفاقيات التجارية الدولية، التي تلزم الدول بتخفيض تدريجي للرسوم الجمركية ضمن منظومات اقتصادية مثل منظمة التجارة العالمية.

٣. ضعف الكفاءة الإدارية أو التقنية في بعض المنافذ، مما قد يسبب تأخيرًا أو ضعفًا في التحصيل.

وقد تمكنت الإدارة العامة للجمارك من تجاوز هذه التحديات عبر توحيد الإجراءات وتطوير الأنظمة الإلكترونية ونظام التقييم الجمركي، وربطها بالبنوك للتحصيل والتسوية الآلية بدقة عالية.

٤. التغيرات الاقتصادية العالمية، مثل الأزمات المالية وتراجع حجم الواردات.

٥. متطلبات التحول الرقمي، التي تحتاج إلى تحديث مستمر للأنظمة لضمان الشفافية والدقة في التحصيل.

سبل تعزيز الإيرادات الجمركية:

لتعزيز مساهمة الجمارك في دعم الخزينة العامة، يمكن للدول اعتماد عدد من السياسات والإجراءات، أبرزها:

١. تطوير الأنظمة الإلكترونية الخاصة بالتحصيل والمراقبة الجمركية، وقد قامت شرطة عُمان السلطانية ممثلة في الإدارة العامة للجمارك بإحداث نقلة نوعية عبر تطوير نظام بيان الإلكتروني الذي يهدف إلى:

- تعزيز التنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار من خلال تيسير التجارة.
- الحد من الأنشطة غير المشروعة والغش التجاري والتهريب.
- تطوير القدرات البشرية والمؤسسية وخلق بيئة عمل معرفية متقدمة.
- التحول إلى بيئة عمل رقمية تدعم تبسيط الإجراءات الجمركية.
- رفع كفاءة وفعالية تحصيل الإيرادات.

٢. رفع كفاءة الكوادر الجمركية عبر التدريب المستمر والتأهيل المهني.

٣. تعزيز التعاون الدولي والإقليمي لتبادل المعلومات ومكافحة التهريب والتجارة غير المشروعة.

٤. تحديث التشريعات الجمركية بما يتوافق مع التطورات الاقتصادية والإقليمية والدولية.

٥. تحفيز الاستثمار الصناعي المحلي لزيادة الصادرات وتقليل الاعتماد على الواردات.

تُعد الإيرادات الجمركية ركيزة أساسية في دعم الخزينة العامة للدولة، فهي ليست مجرد أداة لتحصيل الأموال، بل عنصر رئيسي في تحقيق الأمن الاقتصادي والتنمية المستدامة. ومع التسارع الذي تشهده حركة التجارة العالمية، تتأكد الحاجة إلى تطوير المنظومة الجمركية بما يضمن استدامة الإيرادات وتعزيز الدور الاقتصادي للدولة في مواجهة التحديات المالية المستقبلية.

العقيـد / جمعة بن ثانـي الشيـادي
مساعد قائد شرطة محافظة مسندم

التخليص المسبق

ودوره في تسريع حركة التبادل التجاري

تمثل خدمة التخليص المسبق أحد أهم المبادرات النوعية التي تبنتها الإدارة العامة للجمارك في إطار جهودها لتعزيز كفاءة سلسلة الإمداد وتسهيل حركة التجارة عبر مختلف المنافذ الجمركية، وتعد هذه الخدمة تجسيداً لرؤية استراتيجية ترتكز على تسريع الإجراءات وتقليل زمن الإفراج عن البضائع، من خلال السماح باستكمال معظم معاملات التخليص قبل وصول الشحنات فعلياً إلى الموانئ أو المنافذ الحدودية، وقد أسهم هذا التوجه في إحداث نقلة واضحة في بيئة العمل الجمركي، حيث مكّن المستوردين والمخلصين من إتمام الفحص المستندي والحصول على الموافقات المسبقة خلال فترة زمنية قصيرة، مما أدى إلى تسريع إجراءات الاستلام وتحسين مستوى الجاهزية عند وصول الشحنات.

واستفاد المجتمع التجاري من المزايا الكبيرة التي يحققها التخليص المسبق، بما في ذلك خفض تكاليف التخزين والمناولة، وتقليل الازدحام في الساحات الجمركية، ورفع دقة التخطيط اللوجستي، إضافة إلى

تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات التجارية من خلال توفير بيئة استيراد وتصدير أكثر سلاسة ومرونة. كما يعزز هذا النظام تكامل الأنظمة الرقمية التي طورتها الجمارك خلال السنوات الأخيرة، بما فيها نظام «بيان» الذي يمثل العمود الفقري للعمل الجمركي الإلكتروني في سلطنة عمان، حيث أسهم التكامل بين الأنظمة في دقة التقييم وإدارة المخاطر والحد من الممارسات غير المشروعة دون التأثير على انسيابية حركة التجارة.

وقد أثبت التخليص المسبق قدرته على رفع مستوى الكفاءة التشغيلية في المنافذ، خصوصاً المطار الذي يشهد تدفق سريع للبضائع السريعة، ففي العديد من الحالات، باتت الشحنات تُخَلَّص وهي في الجو قبل وصولها بساعات، ما يتيح تنفيذ الإجراءات النهائية فور هبوط الطائرة، ويقلل زمن الإفراج إلى الحد الأدنى، ويعكس ذلك مستوى الجاهزية التقنية والتنظيمية التي وصلت إليها الجمارك العمانية، والتي باتت اليوم نموذجاً في تسخير التقنيات الحديثة لخدمة قطاع الأعمال ودعم الاقتصاد الوطني.

التخليص المسبق خطوة مهمة في مسار التحول الرقمي الشامل للإدارة العامة للجمارك، وهو تحول لم يعد يقتصر على تسريع الإجراءات فحسب، بل يشمل إعادة صياغة منظومة العمل الجمركي بما يضمن كفاءة أعلى، وجودة أكبر، وبيئة تجارية أكثر جذباً للاستثمار، مستفيدين من الخبرات المتراكمة والشراكات القائمة مع المؤسسات الحكومية والخاصة والهيئات الدولية ذات الصلة. ويمضي هذا البرنامج ليكون ركيزة أساسية في دعم توجهات سلطنة عُمان نحو بناء قطاع لوجستي متطور قادر على المنافسة إقليمياً وعالمياً، وتحقيق قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد الوطني.

الملازم أول / داؤود بن سليمان الربخي
مكتب المدير العام

الجمارك ورؤية عُمان ٢٠٤٠

نحو منظومة جُمركية متكاملة

تُمثل رؤية عُمان ٢٠٤٠ خارطة طريق طموحة تهدف إلى بناء اقتصاد وطني متنوع ومستدام، حيث يقوم على الابتكار والمعرفة، ويرتكز على الإنسان باعتباره المحرك الأساسي للتنمية. ومن بين المؤسسات الحيوية التي تقوم بدور محوري في تحقيق هذه الرؤية شرطة عمان السلطانية ممثلة في الإدارة العامة للجمارك، بما تؤديه من وظائف استراتيجية تسهم في دعم النمو الاقتصادي وتسهيل حركة التجارة والاستثمار.

تُعد الإدارة العامة للجمارك البوابة الأولى لحماية الاقتصاد الوطني وتنظيم تدفق السلع والبضائع عبر المنافذ البرية والبحرية والجوية. ومع تطور دورها من جهة رقابية إلى شريك اقتصادي يسهم بفاعلية في تحقيق أهداف رؤية عُمان ٢٠٤٠ من خلال:

- تسهيل التجارة الدولية وتبسيط الإجراءات الجمركية بما يضمن سرعة انسياب البضائع وتقليل زمن الإفراج.
- التحول الرقمي في الخدمات الجمركية بما يواكب التوجهات العالمية ويحقق الكفاءة والشفافية.

وفي إطار رؤية عُمان ٢٠٤٠ التي تركز على التحول الرقمي الشامل، عملت الإدارة العامة للجمارك على تطوير منظومتها الإلكترونية عبر النافذة الإلكترونية الواحدة (بيان)، التي تُعد نقلة نوعية في إجراءات التخليص الجمركي وسرعة إصدار التراخيص والتصاريح، حيث ساهم هذا النظام في تقليص الوقت والجهد في إنهاء المعاملات الجمركية وربط الجهات الحكومية ذات العلاقة لتبادل البيانات إلكترونيا وتعزيز الشفافية والحد من الإجراءات الورقية التقليدية.

كما تم إدخال أنظمة التحليل الذكي للمخاطر والفحص بالأشعة

المتطورة، والتقييم الجمركي الإلكتروني، ما عزز من كفاءة العمل الجمركي وساهم في تحقيق هدف الرؤية ببناء حكومة رقمية عالية الكفاءة.

ويرتبط عمل الجمارك ارتباطاً وثيقاً بمحور الاقتصاد المنتج والمتنوع في رؤية ٢٠٤٠، إذ تُعد حلقة أساسية ضمن استراتيجية عُمان اللوجستية لعام ٢٠٤٠ والتي تهدف إلى جعل السلطنة مركزًا لوجستيًا إقليميًا.

ومن خلال تطوير المنافذ وتطبيق أنظمة رقابة متقدمة، ساهمت الجمارك في تعزيز تنافسية الموانئ والمطارات والمنافذ البرية وتسهيل حركة البضائع ضمن المبادرات الإقليمية للتجارة البينية ورفع مستوى الجاهزية الأمنية والرقابية مع الحفاظ على انسيابية الحركة التجارية.

وتؤكد رؤية عُمان ٢٠٤٠ على أهمية تمكين الموارد البشرية وبناء قدرات وطنية عالية الكفاءة، وفي هذا الإطار، تولي الإدارة العامة للجمارك اهتمامًا متزايدًا بالتدريب والتأهيل من خلال برامج تطويرية متخصصة، وشراكات مع المنظمات الدولية مثل منظمة الجمارك العالمية (WCO)، بهدف نقل المعرفة وتبني أفضل الممارسات الدولية في مجالات التفتيش، وإدارة المخاطر، والتجارة الإلكترونية.

إلى جانب دورها الاقتصادي، تسهم الإدارة العامة للجمارك في تحقيق البعد الاجتماعي للرؤية عبر حماية المستهلك والمجتمع من السلع المقلدة والمخالفة، ومكافحة التهريب والأنشطة غير المشروعة، مما يعزز الأمن الوطني ويحافظ على سلامة الأفراد والبيئة.

إن الإدارة العامة للجمارك، بما أحرزته من تطور مؤسسي ورقمي وتنظيمي، تُجسّد اليوم نموذجاً رائداً في دعم مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠، فهي لا تُعد جهة رقابية فحسب، بل شريكًا استراتيجيًا في بناء اقتصاد وطني متنوع ومستدام، يسهم في نهضة الوطن وتحقيق تطلعات القيادة الرشيدة نحو مستقبل واعد ومزدهر.

وتواصل الإدارة العامة للجمارك مسيرتها الطموحة من خلال تبنّي أحدث التقنيات، وتنمية الكفاءات الوطنية، وتعزيز الشراكات المحلية والدولية، بما يضمن استمرار مسيرة التميز والإسهام الفاعل في منظومة التنمية والتكامل الوطني.

لقاء مع
عماد بن طالب بن حسين العجمي
مدير عام العلاقات الاقتصادية الخارجية ـ وزارة الإقتصاد

الجمارك شريك محوري في تعزيز التنافسية وجذب الاستثمارات

التكامل والتحول الرقمي...ركائز لتحسين بيئة الأعمال والتجارة الدولية

العلاقات الاقتصادية الخارجية..محرك استراتيجي لمستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠

الفاضل / عماد بن طالب بن حسين العجمي
مدير عام العلاقات الاقتصادية الخارجية ـ وزارة الإقتصاد

حاوره: الرائد/ ناصر الخاطري

بدايةً، حدثونا عن مسيرتكم المهنية وأبرز المحطات التي أسهمت في تشكيل تجربتكم في العمل الاقتصادي والعلاقات الخارجية؟

بدأت مسيرتي المهنية في العمل الحكومي من خلال الانخراط في الملفات المرتبطة بالشأن الاقتصادي والتعاون الدولي، وقد تنقلت بين مهام فنية وقيادية، ما أتاح لي فهماً مبكراً لارتباط السياسات الاقتصادية بالعلاقات الخارجية.

ومن أبرز المحطات التي كان لها أثر في تشكيل تجربتي العملية مشاركتي في عدد من اللجان المشتركة والاجتماعات الإقليمية والدولية، إضافةً إلى المفاوضات المتعلقة بالاتفاقيات ومذكرات التفاهم الاقتصادية، وتمثيل سلطنة عُمان في المحافل الإقليمية والدولية. وقد أسهمت هذه المحطات في صقل خبرتي وتعزيز رؤيتي الشاملة للاقتصاد الوطني في سياقه الإقليمي والعالمي.

كما أتاحت لي هذه التجارب التواصل والتفاعل المباشر مع مختلف المؤسسات الحكومية والخاصة والمنظمات الدولية، الأمر الذي أسهم في تعميق خبرتي في إدارة الملفات الاقتصادية الخارجية.

كيف تقيّمون دور العلاقات الخارجية بوزارة الاقتصاد في دعم التوجهات الاقتصادية لسلطنة عُمان؟

تؤدي العلاقات الخارجية دوراً محورياً في ترجمة التوجهات الاقتصادية إلى شراكات واقعية، من خلال تعزيز الحضور الفاعل في المحافل الإقليمية والدولية، وبناء شراكات استراتيجية تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبما يخدم مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠.

ويرتكز هذا الدور على تعزيز التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة، ومواءمة التعاون الاقتصادي الخارجي مع الأولويات الوطنية، ولا سيما تلك المرتبطة بالتنويع الاقتصادي، وتشجيع وجذب الاستثمارات، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات الدولية.

كما تسهم العلاقات الخارجية، بالتنسيق مع الجهات المعنية داخلياً وخارجياً، في تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات الإقليمية والدولية، وتعزيز مكانة سلطنة عُمان كشريك اقتصادي إقليمياً وعالمياً.

من واقع خبرتكم، ما أبرز المهارات القيادية المطلوبة للعمل في مجال العلاقات الخارجية الاقتصادية؟

يتطلب العمل في مجال العلاقات الاقتصادية الخارجية حزمةً متكاملة من المهارات القيادية، في مقدمتها الرؤية الاستراتيجية، وفهم المتغيرات الاقتصادية الدولية، والقدرة على التفاوض وصنع التوافقات، نظراً لطبيعة العمل القائمة على الحوار والتفاوض.

كما تُعد مهارات التواصل الفعّال وبناء العلاقات من الركائز الأساسية، إلى جانب القدرة على اتخاذ القرار المبني على التحليل والمعرفة بالسياقات الدولية.

ولا يقل أهمية عن ذلك العمل بروح الفريق والشراكة المؤسسية، وتطوير الكفاءات الوطنية، والالتزام بالمهنية، إضافةً إلى القدرة على التعامل مع المتغيرات الاقتصادية العالمية.

كيف ينعكس شغفكم بالعمل الاقتصادي والعلاقات الخارجية على حياتكم الشخصية، وما الذي تحرصون عليه بعيداً عن أجواء العمل الرسمي؟

يعزز هذا الشغف لديّ حب الاطلاع والتعلّم المستمر، سواء في القضايا الاقتصادية الدولية أو في التعرف على الثقافات المختلفة والاطلاع على التجارب الدولية الناجحة.

وبعيداً عن أجواء العمل الرسمي، أحرص على تحقيق التوازن بين الحياة المهنية والشخصية من خلال قضاء الوقت مع الأسرة، وممارسة أنشطة تسهم في الاسترخاء وتجديد الطاقة الذهنية.

وأؤمن بأن هذا التوازن ينعكس إيجاباً على صفاء الذهن، ويدعم اتخاذ قرارات أكثر فاعلية في العمل.

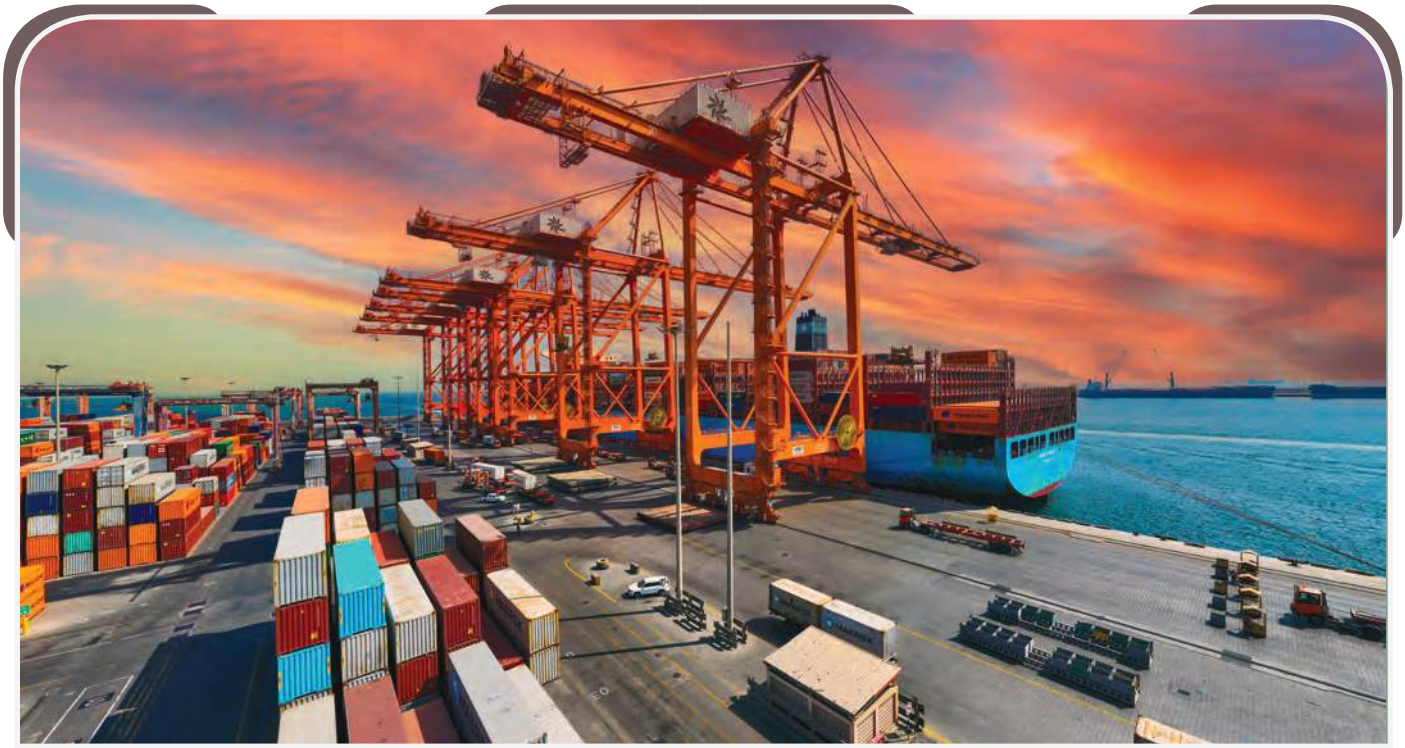

كيف تنظرون إلى دور الجمارك كعنصر محوري في تعزيز التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات؟

تُعد الجمارك عنصراً رئيسياً في المنظومة الاقتصادية، وشريكاً أساسياً في العلاقات الاقتصادية والتجارية، لما لها من دور مباشر في تسهيل حركة التجارة، وتعزيز كفاءة سلاسل الإمداد، ورفع مستوى ثقة المستثمرين من خلال إجراءات واضحة وشفافة، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على تنافسية سلطنة عُمان.

كما تلعب الجمارك دوراً مهماً في حماية الاقتصاد الوطني، وضمان الامتثال للأنظمة والمعايير الدولية، ومكافحة الممارسات غير المشروعة. وفي هذا الإطار، يسهم التكامل بين الجمارك والجهات الأخرى في تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية وجذب الاستثمارات النوعية.

إلى أي مدى تسهم الإجراءات الجمركية الحديثة وتسهيل التجارة في تحسين بيئة الأعمال؟

تسهم الإجراءات الجمركية الحديثة بشكل كبير في تحسين بيئة الأعمال، حيث إن تبسيط الإجراءات، وتسريع عمليات التخليص الجمركي، واعتماد الأنظمة الرقمية والنافذة الواحدة، كلها عوامل تؤدي إلى تقليل الزمن والتكلفة على المستثمرين والمصدرين والتجار، ما يجعل بيئة الأعمال أكثر جاذبية، ويعزز موقع سلطنة عُمان كمركز لوجستي إقليمي.

كما أن مواءمة الإجراءات الجمركية مع المعايير والاتفاقيات الدولية، وتطبيق أفضل الممارسات، يسهمان في تعزيز الشفافية والحوكمة.

كيف تقيّمون مستوى التنسيق والتكامل القائم بين وزارة الاقتصاد والإدارة العامة للجمارك؟

هناك مستوى متقدم من التنسيق والتكامل، يقوم على تبادل البيانات، وتوحيد الرؤى، والعمل المشترك على تطوير السياسات والإجراءات، بما يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية الوطنية بكفاءة.

ويتميز هذا التنسيق بدرجة عالية من التعاون المؤسسي القائم على الشراكة وتكامل الأدوار، كما يسهم هذا التكامل في ضمان انسجام الإجراءات الجمركية مع الخطط والبرامج الاقتصادية.

ما أهمية هذا التكامل في دعم مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠؟

يمثل هذا التكامل ركيزةً أساسية في دعم مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠، لا سيما في ما يتعلق ببناء اقتصاد متنوع وتنافسي ومندمج في الاقتصاد العالمي.

كما يسهم في تسريع تحقيق مستهدفات الرؤية، خصوصًا في مجالات التنويع الاقتصادي، وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز التنافسية، وجعل سلطنة عُمان منصة جاذبة للاستثمار والتجارة.

ومن هذا المنطلق، فإن تعزيز التكامل المؤسسي بين الجهات الاقتصادية والتنفيذية، وفي مقدمتها الجمارك، يُعد عاملًا حاسمًا في ترجمة مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠ إلى نتائج ملموسة ومستدامة.

ما الدور الذي تؤديه الجمارك في الوفاء بالاتفاقيات التجارية والاقتصادية الإقليمية والدولية؟

تلعب الجمارك دوراً محورياً في تنفيذ الالتزامات المترتبة على الاتفاقيات التجارية والاقتصادية الإقليمية والدولية، من خلال تطبيق قواعد المنشأ، وتسهيل النفاذ إلى الأسواق، وضمان الامتثال للمعايير الدولية، بما يعزز مصداقية سلطنة عُمان كشريك اقتصادي موثوق.

كما تسهم الجمارك في متابعة تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالاتفاقيات الاقتصادية، وتقديم البيانات والمعلومات اللازمة للجهات المعنية، بما يعزز قدرة سلطنة عُمان على الاستفادة من المزايا التي توفرها هذه الاتفاقيات.

ما رسالتكم للشباب العُماني حول دورهم في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة؟

أدعو الشباب العُماني إلى الإسهام في القطاعات الاقتصادية المتنوعة، والمشاركة الفاعلة في البرامج والمشاريع الوطنية، وأشجعهم على تطوير مهاراتهم والانخراط الإيجابي في مسيرة التنمية.

كما أحثهم على الاستفادة من الفرص المحلية والدولية، مع الالتزام بالقيم المهنية والأخلاقية، فالشباب هم الركيزة الأساسية لتحقيق اقتصاد متنوع ومستدام، ويُعد طموحهم وابتكارهم عنصرين حاسمين في بناء مستقبل عُمان.

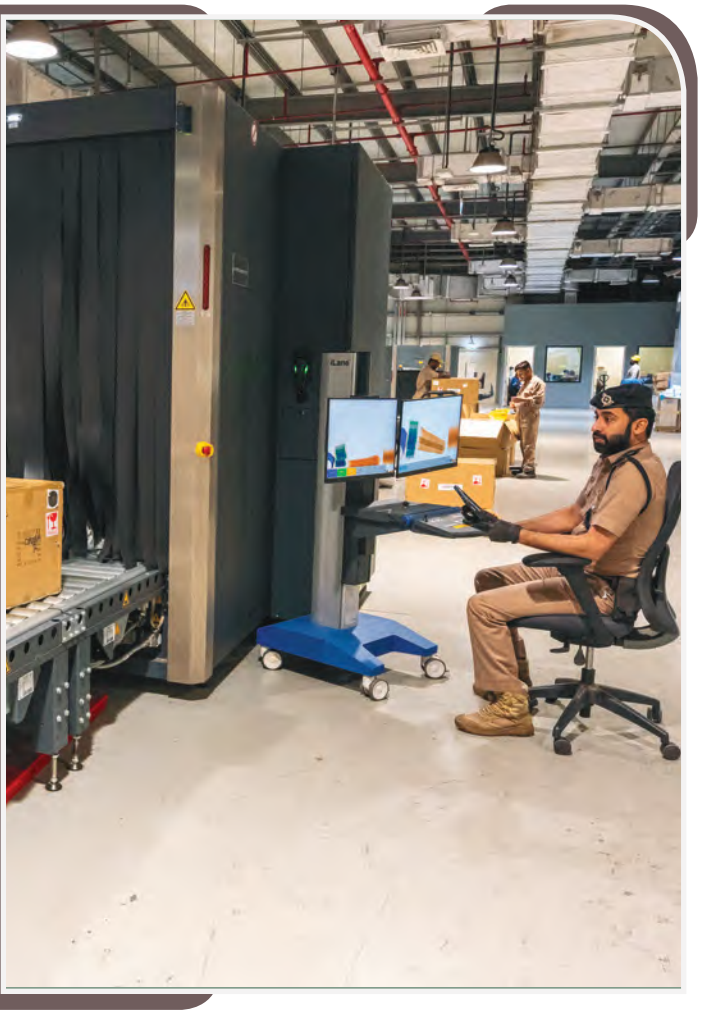

الرائد / ناصر بن سالم البريكي
مساعد مدير جمارك الربع الخالي

الجمارك الخضراء ..
ممارسات مسؤولة لمستقبلٍ مستدام

في ظل التحديات البيئية المتزايدة التي تواجه كوكبنا من تغير المناخ ، واستنزاف الموارد الطبيعية، والتلوث بأنواعه ، أصبح السعي نحو الاستدامة ضرورة ملحة لا رفاهية ، هذا التوجه العالمي نحو الاقتصاد الأخضر لم يعد حكراً على قطاعات معينة ، بل امتد ليشمل جميع جوانب الحياة الاقتصادية والتجارية ، بما في ذلك قطاع الجمارك ، وظهر مفهوم الجمارك الخضراء كركيزة أساسية في بناء نظام تجاري عالمي أكثر مسؤولية بيئية، يسهم في حماية الكوكب ويُعزز من النمو الاقتصادي المستدام . فما هي الجمارك الخضراء؟ وما هي التحديات وأهميتها في عالم اليوم؟ وكيف يمكن تطبيقها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

مفهوم الجمارك الخضراء :

تُعَّرف الجمارك الخضراء بأنها مجموعة الإجراءات والسياسات والممارسات الجمركية التي تهدف إلى تسهيل التجارة القانونية في المنتجات والخدمات المستدامة بيئياً ، وفي الوقت نفسه مكافحة التجارة غير المشروعة في المواد الضارة والمهددة للبيئة، ويتجاوز دور الجمارك التقليدي في تحصيل الرسوم وحماية الحدود ليشمل بعداً بيئياً حيوياً، إنها تمثل نقطة التوازن بين متطلبات التجارة الدولية وحماية البيئة .

أهمية الجمارك الخضراء :

تُمثل الجمارك الخضراء مفهوماً حيوياً ومتناميا يهدف إلى دمج الاعتبارات البيئية ضمن العمليات الجمركية التقليدية ، ولم تعد الجمارك الخضراء مجرد مفهوم نظري، بل أصبحت ضرورة ملحة لأسباب متعددة تجعلها بالغة الأهمية على مستويات بيئية واقتصادية واجتماعية ومنها :

- حماية البيئة والموارد الطبيعية ، ومكافحة التجارة غير المشروعة في المواد الضارة والتي تعد الجمارك خط الدفاع الأول ضد تهريب المواد المستنفدة للأوزون، والنفايات الخطرة ، والأنواع المهددة بالانقراض مثل (العاج والأخشاب النادرة) والسلع المقلدة .
- تعزيز سمعة الدول والتزاماتها الدولية ، مما يجذب الاستثمارات الخضراء .

- خلق فرص اقتصادية جديدة من خلال تسهيل التجارة في السلع والخدمات الخضراء .
- تنظيم مكافحة الجريمة التي غالباً ما تكون التجارة غير المشروعة في المنتجات البيئية المرتبطة بشبكات منظمات إجرامية.
- حماية صحة الإنسان من النفايات الخطرة ، والمواد الكيميائية السامة، والمواد الإشعاعية .
- تحفيز الابتكار والتحول التكنولوجي من خلال استخدام تقنيات متطورة للرقابة الجمركية الدقيقة .

التحديات التي تواجه تطبيق الجمارك الخضراء :

إن الجمارك الخضراء تعد خطوة حاسمة نحو مستقبل أكثر إستدامة، إلا أن طريق تطبيقها مليء بالعقبات والتحديات ، ومن أبرزها:

- نقص الوعي والخبرة الكافية في معرفة بعض السلع والمواد الخطرة والمهددة للبنية .
- نقص الموارد ومعدات أجهزة الكشف التي تكشف عن السلع البيئية غير المشروعة والمواد الخطرة، بالإضافة إلى قواعد بيانات شاملة للمعلومات والتحليلات الإستخباراتية .
- نقص تبادل المعلومات مع الوكالات البيئية والمنظمات الدولية ، مما يصعب تتبع مصدر السلع والتأكد من امتثالها للمعايير البيئية .
- تطور أساليب التهريب ، مما يتطلب يقظة وتحديثًا مستمرين .
- تختلف التشريعات والقوانين البيئية والجمركية من دولة لأخرى ، وغياب التشريعات التي تجرم الاتجار غير المشروع بالمواد الخطرة .
- تواجه إدارات الجمارك ضغوطا إقتصادية تدفعها إلى التركيز على تسهيل التجارة لتحقيق الإيرادات ، مما قد يأتي على حساب الأولويات البيئية .

تطبيق الجمارك الخضراء على أرض الواقع :

تهدف الجمارك الخضراء إلى تسهيل التجارة في السلع الصديقة للبيئة ، ومكافحة التجارة غير المشروعة في السلع الضارة بالبيئة ، ومن بين هذه الإجراءات التي تضمن تطبيق الجمارك الخضراء تقليل البصمة البيئية مثل انبعاث ثاني أكسيد الكربون واستهلاك الطاقة في المباني الجمركية وإستبدالها بالطاقه المتجددة، وترشيد في استخدام المياه واستبدال المركبات الجمركية التي تعمل بالوقود بالنقل المستدام من خلال السيارات الكهربائية وإيجاد طرق للتخلص من كميات المواد المصادرة من العمليات التهريب الجمركي، بحيث لا تشكل خطر للبيئة والعمل على إعادة التدوير داخل الجمارك، مثل تدوير الاوراق، والمواد البلاستيكيه، السيلات الجمركيه المستخدمة بأنواعها، والقابله للتدوير وتسهيل التجارة الخضراء وفق الضوابط المعتمدة والوقت المستغرق لتخليص السلع البيئية بأنواعها والتعاون مع الوكالات البيئية لضمان الامتثال والتقيد للاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف ومكافحة التجارة غير المشروعة في السلع البيئية والتوعية والتدريب للموظفين وكيفية التعامل مع المواد الخطرة وحضور الدعم الإعلامي حول الجمارك الخضراء، ونشر التوعية الثقافية لدى جميع موظفي الجمارك ، وعمل محاضرات وورش تدريبية وعملية متخصصة لهذا المجال .

مستقبل الجمارك الخضراء :

لتحقيق أقصى استفادة من إمكانات الجمارك الخضراء، يجب إتخاذ مجموعة من الإجراءات والخطوات المستقبلية أبرزها تطوير التشريعات والقوانين الوطنية الإستثمار في بناء القدرات البشرية والتكنولوجية وتعزيز التعاون متعدد الأطراف، وذلك لتقوية الروابط بين إدارات الجمارك والوكالات البيئية وتطوير حوافز واضحة للتجارة الخضراء، وتقديم إعفاءات ضريبية وجمركية وتعميم الممارسات المستدامة داخل إدارات الجمارك نفسها بأن تكون الجمارك قدوة في تبني ممارسات صديقة للبيئة في عملياتها اليومية، مما يسهم في انتشارها بين الجهات الحكومية الأخرى و زيادة الوعي العام بأهمية الجمارك الخضراء، من خلال الندوات وحلقات العمل و وضع مؤشرات أداء رئيسية قابلة لقياس فعالية تدابير الجمارك الخضراء ، وأثرها على البيئة والإقتصاد .

إن الجمارك الخضراء تمثل نموذجاً متطوراً للجمارك الحديثة التي لا تقتصر وظيفتها على جمع الإيرادات وحماية الحدود، بل تتجاوز ذلك لتصبح شريكا أساسيًا في جهود حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، إنها ليست مجرد إضافة إلى المهام الجمركية التقليدية، بل هي تحول جوهري في الفلسفة الجمركية ، يعكس الوعي المتزايد بالترابط بين التجارة والبيئة .

الرائد / ثريا بنت أحمد الكلبانية
رئيس قسم الصحافة والنشر
إدارة العلاقات والإعلام الأمني

المرأة العُمانية في الجمارك

دور محوري في تعزيز الأمن وتنمية الاقتصاد

منذ بزوغ فجر النهضة العُمانية الحديثة عام ١٩٧٠م، والمرأة العُمانية تسير بخطًى واثقة على درب المشاركة الوطنية في مختلف مجالات العمل والتنمية، مؤمنةً بأن بناء الوطن مسؤولية يتقاسمها الجميع دون تمييز، وقد أرسى المغفور له بإذن الله السلطان قابوس بن سعيد - طيّب الله ثراه - هذا النهج منذ البدايات الأولى للنهضة، مؤكداً أنّ المرأة شريك أساس في التنمية، وأن تمكينها لا ينفصل عن مشروع الدولة الحديثة، ليواصل حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم - حفظه الله ورعاه - هذا النهج بوعي عميق ينسجم مع تطلعات رؤية عُمان ٢٠٤٠، التي جعلت من تمكين المرأة وتمتين دورها في سوق العمل أحد مرتكزات التنمية المستدامة.

وفي ظل هذا التوجّه الوطني، برزت المرأة العُمانية في مواقع متعددة، من التعليم والصحة إلى الاقتصاد والأمن، فكانت حاضرة في الوزارات والمؤسسات العسكرية والأمنية، وفي الصفوف الأولى من ميادين العمل الوطني، ومن بين هذه المؤسسات؛ برزت الإدارة العامة للجمارك كإحدى الجهات التي أدركت مبكرًا أهمية إشراك المرأة في منظومتها، لما يتطلبه العمل الجمركي من مزيجٍ بين الحسّ الأمني والقدرة التحليلية والانضباط الإداري.

فالعمل الجمركي لا يقتصر على مراقبة البضائع أو ضبط الحدود فحسب، بل يمتدّ إلى حماية الاقتصاد الوطني ، وضمان انسياب التجارة وفق المعايير الدولية، ومواكبة التحوّل الرقمي في إدارة العمليات الجمركية، وهذه الأدوار المعقّدة تطلبت كفاءات بشرية تتمتع بالعلم والمهارة والمسؤولية، وقد أثبتت المرأة العُمانية جدارتها في الاضطلاع بها جنبًا إلى جنب مع الرجل، في الميدان والمكتب على حدٍّ سواء.
ولذلك شكّلت الإدارة العامة للجمارك نموذجًا وطنيًا يُحتذى في مجال

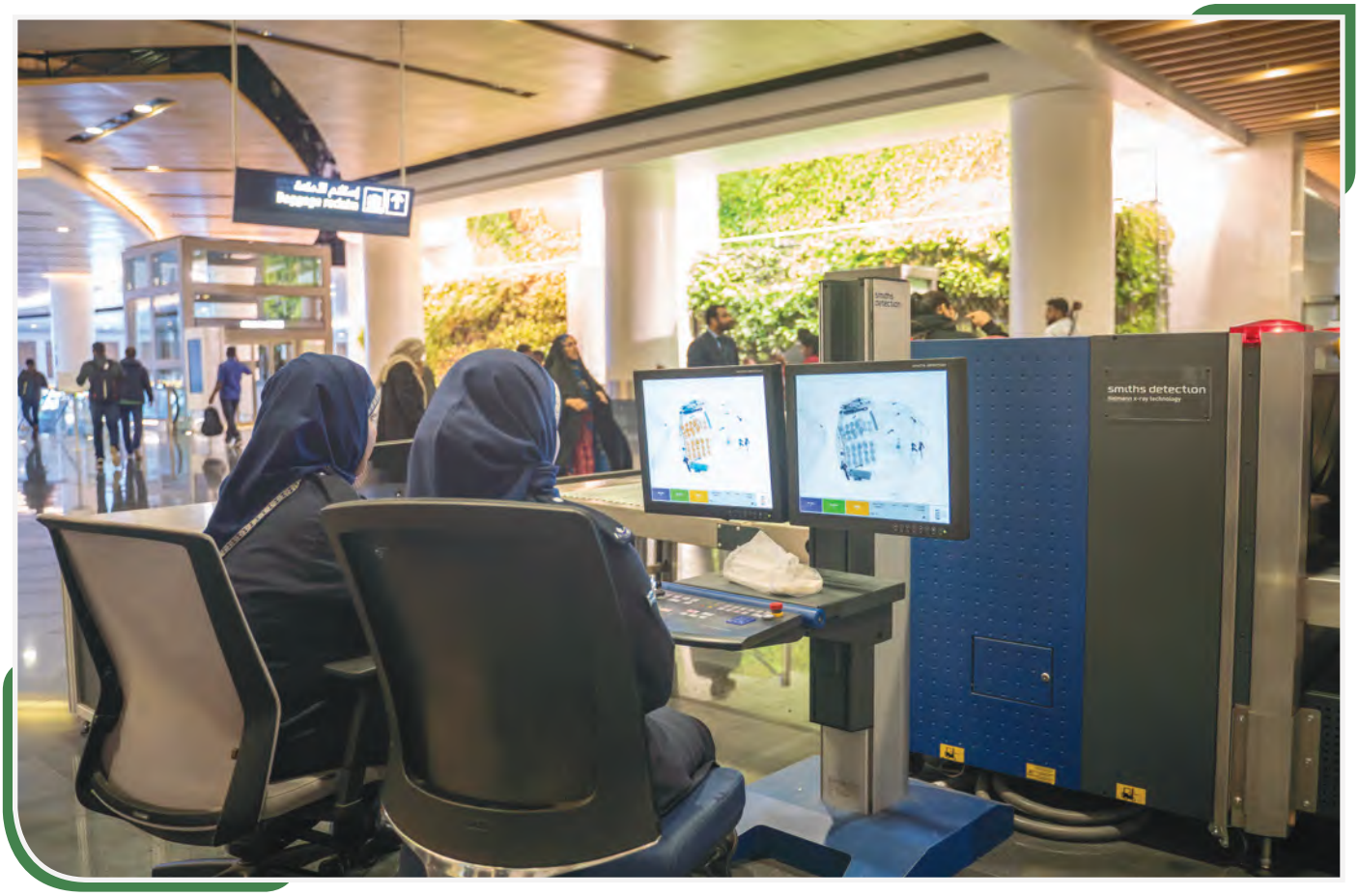

التمكين المؤسسي المتكامل، من خلال استقطاب الكوادر النسائية، وتأهيلها عبر برامج تدريبية تخصصية في مجالات التفتيش الميداني، ونظام بيان الإلكتروني، وإدارة المخاطر، والتدقيق الجمركي، وغيرها من التخصصات الدقيقة، وقد مكّن هذا النهج المرأة من أن تكون عنصرًا فاعلا في تعزيز الأمن الوطني وحماية الاقتصاد المحلي، وأن تقدم نموذجاً مشرفاً يعكس التطور الذي بلغته المرأة العُمانية في مؤسسات الدولة الحديثة.

التمكين المؤسسي والتكامل المهني:

يمثّل حضور المرأة العُمانية في قطاع الجمارك إحدى الثمار الملموسة لسياسات التمكين الوطني التي تبنّتها الدولة خلال العقود الخمسة الماضية، والتي أكّدت أن الكفاءة هي المعيار الأسمى في تولي المسؤوليات، دون النظر إلى النوع الاجتماعي. وانطلاقًا من هذا المبدأ، حرصت الإدارة العامة للجمارك على ترسيخ بيئة عمل تقوم على المساواة وتكافؤ الفرص، وتمكّن المرأة من أداء مهامها باحترافية في جميع المستويات الوظيفية، بدءًا من العمل الميداني في المنافذ الحدودية، وصولًا إلى المواقع الإدارية والإشرافية.

لقد جاء هذا التمكين عبر منظومة مؤسسية متكاملة تشمل التدريب، والتأهيل، والتطوير المهني، وتوفير بيئة داعمة تشجّع على الإبداع والانضباط في آنٍ واحد؛ فتمّ تأهيل الكوادر النسائية في مختلف التخصصات الجمركية عبر برامج محلية ودولية، مكّنت المرأة من الإلمام بالتشريعات والاتفاقيات الجمركية، واكتساب المهارات التقنية الحديثة التي يتطلبها العمل اليومي في بيئة تتطور باستمرار.

وفي هذا الإطار، أثبتت المرأة الجمركية قدرتها على التعامل مع المهام الميدانية الصعبة كالقيام بأعمال التفتيش في المنافذ الحدودية والمطارات، والتعامل مع مختلف أنواع البضائع والمسافرين بحسٍّ أمني عالٍ وسلوك مهني رصين، كما أدّت دورًا بارزًا في تشغيل وإدارة نظام "بيان" الإلكتروني، الذي يُعدّ المنصة الأساسية لإدارة البيانات الجمركية ومعالجة الإجراءات وفق المعايير الرقمية الحديثة، مما يعكس قدرتها على التكيّف مع التحول التقني وامتلاك مهارات التحليل والمتابعة الإلكترونية بكفاءة عالية.

ولم يتوقف حضورها عند الجانب الميداني أو التقني، بل امتدّ إلى مجالات ذات طابع استراتيجي مثل إدارة المخاطر الجمركية، حيث تشارك في تحليل المؤشرات وتقييم الشحنات وتحديد مستويات الخطورة، بما يسهم في تحقيق التوازن بين تسهيل حركة التجارة وحماية الأمن الوطني، كما تعمل المرأة في إدارات التدقيق والمراجعة اللاحقة، وهي من أكثر الإدارات التي تتطلب دقة علمية ومهارات تحليلية عميقة، لما لها من دور مباشر في حماية الإيرادات العامة وكشف الثغرات الجمركية.

وإضافة إلى ذلك، برزت المرأة في المهام الإدارية والقيادية من خلال تولّيها رئاسة الأقسام والإشراف على فرق العمل، وهو ما يعكس ثقة المؤسسة بقدرتها على اتخاذ القرار وتحمل المسؤولية، وقد ساهم هذا التنوع في المواقع والمسؤوليات في ترسيخ مفهوم التكامل المهني داخل المنظومة الجمركية، إذ أصبح حضور المرأة عنصرًا أساسيًا في بنية العمل اليومي، لا استثناءً ولا مجاملةً.

إنّ هذا التمكين المؤسسي لم يأتِ صدفة، بل هو نتاج رؤية استراتيجية تقوم على الاستثمار في رأس المال البشري، وإدراك عميق بأن تنمية الموارد النسائية يعزّز من جودة الأداء المؤسسي ويثري بيئة العمل بالتوازن والاحترافية، ومن خلال ذلك، أثبتت المرأة العُمانية في الجمارك أنّها ليست شريكة في الإنجاز فحسب، بل هي ركيزة من ركائز المنظومة الأمنية والاقتصادية التي تنهض بها الدولة بثقة نحو المستقبل.

الرقيب أول / خالد بن خلفان العامري
مكتـــب مساعـــــد المديـــــر العـــام

الجمارك وجهودها في حماية المستهلك

تضطلع الإدارة العامة للجمارك بدور محوري في التصدي للسلع المقلدة والمغشوشة التي تمثل خطراً مباشراً على صحة المستهلك وسلامة الاقتصاد الوطني. ومن خلال منظومة رقابية متكاملة، يتم فحص السلع المستوردة ومراجعة وثائقها الفنية والتجارية، والتأكد من مطابقتها للمواصفات القياسية العُمانية والعالمية.

كما يجري التنسيق المستمر مع الجهات الرقابية المختصة كهيئة حماية المستهلك ووزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار وهيئة الدواء والغذاء، لضمان سلامة المنتجات الغذائية والدوائية والكهربائية قبل السماح بتداولها في الأسواق.

في إطار التحول الرقمي الذي تشهده شرطة عُمان السلطانية، تبنت الإدارة العامة للجمارك أنظمة إلكترونية متقدمة تسهم في الكشف المبكر عن المخاطر المحتملة، مثل نظام إدارة المخاطر الجمركي، الذي يتيح تحليل بيانات الشحنات وتحديد مستويات الخطورة قبل وصولها إلى الأراضي العُمانية.

كما تسهم أجهزة الفحص بالأشعة وتقنيات الذكاء الاصطناعي في تعزيز دقة الكشف عن المواد الممنوعة أو السلع غير المطابقة، ما يقلل من احتمالات دخول منتجات قد تضر بالمستهلك أو تمس سلامة المجتمع.

تعتمد حماية المستهلك في المقام الأول على التعاون بين الجمارك والجهات الأخرى المعنية، فالمسؤولية تشاركية تتطلب تنسيقاً دائماً وتبادلاً للمعلومات والخبرات. كما تلعب مؤسسات القطاع الخاص دورًا مهماً من خلال التزامها بمعايير الجودة وتقديم مستندات واضحة وصحيحة أثناء عمليات الاستيراد.

وفي المقابل، تبذل الجمارك جهوداً كبيرة لتوعية المستوردين والمواطنين حول أهمية الالتزام بالقوانين والأنظمة الجمركية، من خلال الحملات التوعوية والبرامج التدريبية وورش العمل المتخصصة.

إن تعزيز حماية المستهلك في المنافذ الجمركية يسهم في بناء اقتصاد وطني متين، ويحد من الغش التجاري والتهريب، كما يرسخ ثقة المجتمع في كفاءة الأجهزة الرقابية. وتستمر الإدارة العامة للجمارك في تطوير قدراتها البشرية والتقنية لمواكبة المتغيرات العالمية في مجال التجارة، بما يحقق مستهدفات رؤية عُمان ٢٠٤٠ التي تؤكد على اقتصاد متنوع قائم على الابتكار والمعرفة.

إن ما يقوم به رجال الجمارك يومياً في المنافذ البرية والبحرية والجوية يمثل خط الدفاع الأول عن المستهلك العُماني، فهم لا يحرسون الحدود فحسب، بل يضمنون جودة الحياة وسلامة المجتمع، ومن هنا، فإن حماية المستهلك حق تضمنه القوانين، وتترجمه الجمارك إلى واقع عملي يبدأ من المنفذ الجمركي قبل أن تصل السلعة إلى يد المستهلك.

العقيد / حمود بن سيف الرحبي
مساعـد مدير عام أمن المطارات

الهيكل التنظيمي التفاعلي

رغم تعدد الهياكل التنظيمية التي تعتمدها المؤسسات لتنظيم الصلاحيات والمسؤوليات، إلا أن معظمها ما زال يسير وفق النمط التقليدي الذي يفتقر إلى المرونة ويُقيّد التطوير والتحديث.

إن النوع من الهياكل، وإن كان مناسبًا في الماضي، إلا أنه اليوم يُكرّس البيروقراطية ويحدّ من مشاركة الموظفين في صنع القرار، مما ينعكس سلبًا على الأداء والإنتاجية والولاء المؤسسي.

وانطلاقًا من تجربتي العملية واطلاعي على النماذج الإدارية الحديثة، أرى ضرورة التحوّل نحو الهيكلة التفاعلية المرنة، التي تنبع من رؤية وأهداف المؤسسة، وتُشرك جميع العاملين في تطويرها وتنفيذ سياساتها ومبادراتها، بما يضمن رفع الكفاءة وتحقيق التميز المؤسسي.

الفكرة:

بفضل الله وتوفيقه، تم ابتكار الهيكل التنظيمي التفاعلي وتسجيله كبراءة اختراع في دائرة الملكية الفكرية بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، ويقوم هذا النموذج المرن على حلقات متصلة تعزز التواصل بين مختلف المستويات الإدارية، وتقوم على مبادئ الديمقراطية والشفافية والشراكة في بيئة العمل، بحيث يمكن لكل مؤسسة تكييفه وفق طبيعتها وحجم أعمالها.

الهيكل التفاعلي ورؤية عُمان ٢٠٤٠:

ينسجم هذا النموذج مع توجهات رؤية عُمان ٢٠٤٠ التي تؤكد على المرونة المؤسسية، والابتكار، وبناء القدرات الوطنية، والحوكمة الرشيدة، فهو يعزز كفاءة الجهاز الإداري، ويدعم اتخاذ القرار الاستراتيجي، ويسهم في تحقيق مبادئ الشفافية وتكافؤ الفرص والاستدامة التي تسعى إليها الرؤية.

نموذج الهيكل التنظيمي التقليدي

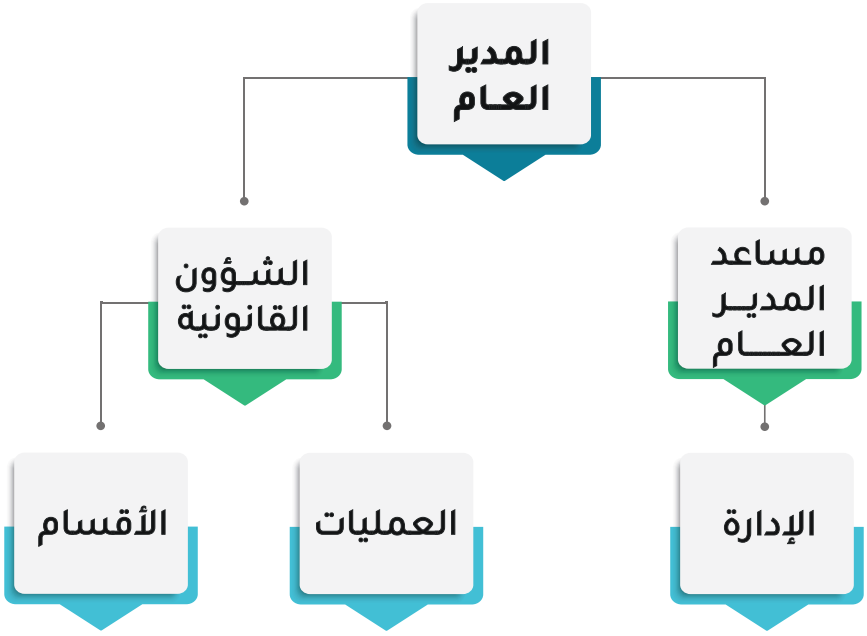

مقارنة بين الهيكل التنظيمي المبتكر والهيكل التقليدي

الهيكل التنظيمي التفاعلي	الهيكل التنظيمي التقليدي
يضمن تواصل مرن بين جميع منتسبي المؤسسة	بروتوكول التواصل محدود ومعقد
التواصل مباشر بين رئيس الوحدة والمرؤوسين	التواصل يتم عن طريق وسطاء (مدير مكتب الرئيس والرؤساء المباشرين)
يمكن الرئيس من الاطلاع على التحديات التي تواجه المؤسسة نتيجة تواصله المباشر مع العاملين	الرئيس غالباً مغيب عن التحديات
سهولة اتخاذ القرارات الصائبة نتيجة الشراكة القائمة مع جميع العاملين في المؤسسة	القرارات غالبا تكون فردية أو فئوية ويشوبها القصور
يحرص الموظفين على نجاح القرارات نتيجة إشراكهم في اتخاذها	تواجه القرارات انتقادات ومقاومة من قبل العاملين في المؤسسة بسبب عدم إشراكهم وأخذ مشورتهم
يشجع التواصل المرن العاملين على التطوير والابتكار ويعزز الإخلاص والولاء للمؤسسة	الهيكل التقليدي يبعث على الرتابة والروتين ومقاومة التغيير والتطوير
يؤدي الى تطور الأداء ورفع الإنتاجية وتقليل التكاليف	إنتاج محدود وتحديات لا حصر لها

نموذج الهيكل التنظيمي التفاعلي

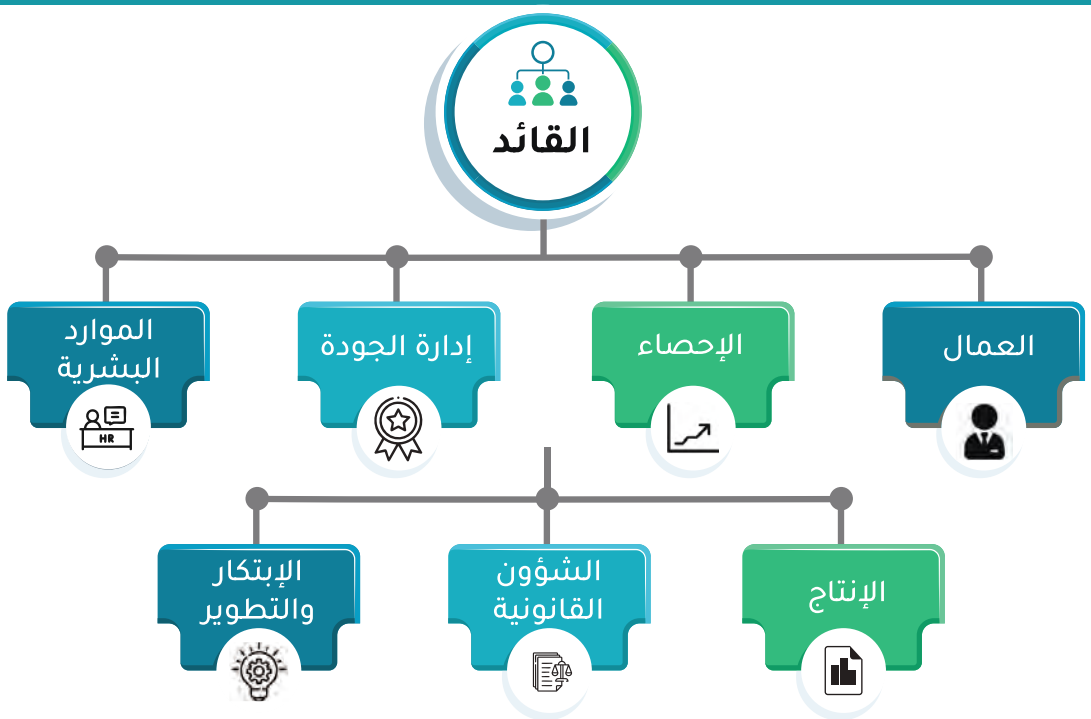

النقيب/ناصر بن سليم الذهلي
رئيس قسم الموارد البشرية

القيادة التحفيزية

وأثره على الإبداع الإداري في المؤسسات

تواجه المؤسسات الأمنية في العصر الحديث تحديات متسارعة نتيجة التحولات التقنية والتهديدات المستجدة، ما يتطلب أنماطًا قيادية حديثة تتجاوز الأساليب التقليدية القائمة على الأوامر والرقابة الصارمة، نحو قيادة أكثر إنسانية ومرونة تشجع على الإبداع وتدعم الابتكار الإداري.

وفي هذا الإطار، تُعد القيادة التحفيزية من أهم المداخل المعاصرة لتعزيز القدرات الإبداعية للعاملين، إذ تقوم على الإلهام والقدوة الأخلاقية ومراعاة احتياجات الأفراد وتحفيزهم نحو الإنجاز والتميّز.

تُسهم المؤسسات الأمنية الحديثة في حماية المجتمع وتعزيز الاقتصاد الوطني من خلال دورها في حفظ الأمن ومكافحة التهريب والغش التجاري، وهو ما يفرض عليها التكيّف المستمر مع المتغيرات وتبنّي ممارسات قيادية حديثة تدعم الكفاءة والمرونة، بما يتوافق مع رؤية عُمان ٢٠٤٠ التي تؤكد على الحوكمة والتميز المؤسسي.

مفهوم القيادة التحفيزية وأبعادها:

القيادة التحفيزية فلسفة إدارية تهدف إلى استنهاض الطاقات الكامنة لدى العاملين وتحفيزهم لتقديم أداء يتجاوز حدود الواجب الوظيفي. وتتجلى في أربعة أبعاد رئيسية:

١. الاستثارة الفكرية: تشجيع العاملين على التفكير النقدي وابتكار حلول جديدة بدلاً من الاعتماد على الأساليب التقليدية.

٢. الاعتبار الفردي: الاهتمام باحتياجات الموظفين الفردية وتقدير جهودهم بما يعزز الرضا الوظيفي والانتماء المؤسسي.

٣. التأثير المثالي: تجسيد القائد للقيم الأخلاقية والنزاهة ليكون قدوة تحفّز الآخرين على الالتزام والتميز.

٤. التحفيز الإلهامي: بث الحماس والطاقة الإيجابية عبر رؤية واضحة تشجع العاملين على الإبداع وتحقيق الأهداف بفاعلية.

الإبداع الإداري في المؤسسات الأمنية:

الإبداع الإداري هو القدرة على توليد أفكار وأساليب جديدة لتحسين الأداء ورفع كفاءة المنظمة بطرق غير تقليدية. ويتجسد في بُعدين أساسيين:

- البيئة الإبداعية: توفير مناخ تنظيمي يشجع الحرية الفكرية والمبادرة الفردية.
- القدرات الإبداعية: تنمية مهارات التفكير الابتكاري لإيجاد حلول غير تقليدية للتحديات الأمنية والإدارية.

فالمؤسسات التي ترعى الإبداع وتدعم التفكير الابتكاري تكون أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات وأكثر استعدادًا لمواجهة الأزمات.

القيادة التحفيزية كمدخل لتعزيز الإبداع الإداري:

تُسهم القيادة التحفيزية في خلق بيئة عمل محفزة للإبداع، من خلال القدوة الأخلاقية والتحفيز المعنوي والاهتمام بالعنصر البشري. كما توازن بين متطلبات الانضباط الأمني ومرونة الفكر الإداري، ما يؤدي إلى:

- رفع كفاءة الأداء المؤسسي.
- تعزيز الولاء والانتماء الوظيفي.
- تطوير القيادات المستقبلية.
- تحسين جودة الخدمات الأمنية وزيادة الثقة المجتمعية.

تُمثل القيادة التحفيزية ركيزة أساسية للإبداع الإداري في المؤسسات الأمنية، إذ تجمع بين القيم الأخلاقية والتحفيز المعنوي لبناء بيئة عمل إيجابية تدفع نحو الابتكار والتجديد. ومع استمرار جهود التطوير المؤسسي في سلطنة عُمان، تبرز القيادة التحفيزية كخيار استراتيجي لتعزيز الأداء واستدامة الإنجاز، بما يواكب تطلعات رؤية عُمان ٢٠٤٠ ونهج النهضة المتجددة في ظل القيادة الحكيمة لمولانا السلطان هيثم بن طارق المعظم حفظه الله ورعاه.

بروفايل

الجمارك في مواجهة الغش التجاري والتهرب الضريبي

الأعزاء قرّاء مجلة جمارك عُمان ...

يسرّنا أن نلتقي بكم في العدد الثامن من مجلتكم (جمارك عُمان) التي نحرص من خلالها على تسليط الضوء على القضايا الجمركية ذات الأثر المباشر في الاقتصاد الوطني وحماية المجتمع، وفي مقدمتها الدور المحوري الذي تضطلع به الإدارة العامة للجمارك في مكافحة الغش التجاري والتهرب الضريبي باعتبارهما من الممارسات الخطيرة التي تهدد سلامة الأسواق وعدالة المنافسة واستدامة الموارد العامة.

لقد بات الغش التجاري بمختلف صوره كتزوير العلامات التجارية، وتدني جودة السلع والتلاعب بمواصفات المنشأ تحدياً عابراً للحدود، لا يقتصر أثره على الإضرار بالمستهلك فحسب بل يمتد ليقوّض الثقة في الأسواق ويُضعف بيئة الاستثمار، وهنا تبرز الجمارك كخط الدفاع الأول من خلال ما تمتلكه من صلاحيات قانونية، أدوات رقابية متقدمة، وكوادر بشرية مؤهلة تعمل على إحكام الرقابة على المنافذ الحدودية ومنع دخول السلع المغشوشة إلى السوق المحلي.

وفي السياق ذاته، يُعد التهرب الضريبي أحد التحديات الاقتصادية التي تتطلب يقظة دائمة وتكاملاً مؤسسياً فعالاً، لما له من أثر مباشر على الإيرادات العامة، وقد أسهمت الادارة العامة للجمارك بدور فاعل في هذا المجال عبر التدقيق في البيانات الجمركية، والتحقق من صحة القيم والفواتير، والتصدي لمحاولات التصنيف الخاطئ أو الإخفاء المتعمد للبضائع، مستندة في ذلك إلى أنظمة إلكترونية متطورة، وقواعد بيانات تحليلية، وتبادل معلومات فعّال مع الجهات ذات العلاقة.

إن ما يميز العمل الجمركي في سلطنة عُمان هو الانتقال من المفهوم التقليدي للرقابة إلى مفهوم الإدارة الجمركية الذكية التي توازن بين تسهيل حركة التجارة المشروعة وتشديد الرقابة على الممارسات غير القانونية، وقد انعكس ذلك في تبني منهجيات إدارة المخاطر واستخدام التقنيات الحديثة في الفحص والمعاينة، إلى جانب تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمواجهة الغش والتهرب الضريبي العابر للحدود.

ولا يمكن الحديث عن مكافحة الغش التجاري والتهرب الضريبي دون التأكيد على أهمية الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع، إذ تمثل الشفافية حجر الزاوية في إنجاح الجهود الرقابية، ومن هذا المنطلق تحرص الادارة العامة للجمارك على نشر الوعي وتوضيح الأنظمة والإجراءات وتشجيع المستوردين والتجار على الالتزام بالقوانين بما يحقق المصلحة العامة ويحفظ سمعة السوق العماني.

ختامًا، إن ما تقوم به الإدارة العامة للجمارك من جهود متواصلة في هذا المجال إنما يعكس التزامها بدورها الوطني في حماية الاقتصاد، وصون حقوق المستهلك، وتعزيز النزاهة، انسجامًا مع رؤية عُمان ٢٠٤٠ وأهدافها في بناء اقتصاد تنافسي ومستدام.

نأمل أن تجدوا في هذا العدد ما يثري معارفكم ويعزز وعيكم بأدوار الجمارك الحيوية، ونسعد دائماً بتواصلكم وملاحظاتكم، فأنتم شركاؤنا في الرسالة والمسؤولية.. نلتقيكم في العدد القادم .

* مدير التحرير

* ماجستير في الإعلام

الرائـد / ناصر بن خلفـان الخاطـري
رئيس قسم العلاقات والإعلام الأمني*

الوكيل أول/أحمد بن حمود الحبسي
قسم العلاقات والإعلام الأمني

التضليل الإعلامي

ما هو التظليل الإعلامي؟

التضليل الإعلامي هو نشر معلومات كاذبة أو مشوهة عمدًا بهدف التأثير على الرأي العام أو توجيه سلوك الناس لخدمة مصالح معينة، يُستخدم فيه أساليب مثل انتقاء المعلومات، وتزوير الصور والفيديوهات، وتكرار الأكاذيب، واستغلال العواطف لإقناع الجمهور.

ويهدف إلى تشويه الحقائق، أو زعزعة الثقة بالمصادر الرسمية، أو تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية، ولمواجهته، يجب التحقق من الأخبار من المصادر الموثوقة، وتجنب إعادة نشر الشائعات، وتنمية الوعي الإعلامي والرقمي لدى المجتمع.

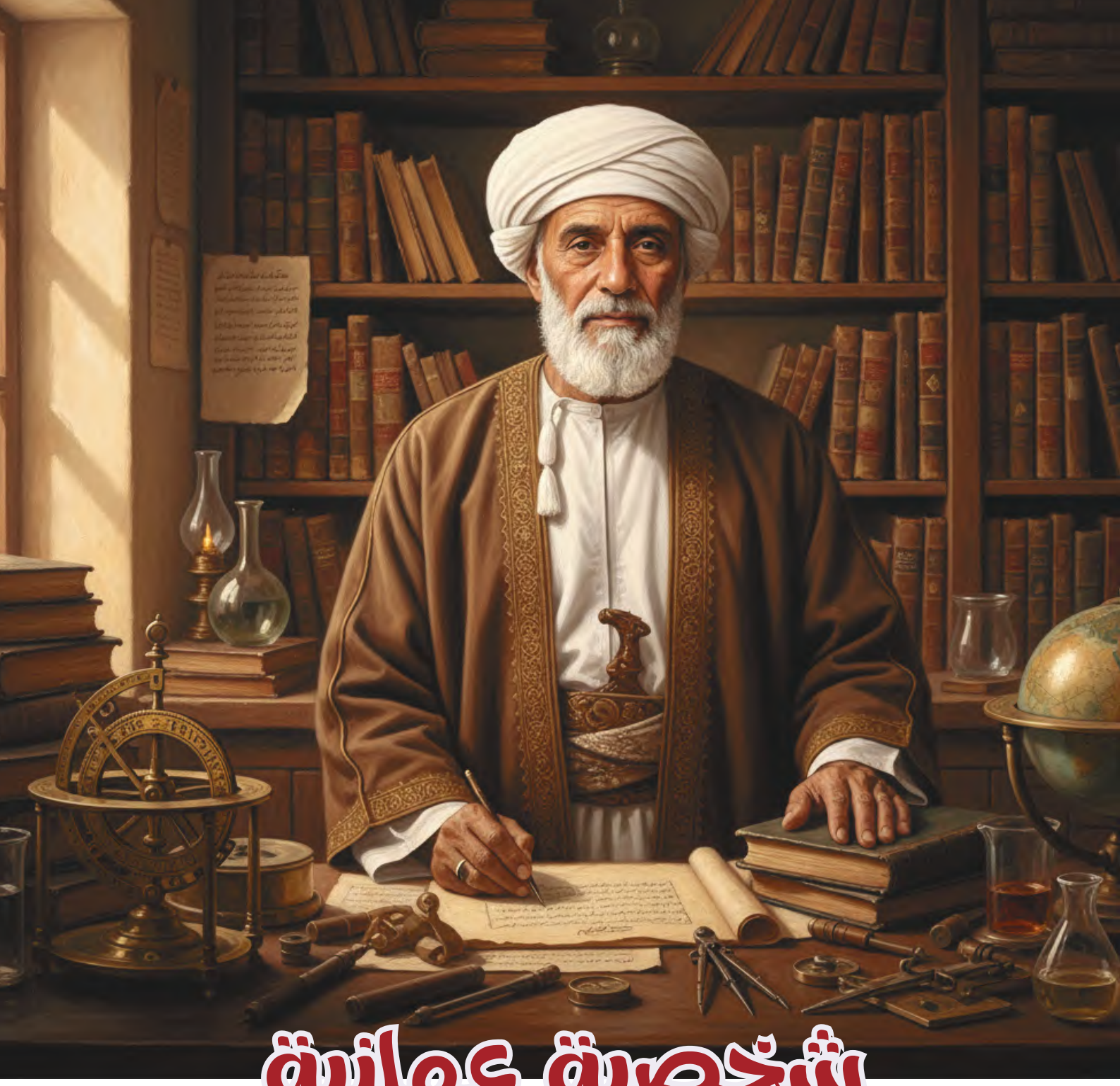

شخصية عمانية

أبو عبدالله محمد بن عبدالله الأزدي (ابن الذهبي) طبيب وفيزيائي عماني

وُلد في صحار في القرن الرابع الهجري، وتنقل بين البصرة وفارس والشام قبل أن يستقر في بلنسية (الأندلس) حيث توفي عام ٤٥٦هـ/١٠٦٤م. وتتلمذ على يدي كلا من البيروني وابن سينا، واشتهر ببراعته في الطب والكيمياء والفلسفة. أبرز إنجازاته كتاب "الماء" الذي يُعد أول معجم طبي - لغوي في التاريخ، وجمع فيه بين خبرته في الطب والصيدلة واللغة، وقدم فيه وصفات علاجية وتجارب رائدة؛ منها الحديث المبكر عن السرطان وفكرة استبدال الدم والعلاج النفسي، وقد أسهم كتابه في تعريب المصطلحات الطبية وخدمة الحضارة الإسلامية.

معلومة صحية

إذا كنت تستيقظ ليلاً للذهاب إلى الحمام، فاحرص على النهوض ببطء لتجنب الدوخة أو الهبوط المفاجئ. اتبع قاعدة "نصف الدقيقة × ٣":
ابقَ مستلقيًا ٣٠ ثانية، ثم اجلس ٣٠ ثانية، ثم ضع قدميك على الأرض ٣٠ ثانية قبل النهوض.

ولصحة أفضل، انتظر بضع دقائق بعد الاستيقاظ قبل شرب الماء، ثم اشربه ببطء

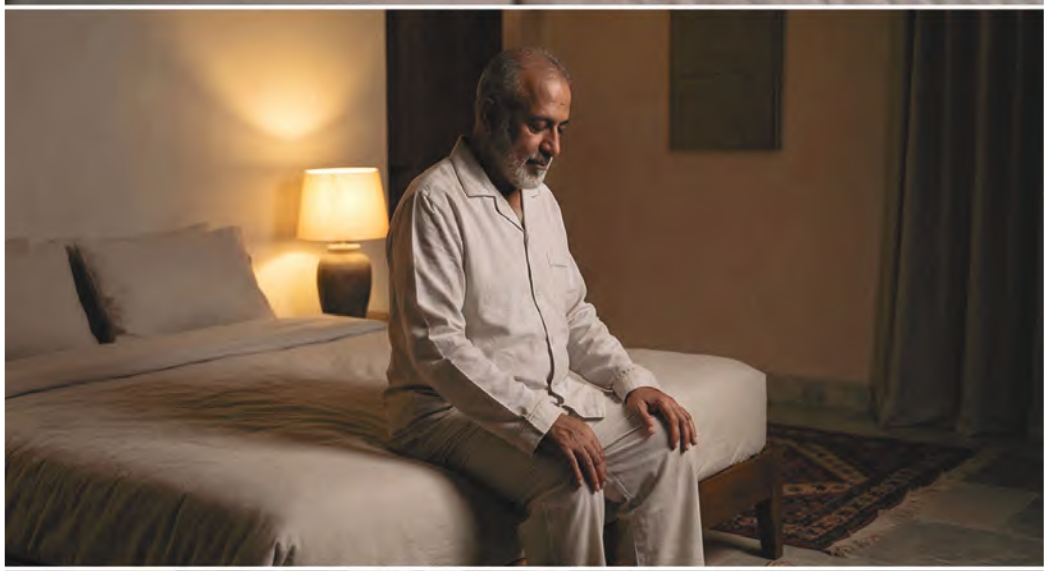

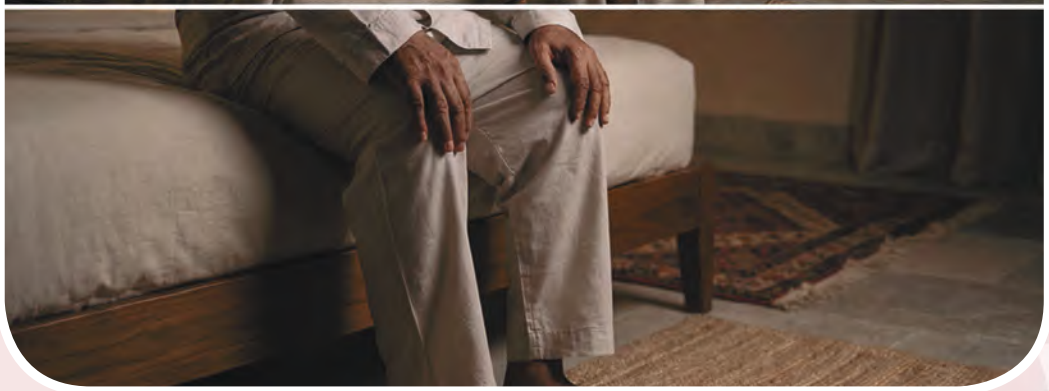

مسابقة العدد

- هنا يتم طرح سؤال يتعلق بالعمل الجمركي في كل عدد جديد.
  تُرسل الإجابة إلى البريد الإلكتروني التالي : info@customs.gov.om
- الفائز في مسابقة العدد السابع :
  محمد بن حاتم البريكي
- سؤال العدد الثامن من مجلة (جمارك عمان)
- ما هي الجائزة التي حصلت عليها شرطة عمان السلطانية عن نظام بيان الجمركي لعام ٢٠٢٥ م ، وذلك ضمن الجائزة العربية للاقتصاد الرقمي ؟

ملاحظة /يتم رصد جائزة نقدية لأول إجابة صحيحة تردنا عبر الإيميل .

من طرائف العرب

مرّ رجل كان شديد التطفل اسمه أشعب بقومٍ يأكلونَ طعاماً وهم مجتمعون حوله.

فقالَ: ماذا تأكلون؟

قالوا: نأكل سُمّاً -يريدون التخلص من تطفله-

فقال لهم: الحياة بعدكم لا قيمة لها ،وجلس يأكل معهم!

الجمرُكي الصّغير

رسم وسيناريو/الملازم أول/ راوية بنت عبدالله الخليلية

في ميناء صحار، كان سالم يعملُ كشرطي، كان شجاعاً وذكياً ويحب مساعدة الجميع، خصوصاً الأطفال.

في كل صباح، حيث السفن الكبيرة الملوّنة يقف سالم عند ساحة التفتيش الجمركية ويقول بفخر:

«مهمتي أن أحمي بلدي من الممنوعات.

في أحد الأيام، وصلت سفينة كبيرة تحمل صناديق كثيرة.

لاحظ سالم صندوقاً يهتز قليلًا...

اقترب بحذر وقال:

- ما هذا؟ الصوت غريب!

كان بالقرب منه طفلان (أبناء صديقه الشرطي)، ينظران بفضول شديد.

فتح سالم الصندوق ببطء...

وفجأة!

صوت مواء!

خرج قط صغير خائف يرتجف، من داخل الصندوق.

ابتسم سالم وحمله بلطف وقال:

- لا تخف، أنت الآن بأمان.

فرح الأطفال وقفزوا من الفرح، وقال أحدهم:

- أنت بطل يا سالم!

ابتسم سالم وقال:

- الشرطي يحمي الناس، ويهتم بالحيوانات، ويتأكد أن كل شيء آمن.

أعاد سالم القط إلى صاحبه، ونبّه البحّار أن ينتبه في المرة القادمة.

أما الأطفال، فعادوا إلى منازلهم وهم يحلمون أن يصبحوا مثله.

ومنذ ذلك اليوم، أصبح سالم معروفًا في الميناء باسم:

الشرطي الشجاع.

Case Example: Oman's Bayan:

Bayan—the Royal Oman Police (Customs) single window—proves that speed and security can advance together. The platform aligns with the WCO Data Model, supports prior declaration and payment, and integrates inspections into one flow. Security is embedded through least-privilege access, MFA/PKI, pre-go-live partner testing, clear runbooks, and strong telemetry. The result: faster clearance, higher reliability, and controlled risk.

Six Practical Steps:

1. Publish risk appetite, tiers, and a one-page RACI.
2. Add SAC to every user story and demo it in sprint reviews.
3. Standardize CI/CD gates with strict pass/fail thresholds.
4. Automate KPIs and publish a weekly PMO–CISO scoreboard.
5. Align interfaces to the WCO Data Model.
6. Run operational-readiness reviews every increment—not only at the end.

Pre-Go-Live Cyber Checklist:

- Threat model addressed with mapped mitigations.
- SAC implemented and demonstrated.
- CI/CD security gates green (no criticals; SBOM available).
- IAM verified (least privilege, MFA, separation of duties).
- Monitoring, logs, and on-call routes validated.
- Backup and rollback tested within RTO/RPO targets.

Conclusion:

Applying the Project Management–Cyber Equation—clear governance, security by design, and shared metrics—allows customs authorities to deliver faster while reducing operational risk. Oman's Bayan shows the model in action: crisp governance, automated controls, and transparent metrics that make rapid delivery and strong security work as one.

Captain /Saif Hamed Saif Al Fahdi
Directorate general of human resource

Accelerating Customs Projects Without Compromising Security:

The Project Management–Cyber Equation

Customs programs deliver faster when security is built into daily work—not added as a late audit. This article outlines how to embed cybersecurity into governance, delivery, and metrics so e-declarations, risk engines, and partner APIs go live sooner, operate reliably, and withstand audits.

1) Governance that enables speed

Set a clear risk appetite and tier systems accordingly: low-risk changes follow an accelerated path, while high-risk services (identity, valuation, targeting) undergo deeper checks. Use a simple RACI and place a security delegate inside each team with authority over security acceptance criteria. Replace one heavy review with light, objective decision gates: Threat Model Ready → Controls in Backlog → CI/CD Gates On → Operational Readiness Evidenced.

2) Security by design

Run short threat-modeling sessions when shaping epics, then convert findings into backlog items with Security Acceptance Criteria (SAC). Automate scanning—code, dependencies, secrets, IaC, containers—through pass/fail CI/CD gates. Enforce least privilege, MFA, and separation of duties across build, release, and operations. Before go-live, rehearse operations: alerts, logging, runbooks, rollback.

3) Metrics that matter

Use a unified PMO–CISO scoreboard: lead time to production, share of stories with SAC, security defect escape rate, time to remediate critical vulnerabilities, CI/CD gate pass rates, incident detection and containment times, and availability of critical customs systems. Small, honest metrics keep teams aligned.

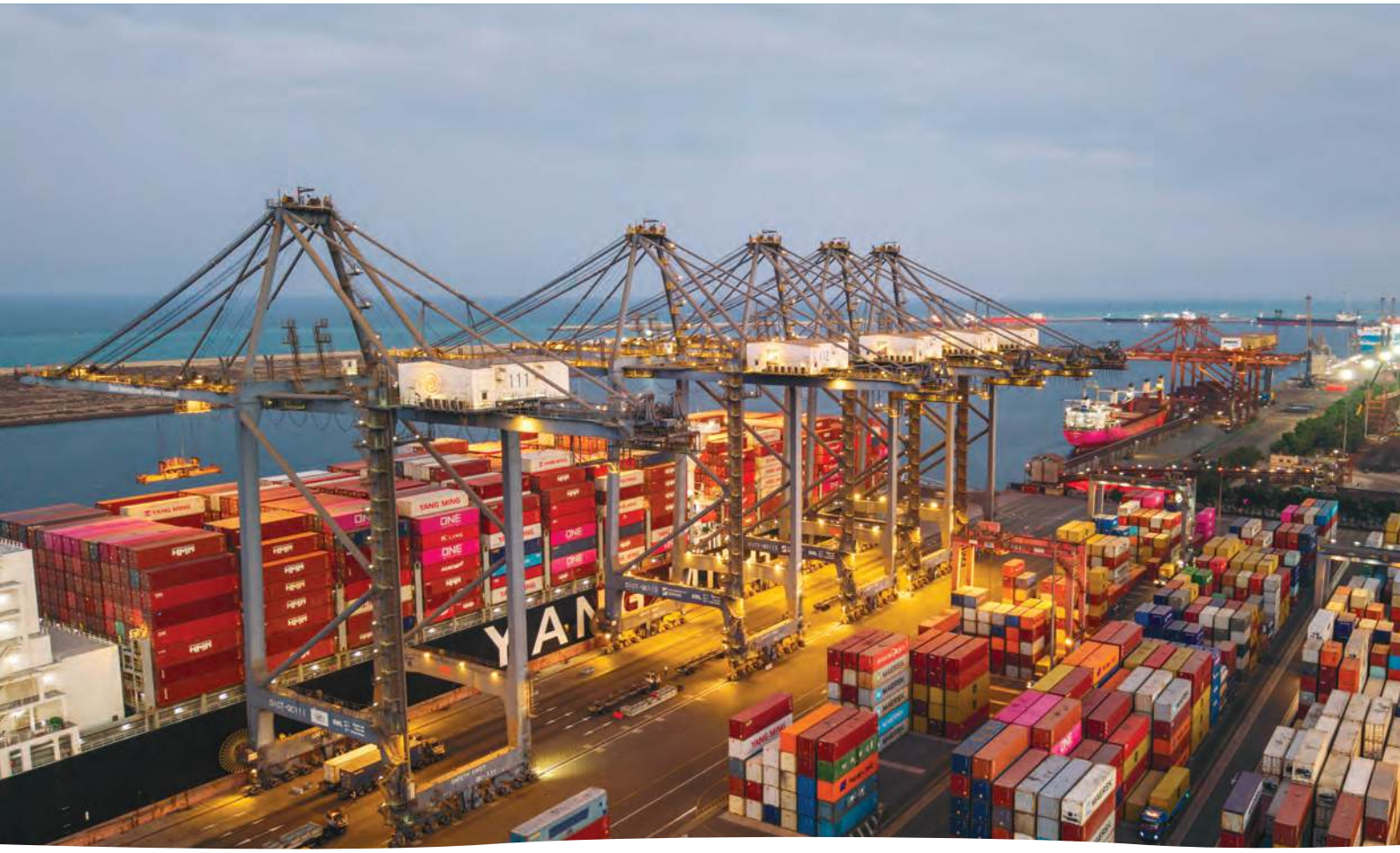

and Free Zones (OPAZ), which provides overarching governance and development oversight for these economic areas.

A defining strength of Oman's system is the Bayan electronic platform, which has transformed export procedures through its unified single-window model. Bringing together dozens of government agencies in one digital environment, Bayan facilitates the issuance of permits, data verification, and real-time monitoring of shipments with notable speed, transparency, and efficiency. This advanced platform exemplifies Oman's ability to merge streamlined processes with stringent regulatory control, demonstrating that facilitation and oversight can complement one another effectively.

In practical terms, the export-control system relies on targeted inspections, clear verification procedures, and comprehensive post-clearance audits. These measures ensure the responsible handling of sensitive or regulated goods while avoiding unnecessary burdens on the businesses operating within free zones. Additionally, ongoing awareness programs and consistent communication with the private sector help reinforce compliance and deepen understanding of export requirements.

In conclusion, Oman's export-control framework in its free zones demonstrates a well-crafted balance between facilitating trade and safeguarding national interests. By integrating advanced digital systems with coordinated regulatory oversight, the Sultanate has established a model that ensures efficiency without compromising security. This balanced approach not only strengthens investor confidence but also reinforces Oman's position as a reliable and forward-looking gateway for regional and international commerce.

Captain /Saleh Humaid Alsheriqi
Head Of DGC,s Office

Export Control in Oman's Free Zones:

A Balanced Model of Facilitation and Oversight

As part of its continuous efforts to enhance competitiveness within the global economy, the Sultanate of Oman has positioned its free zones as strategic pillars supporting national economic diversification and attracting high-value investments. These zones act as advanced platforms for industrial, commercial, and logistics activities, serving as key gateways for the movement of goods to regional and international markets. With the expansion of their economic role, the need for a comprehensive export-control framework has become increasingly important, one that ensures the smooth flow of operations while maintaining national security and full regulatory compliance. In response to this requirement, Oman has developed a balanced and well-structured model that integrates trade facilitation with effective oversight.

Oman's free zones have played a growing role in strengthening the country's development agenda by creating an attractive investment environment, boosting industrial output, and reinforcing the nation's position within global supply chains. Recognizing the strategic importance of these hubs, the government has placed particular emphasis on ensuring that export operations remain both efficient and secure. This is achieved through a regulatory framework built on clear legislation and strong institutional coordination. The Royal Oman Police – Directorate General of Customs serves as the central authority overseeing the movement of goods within the free zones, ensuring compliance with national requirements while preventing unnecessary delays. Supporting this role is the Public Authority for Special Economic Zones

AIRCOP CONTAINER CONTROL PROGRAMME

• Port Control Unit – Sohar Port (established in 2017)
• Port Control Unit – Salalah Port (opened in November 2020)
• Air Cargo Control Unit – Muscat International Airport (opened in December 2020)

These Units operate under the Royal Oman Police – Directorate General of Customs and are equipped with advanced training in pre-arrival profiling and targeted inspections.
They are specifically dedicated to combating strategic goods violations and drug trafficking, focusing on detecting concealed or high-risk consignments before they enter or exit the country. At the same time, the units support legitimate trade facilitation by applying risk-based targeting.

Efforts are currently ongoing to establish two new units: one at Port of Duqm and the other for postal and courier shipments.

Moreover, Oman's engagement in the program is funded by the United States Export Control and Related Border Security (EXBS) Program.

Program Evolution: Integration With AIRCOP:

In recent years, the Container Control Program has been integrated with the Airport Communication Program (AIRCOP) as part of a unified framework known as the Passenger and Cargo Control Program (PCCP).

This integration strengthens coordination across cargo and passenger control environments, enhancing the capacity of participating countries to detect illicit shipments and protect international supply chains.

Major / Yousuf Ahmed AL-Balushi
Head of Container control Department

Container Control Program (CCP):

Strengthening Border Security and Facilitating Legitimate Trade

Introduction:

The Container Control Program (CCP) was established as a partnership between the United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC) and the World Customs Organization (WCO) in 2004. As the Program expanded from sea-cargo into air-cargo so CCP entered a Memorandum of Understanding with the International Civil Aviation Organization (ICAO). It is one of the largest of UNODCs Global Programs. At the end of 2024, the CCP is active in 86 countries.

Mission:

To safeguard the security, health and economy for countries and people of the world.

Goals:

To build capacity in countries seeking to improve risk management, supply chain security and borders management at seaports, airports, dry ports, rail terminals and land border crossings to prevent the trafficking of illicit goods, counter organized crime, reduce corruption and economic crime, prevent terrorism and strengthen trade facilitation.

Oman:The First GCC Country to Join the Program:

The Sultanate of Oman stands out as the first country in the Gulf Cooperation Council (GCC) to join the Container Control Program. Oman officially joined the CCP in 2016, demonstrating early recognition of the program's value in improving cargo-risk management and combating illicit trade.

Since joining the initiative, Oman has established three specialized units under the CCP framework:

Advanced Smuggling and Smarter Monitoring

Captain / Hilal bin Said Al-Musharrafi
Head of the Legal Affairs Department

The Compliance and Risk Assessment Directorate plays a crucial role in limiting smuggling activities and protecting the community from narcotics› negative effects. Over the past years, it has successfully thwarted multiple attempts, relying on organized field work and continuous monitoring efforts, with the number of cases reaching 409 since the beginning of the current year. However, traffickers do not stop innovating new methods to circumvent regulations, making the work of the Compliance and Risk Assessment Directorate an ongoing race that requires constant updates to tools and techniques.

The Directorate bases its operations on a well-studied risk assessment methodology that helps classify shipments based on their sensitivity before entering the country. This assessment relies on diverse information sources and regulatory procedures that enable the identification of cases requiring closer scrutiny, whether through document review or manual inspection.

As digital usage expands, modern technology has become a significant factor in manipulation attempts, such as data concealment or altering shipping routes. In response, the administration aims to leverage advanced technologies for analysis and detection of unusual patterns, enhancing readiness and proactive capabilities.

Despite the success of field raids, the administration recognizes that the fight against smuggling is incomplete without proving charges before the judiciary. Therefore, the Compliance Administration is dedicated to collecting evidence, supporting case files, and preparing meticulous reports that contribute to the conviction of suspects. This ensures that actions are not merely field seizures but part of an integrated legal process that protects the community and ensures justice.

Amidst the evolving smuggling methods on one hand and the growing capabilities of regulatory bodies on the other, this mutual challenge persists. Awareness, experience, and technology remain essential factors in safeguarding border security and maintaining public safety.

Most important seizures

Customs ports in the Sultanate of Oman 2025

Seizure of Cash

Customs officials at the Al Mazyunah and Sarfit crossings successfully apprehended several individuals during separate operations while attempting to smuggle large sums of money in various currencies without declaring them, and through concealing them within the interior parts of vehicles. This is part of ongoing efforts to combat money laundering and terrorism financing.

Seizure of 34,000 Bottles of Alcoholic Beverages

The Compliance and Risk Assessment Directorate raided several warehouses and accommodations of expatriate workers during separate operations, successfully apprehending a group of suspects from Asian nationalities, along with large quantities of alcoholic beverages. Additionally, customs at the Al Wajjajah crossing thwarted similar smuggling attempts, bringing the total seizures for 2025 to over 34,000 bottles and containers of alcoholic beverages.

Seizure of Fireworks

The Compliance and Risk Assessment Directorate successfully conducted raids on several locations of expatriate workers in the Wilayat of Barka, apprehending five individuals of Asian nationality. Additionally, over 10,400 boxes of firecrackers and fireworks intended for trade were seized.

Seizure of 133 Kilograms of Marijuana

The Directorate General of Customs thwarted several attempts to smuggle marijuana through Muscat International Airport, Salalah International Airport, the central postal service, and the Sarfit border crossing. They successfully seized 133 kilograms of the drug, along with 50 electronic cigarettes filled with marijuana. Inspection operations revealed the use of various concealment methods, including water heaters, bags, and personal luggage.

Seizure of 17 Kilograms of Opium and Cocaine

The Customs Affairs Directorate thwarted a significant attempt to smuggle approximately 17 kilograms of drugs, including 15.8 kilograms of opium skillfully concealed within modified metal pillars, and 1.046 kilograms of cocaine hidden in schoolbags. This underscores the customs' full readiness to combat professional smuggling methods.

Seizure of 5 Kilograms of "Crystal Meth"

The Central Postal Section of the Customs Affairs Directorate successfully thwarted a significant smuggling operation involving over 5 kilograms of crystal meth. The prohibited quantity was found meticulously concealed within a postal parcel, where two metal pillars were used for camouflage and deception.

Major Customs Seizures

at Border Ports in 2025

oman customs

WORLD CUSTOMS ORGANIZATION

WCO 2026 theme

"Customs protecting society through vigilance and commitment"

The 2026 slogan of the World Customs Organization, "Customs protecting society through vigilance and commitment," reflects the growing role of customs as the first line of defense for societal and economic security. Vigilance refers to the smart and proactive monitoring of the movement of goods to detect risks before they occur, while commitment represents integrity, transparency, and adherence to international standards. The slogan emphasizes that protecting society is inseparable from facilitating secure trade, with customs serving as the balance point between security and the smooth flow of supply chains.

January 26th
World Customs Day

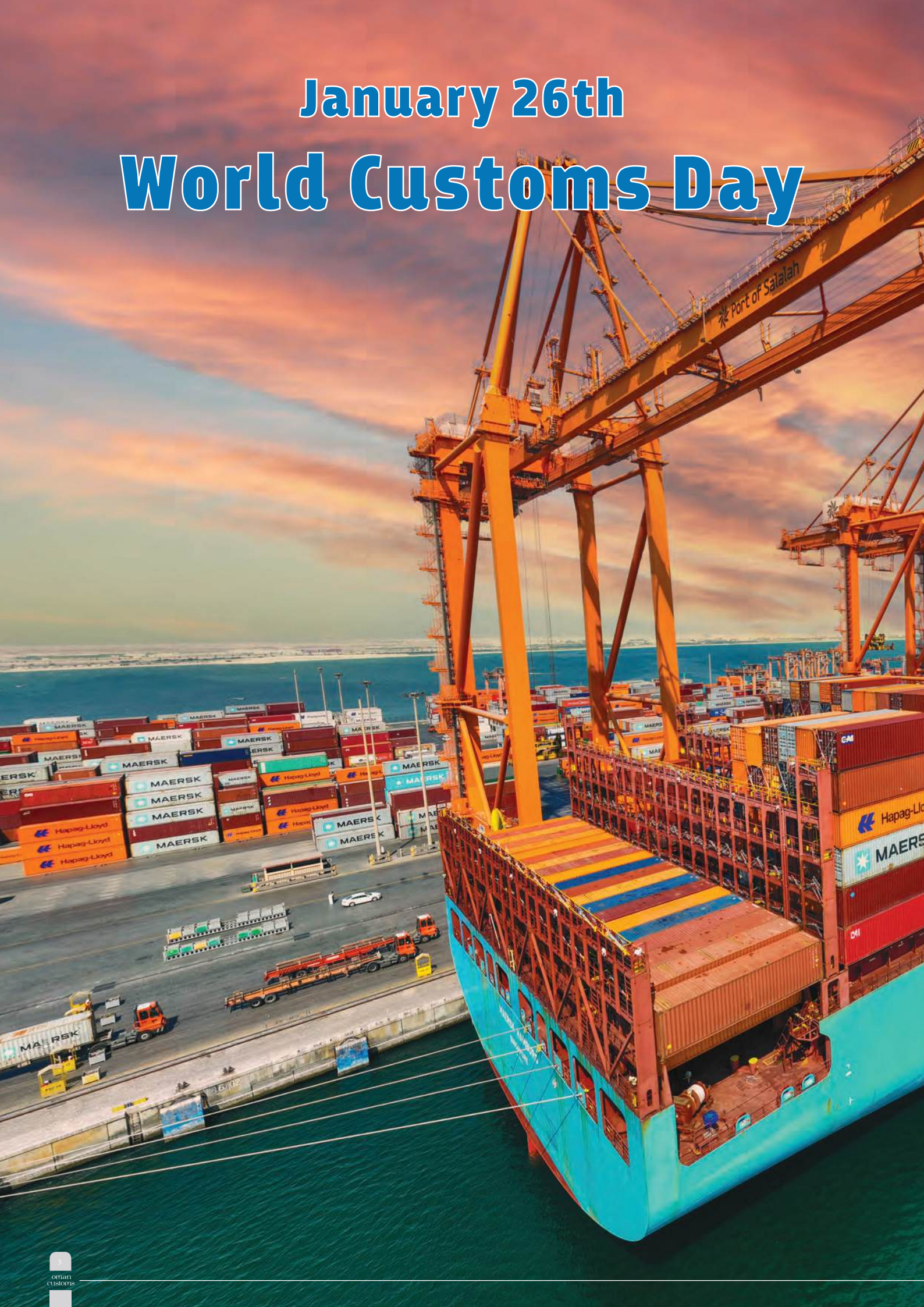

Activities

Workshop on Combating the Illicit Trade in Small Arms and Light Weapons (SALW)

The Directorate General of Customs organized a workshop on combating the illicit trade in small arms and light weapons (SALW) in collaboration with the World Customs Organization from November 9th to 14th, 2025. The workshop was inaugurated under the patronage of Colonel Mohammed Bin Saif Al Rajhi, Assistant Director General of Customs.

Workshop on Dual-Use Goods

The Directorate General of Customs, under the patronage of Brigadier Said Bin Khamis Al Ghaithi, Director General of Customs, organized a workshop on «Control Lists and Compliance Tables for the Harmonized System Codes of Dual-Use Goods,» in collaboration with the German Federal Office, from November 2nd to 4th, 2025.

The workshop aimed to enhance the capabilities of customs personnel in overseeing these goods and improving the efficiency of implementing international control lists. Additionally, it focused on exchanging experiences and best international practices to support integration between customs and relevant authorities, as well as fulfilling the Sultanate of Oman's international commitments.

Participation in the Awareness Exhibition Against Drugs in Al Dhahirah Governorate

The Directorate General of Customs participated in the awareness exhibition held in Al Dhahirah Governorate on the occasion of International Day Against Drug Abuse, with the aim of enhancing community awareness about the dangers of drugs and highlighting the role of customs in combating their smuggling and thwarting attempts to introduce them into the country. This underscores its national responsibility to protect the community.

The customs booth featured informative and guiding materials, explanatory videos on smuggling methods, and descriptions of inspection mechanisms and the customs procedures in place, as well as an introduction to the modern technologies used in detecting prohibited substances.

Participations

On January 22nd, 2025, Brigadier Said Bin Khamis Al Ghaithi, Director General of Customs, participated in the 12th meeting of the Executive Council of the Customs Union at the General Secretariat of the Gulf Cooperation Council in Riyadh.

The meeting discussed decisions made by the Supreme Council and the Ministerial Council, along with several reports from committees and working groups, as well as the activities of the Committee for Reviewing and Monitoring the Implementation of the Executive Councils decisions.

On February 23rd, 2025, Brigadier Said Bin Khamis Al Ghaithi, Director General of Customs, participated in the 61st meeting of Customs Directors Generals from North Africa, the Near East, and the Middle East at the Secretariat General of the Arab League in Cairo.

The meeting discussed ways to enhance Arab customs cooperation and exchange experiences in customs oversight, e-commerce, and combating smuggling.

Brigadier Said Bin Khamis Al Ghaithi, Director General of Customs, participated in the Border Management and Technology Conference held in the Bahraini capital, Manama, from November 4th to 6th, 2025. The conference discussed best practices and modern technologies in the fields of border management and customs, as well as ways to enhance regional and international cooperation in customs security and facilitate trade movement.

During the conference, Brigadier Al Ghaithi showcased the Sultanate of Oman's experience in developing customs systems and employing digital solutions to enhance performance efficiency and expedite customs procedures.

Directorate General of Customs

Vision and Mission of the Directorate General of Customs 2030 -2026

Vision

A pioneering Omani customs that achieves security and facilitates trade through smart and sustainable digital transformation, to contribute to driving the national economy.

Mission

We protect the borders of the Sultanate of Oman and facilitate legitimate trade, through integrated digital systems and effective partnerships, to achieve societal security and a competitive economy.

Values

- Integrity.
- Innovation.
- Institutional excellence.
- Digital governance.
- Justice.
- Environmental sustainability.

: + 968 80080022
: @omancustoms
: www.customs.gov.om
: info@customs.gov.om

شرطة عمان السلطانية

customs.gov.om

omancustoms

80080022